



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
شعبة الاقتصاد
التخصص : اقتصاد عمومي و تسيير مؤسسات

العلاقة بين القطاع العام و القطاع الخاص

دراسة تحليلية

تحت إشراف الدكتور :

حميداتو محمد الناصر

من إعداد الطالب :

محنة مقداد

لجنة المناقشة :

رئيسا

مناقشا

الدكتور رياض ريمي

الأستاذ لطفي محزومي

السنة الجامعية : 2015/2014

الإهداء

أهدي هذا العمل

إلي أبي الغالي الذي ما زال أمله وحلمه

يمكن قلبي وينير دربي .

إلى قرة عيني أمي الحبيبة التي لازلت تجاهد

في سبيلي وفي سبيلي إخوتي .

أطال الله في عمرها .

وإلى ما أملك في الحياة ودافعي للوصول إلي هذه

المستوى إخوتي وأخواتي كل باسمه .

إلي أصدقائي دربي العزيز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَاذَا كَانَتْ سِرِّي

الشكر وتقدير

أولاً أتقدم بشكر لله سبحانه وتعالى علي توفيقه لي وإنهاء هذه المذكرة
وأتوجه بشكر الجزيل والإمتنان والتقدير إلي الأستاذ المشرف الدكتور
حميداتو محمد الناصر الذي لم يبخل علي بتوجيهاته السديدة
ونصائحه القيمة .

كما أتقدم الشكر والتقدير لكل أساتذتي من التعليم الابتدائي إلي
الجامعي . بلغهم الله منازل الشهداء ومراتب السعداء ومرافقة الأنبياء
"اللهم ربي أجعلهم ممن قلت فيهم " أدخلو الجنة بما كنتم تعملون
" آمين

كما أتوجه بشكر إلي كل من ساعدني علي إنجاز هذا العمل .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ

المحتويات
الإهداء
الملخص
شكر وتقدير
خطة البحث
قائمة الأشكال والجداول
مقدمة
الفصل الأول: الأوضاع الاقتصادية للقطاع العام في الجزائر
تمهيد الفصل الأول
المبحث الأول: تطور دور الدولة في ظل التحولات الاقتصادية
المطلب الأول: دور الدولة والنشاط الاقتصادي
الفرع الأول: مفهوم الدولة
المطلب الثاني: مبررات تزايد دور الدولة
المطلب الثالث : أسباب تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي
الفرع الأول: انخيار النظام الاشتراكي
الفرع الثاني: الضغوط من المؤسسات المالية الدولية
الفرع الثالث: فشل تجارب التنمية في الدول النامية
الفرع الرابع: الدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات
المبحث الثاني: وضعية لقطاع لعام قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية
المطلب الأول : اقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى أواخر التسعينات
الفرع الأول : عرض حالة الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى بداية الثمانينات
الفرع الثاني: عرض حالة الاقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينات وحتى بداية التسعينات
الفرع الثالث: الاقتصاد الجزائري منذ بداية التسعينات وحتى وقتنا الحالى
المطلب الثاني: مفهوم القطاع العام و الأهداف السياسية والاقتصادية في ظل التخطيط المركزي
الفرع الأول : تحديد مفهوم القطاع العام
الفرع الثاني : الأهداف السياسية والاقتصادية
المطلب الثالث: الإصلاح الاقتصادي ومصير القطاع العمومي
الفرع الأول : إعادة هيكلة للمؤسسات الاقتصادية العمومية
الفرع الثاني: الأشكال التنظيمية الجديدة للمؤسسة العمومية الاقتصادية

الفرع الثالث : دور الدولة في ظل الإصلاح الاقتصادي
المبحث الثالث: التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص (عملية الخصخصة)
المطلب الأول: عملية الخصخصة (نشأة ومفهوم)
الفرع الأول : نشأة مصطلح الخصخصة
الفرع الثاني : مفهوم الخصخصة
المطلب الثاني: إخفاق العام والخصخصة
المطلب الثالث: أسباب ودوافع الخصخصة في الجزائر
الفرع الأول: الأسباب والدوافع الداخلية
الفرع الثاني: الأسباب والدوافع الخارجية
الفصل الثاني: تطور القطاع الخاص في الجزائر
المبحث الأول : ماهية القطاع الخاص في الجزائر
المطلب الأول : تعريف القطاع الخاص
المبحث الثاني: أصل القطاع الخاص الجزائري
الفرع الأول : فئة المفاوضين التجاريين
الفرع الثاني : فئة التجار والحرفيين
الفرع الثالث: فئة العمال
الفرع الرابع: فئة المقاولين الجدد
المطلب الثالث: نشأة القطاع الخاص الجزائري
الفرع الأول : قانون الإستثمار الخاص رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963
الفرع الثاني : ميثاق الجزائر 1964
المبحث الثاني : واقع القطاع الخاص في الجزائر
المطلب الأول : الإطار القانوني والتنظيمي لترقية القطاع الخاص
الفرع الأول : قانون الإستثمار الخاص رقم 66-284 المؤرخ في 15 جويلية 1966
الفرع الثاني : قانون الإستثمار الخاص رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982
الفرع الثالث : قانون الإستثمار الخاص رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986
الفرع الرابع : قانون النقد والقرض 1990
الفرع الخامس : قوانين وتشريعات 1993
المطلب الثاني : العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص
الفرع الأول : معدل النمو الناتج

الفرع الثاني: القروض المصرفية
الفرع الثالث: سعر الفائدة
الفرع الرابع: الضرائب
الفرع الخامس: الإنفاق الحكومي أو الإستثمار العام ومزاحمته للقطاع الخاص
المطلب الثالث: مسار القطاع الخاص في الجزائر
المبحث الثالث: المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر
المطلب الأول: المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر
المطلب الثاني: السياسات المقترحة لتنمية القطاع الخاص علي ضوء بعض الدراسات والتجارب الدولية
الفرع الأول: السياسات الداعمة للقطاع الخاص في دول شرق آسيا
الفرع الثاني: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
الفرع الثالث: دراسات البنك الدولي
خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص
المبحث الأول: العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص
المطلب الأول: المقارنة بين أداء القطاع العام والقطاع الخاص
الفرع الأول: طبيعة الأهداف لكل من القطاعين
الفرع الثاني: الموازنة بين القطاع العام والقطاع الخاص
المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر
الفرع الأول: مسؤولية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
الفرع الثاني: نبذة عن الإنفاق الحكومي في الجزائر وعن معدلات النمو الاقتصادي
الفرع الثالث: تعريف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص
المطلب الثالث: السمات الأساسية للقطاعين العام والخاص قبل الإصلاحات الاقتصادية
المبحث الثاني: دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية
المطلب الأول: مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية
الفرع الأول: المساهمة في المجال الفلاحي
الفرع الثاني: المساهمة في الاستثمار الإنتاجي
الفرع الثالث: المساهمة في مجال الخدمات

الفرع الرابع : المساهمة في المجال الصحي
الفرع الخامس : المساهمة في الضرائب بالنسبة للقطاعين العام والخاص
الفرع السادس : المساهمة في النشاط الاقتصادي والتشغيل
المطلب الثاني: المساهمة الإجمالية للقطاعين العام والخاص خلال الفترة ما بين 2002 و 2011
المطلب الثالث: الشراكة بين القطاعين العام والخاص
المبحث الثالث: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر
المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
الفرع الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المطلب الثاني : أهمية ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
الفرع الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
المطلب الثالث: الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في
ملخص الفصل الثالث
الخاتمة العامة
قائمة المراجع
فهرس المحتويات

قَائِمَةٌ بِجِبْرِادٍ
يَا نَائِمًا

وَاللَّيْلِ سَائِمًا
يَا نَائِمًا

الصفحة	الجدول	الرقم
10	يبين معدلات النمو والناتج الخام بالاسعارالجارية	1
12	المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال السنوات الاخيرة	2
15	الإصلاحات للمؤسسات العمومية الاقتصادية	3
32	تطور المديونية الخارجية في الجزائر(بمليار الدولار)	4
59	نسبة تطور القطاع الخاص 2006-2009	5
84	يبين عدد البطالين في الجزائر من سنة 2011-2014	6
86	يبين الناتج المحلي الاجمالي والإنفاق الحكومي 2008-2012	7
87	تطور نسبة مساهمة القطاع الخاص والعام في تركيب الانتاج الخام حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2008-2011 في الجزائر	8
91	يمثل مساهمة القطاع العام والخاص الانتاج فلاحى من القيمة المضافة بالمائة	9
92	يمثل تركيب القيمة المضافة خارج المحروقات حسب القطاع القانوني	10
93	يمثل عدد الأطباء والصيدالة وجراحو الأسنان	11
93	يمثل تطور الضرائب العامة 2008-2011	12
94	يمثل عدد العمال في النشاط الاقتصادي والتشغيل	13
96	يمثل تركيب القيمة المضافة خارج المحروقات بالمائة (بالتصرف)	14
100	عدد أجراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية	15
101	القيمة المضافة من خلال سنة 2010 وهذا حسب قطاع النشاط	16
101	تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	17
102	جدول يوضح حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	18
الصفحة	فهرس الاشكال	الرقم
85	يبين عدد البطالين في الجزائر من سنة 2011-2014	01
87	تطور مساهمة القطاعين العام والخاص في تركيب الإنتاج الخام حسب القطاع القانوني 2008-2011 في الجزائر	02

بابا مختصر
بابا مختصر
بابا مختصر

الملخص :

في الفترة الأخيرة لقيت العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص اهتمام كبيرا وهذا لما حققته هذه المؤسسات من إنجازات علي المستويات عدة .

لهذا وكغيرها من الدول ,الجزائر أولت اهتماما واضحا ,وتجلى ذلك من خلال برامج تبنتها ,وهذا للوصول بمؤسساتها إلي العالمية في منتجاتها واستهداف زبائنها وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية.

ولتتمكن من ذلك قامت بإنشاء علاقات مع شركات أجنبية في القطاعين العام والخاص.لستفيد من خبراتها وتؤهّل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة لتكون قادرة علي المنافسة العالمية ,التي أصبحت ضرورة حتمية لا مفر للهروب منها ,خاصة الجزائر في طريقها لتنضم إلي المنظمة العالمية للتجارة . هذه المنظمة التي لعبت دور كبير منذ نشأتها في تسيير التجارة العالمية والعلاقات الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية : القطاع العام ,القطاع الخاص ,المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Résumé:

Récemment reçu la relation entre le secteur public et le secteur privé et cette grande attention pour ses réalisations de ces institutions aux niveaux de plusieurs.

Pour cela et comme d'autres pays, l'Algérie et Adhabha prêté attention, et a couru à travers les programmes adoptés, et ce pour le monde d'atteindre ses institutions dans leurs produits et les clients de ciblage et les relations économiques et politiques.

Et en mesure de le faire ont établi des relations avec des sociétés étrangères en public et Acial.Itistvid de leur expérience et de qualifier les petites et moyennes institutions pour être en mesure à la concurrence mondiale, qui est devenu une nécessité absolue inévitable de leur échapper, notamment l'Algérie sur son chemin pour rejoindre l'Organisation mondiale du commerce. Cette organisation, qui a joué un rôle majeur depuis sa création dans la conduite du commerce mondial et des relations économiques.

Mots clés: secteur public, secteur privé, les petites et moyennes entreprises

العلمانية والعبودية
حياة سرية حيا فاعلمنا

1. تمهيد

على ممر العقود الزمنية السابقة و على غرار كل فترة زمنية تظهر على الساحة الفكرية الدولية أفكار و اتجاهات تختلف عن مبادئ و السياسات للفترة التي سبقتها. و تأتي هذه الأفكار لمعالجة و تقديم الحلول لمشاكل اقتصادية قد سبقت و التي عجزت عن حلها الأفكار و السياسات التي كانت سائدة من قبل.

من ذلك أنه من خلال الستينات سادت فكرة ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و خاصة في الدول النامية، سعياً وراء تحقيق معدلات أكبر للتنمية و على الدولة أن تستولي على الأنشطة الإنتاجية التي لا يقوي أو لا يرغب القطاع الخاص خوض غمارها، إضافة إلى ضرورة أن تتدخل الدولة بسياساتها من أجل زيادة الادخار المحلي دعماً للاستثمارات و بالتالي تزداد المشروعات العامة.

و في الثمانينات و في ظل الكساد الكبير و انخفاض أسعار البترول ظهر عدة مفكرين ينادون بضرورة حرية السوق و أن على الدولة أن تترك المجال للقطاع الخاص لكي يأخذ المبادرة في النشاط الاقتصادي وبدأت مفاهيم المخصصة في الظهور و انتشرت الدعوى إلى تحرير الاقتصاد و الإصلاحات الهيكلية باعتبار أن هذه البرامج ستعالج الإختلالات الناشئة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادي وأخذت سياسة تقليل دور القطاع العام تكتسب المزيد من الأنصار.

و كانت الحجة الرئيسية لأنصار هذه السياسة و على رأسهم الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي في برامجهما للتثبيت و التكييف الهيكلي إن تزايد دور الدولة في المجتمعات المتقدمة بالنسبة لتقديم خدمات الرفاهية الاجتماعية قد أدى إلى تزايد تكاليف هذه الخدمات، أما في الدول النامية فإن سوء إدارة المشروعات العامة قد أدى إلى تحميل خزانة الدولة خسائر كبيرة كانت ناتجة عن تشغيل بعض هذه المشروعات، وكذلك تعرض الكثيرين لقضية إن القرارات في المشروعات العامة في كثير من الأحيان تتعارض مع اعتبارات الكفاءة الإنتاجية و بالتالي واجهت مسيرة التنمية العديد من المشاكل التي أدت إلى تناقص معدل النمو في هذه البلدان .

و بهذا أصبح الوجه العام لاقتصاديات الدول النامية الآن هو تدني و تراجع دور الدولة من محرك أساسي و قائد التنمية، إلى التخلي عن القطاع العام و تزايد و تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، كما تخلت الدولة عن دورها في إحداث العدالة في التوزيع، وأصبح دورها حياً إزاء التفاوت في الدخل مما أدى إلى تراكم الثروات بدعوى الاعتقاد أن هذا يؤدي إلى طمأنة القطاع الخاص و دفعه للاستثمار.

و من هذا المنطلق أصبح لموضوع العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص مكانا هاما من البحث في العشرية الأخيرة في مختلف دول العالم كانت متقدمة أو نامية، و هذا بالنظر إلى تراجع أداء و فعالية القطاع العام و عدم قدرته في تحقيق الأهداف المرجوة منه مقارنة بالإمكانات الكبيرة التي سخرت لأجله وتذبذب القطاع الخاص و قد تم استنتاج هذه النتيجة بالنظر إلى حجم الأرباح و الخسائر و إلى مدى مساهمة القطاعين في مجموع القيم المضافة المحققة في الاقتصاد أضف إلى ذلك أن هذا القطاع العام أصبح أكثر من أي وقت سابق المسؤول عن العجز المتصاعد من سنة إلى آخر في ميزانية الدولة.

3. الإشكالية الرئيسية:

وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الإشكالية التالية :

ما هي طبيعة العلاقة بين القطاع العام والخاص في الجزائر ؟

4. الإشكاليات الفرعية :

و للأهمية البالغة التي تكتسيها العلاقة بين القطاع العام و القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي جعلتني أطرح التساؤلات التالية محاولا الإجابة عليها في هذه المذكرة:

- ماهية القطاع العام والخاص في الجزائر؟
- ما هي نوعية العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص؟
- ما هي أسباب فشل القطاع العام في الجزائر ؟
- هل يستطيع القطاع الخاص إنقاذ الاقتصاد الوطني من المشاكل و الصعوبات التي تواجهه و تحقيق الأهداف المرجوة و التي عجز عن تحقيقها القطاع العام ؟.
- هل نجحت العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر من خلال التجارب السابقة ؟

5. فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث التي تم طرحها ، اعتمدت على بعض الفرضيات و التي أراها أقرب للإجابة المحتملة:

- ما مدى فعالية القطاع العام في الاقتصاد الجزائري ؟
- القطاع الخاص في الجزائر لم يتم إكتمال تأهيلها بعد للدخول في المنافسة العالمية ؟
- ما مدى مساهمة العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في عملية النمو الاقتصادي لأي دولة في ظل الظروف الاقتصادية والأزمات المالية و السياسية العالمية ؟

6. مبررات و دوافع اختيار الموضوع:

من بين مبررات اختياري لهذا الموضوع:

- مبررات موضوعية:

* أهمية الموضوع و حساسيته في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المؤسسات الجزائرية و التطورات التي عرفتها في العشرة الأخيرة.

* الصعوبات التي تواجه الدولة في القطاعين العام والخاص.

- مبررات ذاتية :

* تخصصي في التسيير و العلوم الاقتصادية يدفعني للبحث في الموضوع بالذات لما له صلة متينة به.

* قابلية الموضوع للبحث نظرا لإمكانية الوصول إلى المعلومات المتصلة به.

7. أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولي لهذه الدراسة لا يخرج في حقيقة الأمر من كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

*أهداف نظرية:

- أهمية العلاقة بين القطاعين في تطوير المؤسسات الاقتصادية.

- تحليل و كشف لعملية الخصخصة في المؤسسات الوطنية.

- تسليط الضوء على المستوى الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

* أهداف تطبيقية:

السعي إلى رفع قدراتنا المنهجية في مجال القطاعين العام و الخاص و ذلك من خلال المراحل الضرورية اللازمة

لإتمامها على أكمل وجه و بالتالي تنمية معارفنا في هذا المجال من خلال دراسة حالة الجزائر.

8.الدراسات السابقة :

1-مراد محفوظ ,التحول من القطاع العام الي القطاع الخاص دراسة حالة الجزائر,مذكرة لنيل شهادة الماجستير في

العلوم الاقتصادية فرع علوم التسيير,جامعة الجزائر 2001 .

تناولت هذه الدراسة التحول من القطاع العام إلي القطاع الخاص بالإضافة إلي الخصخصة ومراحلها وتجارب

الخصخصة في بعض البلدان المغاربية.

2- صديق مليكة ، برامج الاصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية -حالة الجزائر -أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2007

حيث تطرقت الى برامج الاصلاح الهيكلي للمؤسسات العمومية وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية.

3-الضرب حده ,مدي تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة , مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية فرع علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح .ورقة 2012
حيث تطرقت إلي واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد الوطني والمعوقات التي تواجهها في ظل إنضمام الجزائر إلي المنظمة العالمية للتجارة.

9. حدود الدراسة :

الحدود المكانية :

-وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- وزارة التجارة

-الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب

الحدود الزمانية :

-إحصائيات ومعلومات منذ إنطلاق برنامج الإصلاح 1996 إلي غاية 2012

- الديوان الوطني للإحصائيات

10. منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث و إثبات صحة الفرضية اخترت المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على عرض المعلومات وفق التسلسل التاريخي و المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني و الذي يتلاءم و طبيعة موضوعي هذا.

11 صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة صعوبات ومعوقات عديدة علي الناحيتين النظرية والعلمية ومن أهمها نذكر:

-قلة المراجع والمصادر والدراسات الاكاديمية المتخصصة التي تناولت الموضوع .

- صعوبة الحصول علي المعطيات الكافية وكذا التضارب المتباين أحيانا من قبل الهيئات الوطنية والدولية .

-إختلاف التصريحات الرسمية المقدمة مع واقع القطاعين وتضارب في الآراء وبالتالي وجدنا صعوبة في التحليل

وإعطاء النتائج .

- إلى جانب ذلك عرف هذا البحث تقطعات مرحلية متعددة نظرا لظروف خاصة بالباحث.
- صعوبة في جمع المعلومات اللازمة والتنقل بين المكتبات الجامعية في ولايات أخرى.

12. تقسيم المذاكرة:

و على هذا الأساس و سعيا للإجابة على الأسئلة المطروحة فإن نقطة البداية في هذه المذكرة هي توضيح و تحديد تدخل الدولة و الأدوار التي تؤديها في إطار الملكية العامة ، بالإضافة إلى تحديد مفهوم الخصخصة و أسباب اللجوء إليها ثم الأهداف و الآثار الاقتصادية المترتبة عنها و يتم هذا كله في الفصل الأول.

و أما الفصل الثاني أردت أن أخصه لدراسة القطاع الخاص والى الإطار القانوني والتنظيمي لترقية القطاع و نهاية هذا الفصل خصصته لدراسة السياسات المقترحة لتنمية القطاع الخاص علي ضوء بعض الدراسات والتجارب الدولية السابقة لم لهذه الدول من عوامل مشتركة اقتصاديا مع الجزائر.

و أما الفصل الثالث فقد أردت أن أخصه حول العلاقة بين القطاع العام والخاص بالإضافة لذكر الجانب تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك المعوقات التي تواجه المؤسسات و نهاية هذا الفصل خصصته لتقييم هذه العلاقة و ما مدى نجاحها في الجزائر .

و أخيرا ضمننت المذكرة بخاتمة عامة وصلت فيها إلى بعض النتائج سمحت هي الأخرى من إبداء بعض التوصيات في هذا الموضوع و بهذا أكون قد وفقت في الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الإشكالية و أكون قد ساهمت في فتح المجال لبحوث و إشكاليات أخرى.

الفصل الأول

الأوضاع الإقتصادية للقطاع العام في الجزائر

تمهيد :

إن التطورات السريعة في البيئة الاقتصادية العالمية لم تعد تسمح بتنظيم ينطوي على هيمنة مطلقة للقطاع العام على المجالات الاقتصادية والاجتماعية لا سيما بعد أن أدت هذه الوضعية إلى المزيد من التسيب والفساد وانعدام الكفاءة الإنتاجية، وقد اتجهت معظم حكومات دول العالم نحو إدخال بعض الإصلاحات في هيكلها الاقتصادية تمثلت في تطبيق عملية الخصخصة.

وبهذا أصبحت السمة العامة لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة الآن هو تراجع دور الدولة من محرك أساسي وقائد التنمية إلى التخلي عن القطاع العام وتزايد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بعدما كانت هذه الفكرة لسنوات طويلة لا يسمح فيها النقاش.

وسيتم التعرض في هذا الفصل إلى الأوضاع الاقتصادية للقطاع العام في الجزائر

وسيكون تتابع الفصل كآلاتي :

- المبحث الأول: دور الدولة والنشاط الاقتصادي .
- المبحث الثاني أسباب تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادية .
- المبحث الثالث: أسباب تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي

المبحث الأول: تطور دور الدولة في ظل التحولات الاقتصادية

قبل التطرق إلى الأوضاع الاقتصادية للقطاع العام في الجزائر أردت أن أشير ولو بصورة ملخصة لأهم التطورات التي طرأت على دور الدولة خلال فترات زمنية متعاقبة ولهذا خصصت هذا المبحث لذكر ما هي الأسباب التي أدت إلى تزايد وتراجع هذا الدور الذي يجب أن تقوم به الدولة في ظل عملية التحول الاقتصادي .

المطلب الأول : دور الدولة والنشاط الاقتصادي.

مهما اختلفت طبيعة الدولة مضمونها فإن دور الدولة في النشاط الاقتصادي لا يمكن تجاهله فدور الدولة لا يتوقف عند وظائفها التقليدية ولم يعد يقتصر على توفير الخدمات التي تمتنع المشروعات الخاصة عن تقديمها لجمهور المواطنين بل امتد إلى تدخل في النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول : مفهوم الدولة: إن مفهوم الدولة واسع النطاق يختلف باختلاف وجهات النظر ولفهم هذا المفهوم يجب أولاً التفرقة بين هذه المفردات¹:

1- **المجتمع:** هو مجموعة إنسانية تعيش في إقليم معين تقوم بينها علاقات متبادلة تدور حول العمل على أساس التعاون وتقسيم العمل، فالمجتمع لا يتمثل في مجموعة الأفراد فقط وإنما كذلك في مجموع العلاقات التي تقوم بينهم والتي تحدد موقف كل منهم اتجاه الآخر.

2- **الدولة:** فهي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو التنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة متضمنا تركيب الدولة ووظائفها.

3- **الحكومة:** فهي المحسوس العضوي الذي يمارس وظائف الدولة في مجتمع معين محدد تاريخيا في فترة معينة ومن ثم فهي تتمثل في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية .

الدولة مصطلح سياسي له عدة معاني فمنهم من يعرف الدولة على أنها: " ناتج اجتماعي ظهر من خلال عملية تحول المجتمع إلى مجتمع سياسي ذي سلطة منظمة"²

¹ - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006 ص.36

² - دراوسي مسعود، مرجع السابق، ص.36

فحسب هذا التعريف فالدولة هي وليدة المجتمع ناتجة من ظاهرة تحول إلى النظام السياسي محكم. فمنهم من يعرفها على أنها "هي هيئة حكومية تحكم تنظيم وطن في إطار تشريعي وهي محدودة بحدود" وحسب هذا التعريف فالدولة هي عبارة من وطن له هيئة حكومية تحكمه وفقا لتشريعات تنظيمية في إطار حدوده.

ومنهم من يرى الدولة أنها هي: "أمة لها شعب وإقليم خاص بها كما ان معنى الدولة يمثل أيضا مجموعة السلطات العمومية".¹

وفقا لهذا التعريف فالدولة هي الأمة بما فيها شعبا وإقليما وهي السلطات العمومية التي تنظمها. ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نقدم التعريف التالي للدولة: "هي عبارة عن وطن له حدود جغرافية تعنيه وتمثل شعبة وإقليمه في شكل سلطات حكومية وفقا لتشريعات تنظيمية.

ثانيا - عناصر الدولة ووظائفها: للدولة ثلاثة عناصر أساسية تدخل في تشكيلها وهي:²

1- الشعب: وهو أفراد المجتمع الذين يقيمون في إقليم واحد يشتركون في اللغة والعادات والتقاليد وتنشأ بينهم علاقات متبادلة ولهم نفس المصير وهم يشكلون جماهير هذه الدولة.

2- إقليم: وهو أرض الوطن الواحد وهو محدد بحدود جغرافيا تفصله عن باقي الدول الأخرى.

3- السيادة: هي تحدد علاقة بمواطنيها من ناحية وحدود سيادتها الإقليمية وبالتالي استقلالها عن الدول الأخرى من ناحية أخرى وهكذا لا تقتصر هذه الفكرة على تحديد طبيعة الدولة داخل حدودها وإنما أيضا في علاقات الدول ببعضها البعض.

¹ - وثيقة الكترونية من موقع: <http://www.google.fr/search02/04/2008,09:35>

² - حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، الاردن، 1997، ص: 20.

نلخص وظائف الدولة وتدخلها بغض النظر عن ممارسة هذه الوظائف أو عدم ممارستها في ¹:

✓ الوظيفة الحمائية: وهي تشمل الاهتمام بالأمن الداخلي والخارجي حيث تضمن استقرار المجتمع بحفظ الأمن والنظام العام وتطبيق القوانين ومقاومة الجريمة وحماية الملكية بكل أشكالها وفض النزاعات والمساعدات .

✓ الوظيفة الإنتاجية والتجارية: وهي الاهتمام بالصناعة والزراعة وتوفير البنية الأساسية وطرق والمواصلات والخدمات البريدية والحماية التجارية عن طريق الرسوم الجمركية .

✓ الوظيفة التطويرية: وتهتم بالتعليم والصحة وتطوير البيئة و البحث العلمي و تقدم بعض الخدمات الاجتماعية الأخر كالضمان الاجتماعي و تحاول المحافظة على مستوى المعيشة و استقرار الأسعار و توازن ميزان المدفوعات و تحارب البطالة و الفقر و تملك و تدير بعض المشروعات العامة و تقوم ببناء الطرق و الجسور و المدارس و المستشفيات و الحدائق العامة و الملاعب...الخ.

✓ الوظيفة الإدارية: تتعلق بالتشريع و القواعد القانونية التي تنظم عمل الدولة سواء في النشاط الاقتصادي و غير الاقتصادي و العلاقة بين ما تنفقه و بين الواجبات الملقة على عاتقها و البحث عن مصادر التمويل المناسبة و غيرها من الخدمات الإدارية الأخرى.

ثالثا - أهداف و إجراءات تدخل الدولة في نشاط اقتصادي: مهما كانت الدولة و زمن تواجدتها تسعى إلى تحقيق أهداف معينة و من أهمها: ¹

1- الأهداف الاقتصادية والمالية: و تشمل استقرار الأسعار أسعار العملة الوطنية مقارنة مع عملات أجنبية، تحقيق التوازنات الخارجية في المبادلات مع الدول الأخرى، وأيضا تحسين الإنتاج الوطني لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وهو هدف استراتيجية متابعة للاقتصاد.

2- الأهداف السياسية: ترتبط بقوة الدولة و حجمها أمام مواطنيها و مقابل دول أخرى و يمر هذا عبر تحقيق السيادة و استقلالية آراءها و قراراتها و ما تملكه من وسائل معنوية و مادية في تمثيل دورها جيدا. تأثر الدولة على اتجاه المؤسسات وتنفيذ سياساتها عبر عدة طرق ووسائل وفقا للإجراءات التي تتخذها

الدولة وهي: ¹

¹ - محمد لطفي فرحات، ثورة المجتمع " مدخل إلى علم الاقتصاد "، دار الجماهيرية ليبيا، الطبعة الثانية، 2004، ص: 141.

- الإجراءات الهادفة إلى تحسين حركة الأسواق والتي تعتمد على إعلام المتعاملين بجمع المعلومات الضرورية وتتدخل السلطات العمومية بجمع وتوزيع المعلومات (كمية، نوعية، حقيقية، أو تقديرية) أو بتعريف محاور وأهداف سياساتها وهذه الإجراءات تأثير هام في إعانة مختلف الأعوان وتحسين وضعياتهم وتحقيق نتائج وإتباع طرق مبنية على هذه المعلومات 1.

المطلب الثاني : مبررات تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي²

بعد الحرب العالمية الثانية، وخلال فترة الكساد الكبير كان الفكر التنموي السائد آنذاك ينادي بتزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي للأخذ بالتنمية والقضاء على الاختلالات الاقتصادية، ومن المبررات التي ركز عليها أنصار فكرة تزايد دور الدولة نذكر منها :

*نتيجة التغيرات الهائلة التي طرأت على حاجات المجتمع ورغباته، وازدياد الطلب على التعليم العام والخدمات الصحية العامة وزيادة الضغط على موارد المجتمع الطبيعية أدت كلها إلى اتساع نطاق الحاجات التي لا يمكن سدها إلا من قبل الحكومة .

*إن لدور الدولة في التخطيط وتوزيع الموارد على الأهداف المختلفة تنفادي عملية الهدر في الموارد الممكن حدوثها من خلال تفاعل قوى السوق .

*وأما فيما يخص الدول المتقدمة فلقد تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، يرجع إلى زيادة تكاليف برامج الرفاهية الاجتماعية وزيادة الإنفاق العام على الدفاع وبحوث التسليح أو لمقاومة الكساد *أما الدول النامية والتي يربط بها دائما بالدور القيادي للدولة وهذا راجع:

- لحدثة عهدها بالاستقلال والتحرر من بئر الاستعمار عمات هذه الدول على إغلاق أبواب الاستثمار الأجنبي وتحملت بذلك عبء توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية عن طريق الاقتراض الخارجي أو عن طريق عائد القطاع العام .

- بسبب ندرة الموارد وعدم الكفاءة في استغلالها ووجود فائض في هذه الدول فإن لدور الدولة أساسي لمنع الاحتكاري والمغلاة في تحديد الأسعار.

¹ - ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1998، ص: 100.

2 - مراد محفوظ. التحول من القطاع العام إلى لقطاع الخاص، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2001. ص5

- لإتباع العديد من الدول للنهج الاشتراكي وبالتالي تزايد حجم الملكية العامة نتيجة التأميم، وإتباع بذلك

الحكومة لسياسة التخطيط في برنامجها على مستوى الاقتصاد الوطني .

-من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول ، كان على الدولة أن تقوم بتعبئة المدخرات المحلية وزيادة نسبتها إلى الدخل القومي ، سواء بتشجيع الادخار الاختياري أو يكون إجباريا عن طريق الضرائب وذلك بزيادة معدلات

الضرائب أو خلق ضرائب جديدة ، ثم توجيه هذه المدخرات للاستثمارات التي ترى الدولة

أنها تحقق أهدافها في التنمية وهكذا يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بداية من تحفيز وزيادة المدخرات ثم وضع برنامج استثماري وتنفيذه بواسطتها.

المطلب الثالث : أسباب تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي¹

وبعد تعثر برامج التنمية وتزايد الاستهلاك فقد تضخمت مشكلة الاقتراض الخارجي للدول النامية ، وتعثرت عملية السداد لهذه القروض ، مما أدى إلى أن تصبح المشكلة التي تواجه الحكومات ليست في توفير الاستثمارات بل في كيفية سداد القروض ن مما جعل هذه الدول تغير من اتجاهها لتسمح بالاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية .

ومع هذا هناك عوامل أخرى عجلت بتراجع دور الدولة نذكر منها :

الفرع الأول : انهيار النظام الاشتراكي

وكما هو معروف فإنه من مبادئ وأساسيات اقتصاديات الدول الاشتراكية إنها تقوم على فكرة الملكية العامة لأدوات الإنتاج ، واتخاذ التخطيط وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحددها الدولة ، ومع انقسام العالم إلى كتلتين متناقضتين ، إحداهما بقيادة الاتحاد السوفيتي ، قد جعلت الكثير من الدول تميل وتتجه لتطبيق النهج الاشتراكي من إدارتها للاقتصاد الوطني ، وخاصة تلك الدول التي أخذت موقفا معاديا للدول الاستعمارية الغربية ، ولكن مع انهيار النظام الاشتراكي أجبر العديد من الدول الاشتراكية تغيير نظامها وأخذت تتجه معظمها نحو آليات السوق .

الفرع الثاني : الضغوط من المؤسسات المالية الدولية

حسب تقدير ومنشورات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، أن التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي هو المصدر الأساسي والرئيسي لكل الأزمات والكوارث ، وأن الدولة بتدخلها هي العائق رقم واحد للتقدم الاقتصادي.

¹ - مرجع ذكر سابق ص6

وقد تجلّى ذلك في برامج التثبيت والتكليف الهيكلي حيث التوصية الدائمة بالخفض المباشر والواضح في دور الحكومة والدولة في الحياة الاقتصادية وإحلال محلها القطاع الخاص وإطلاق قوى السوق في إدارة الاقتصاد. وفي هذا الخصوص فإن برامج التثبيت والتكليف الهيكلي قد أحدثت نوعاً من الانقلاب في دور الحكومة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية وكذلك في عملية التنمية الاقتصادية بها

الفرع الثالث : فشل تجارب التنمية في الدول النامية

فيما كانت تجارب التنمية في الدول النامية حتى عهد قريب تؤكد على أهمية التخطيط الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتجنباً لقطاع السوق، أصبح ينظر على أنه خطيئة كبرى وأنه لكي تزيد حوافز القطاع الخاص على الاستثمار فإنه يتعين على الدولة أن تتعد عن التخطيط الاقتصادي وأن تترك آليات السوق لتعمل عملها بحرية كاملة.

وعلى غرار تجارب التنمية السالفة الذكر فإن لتزايد الديون وعدم تناسب العائد من القطاع العام مع موارده ولا مع الأموال التي ضخّت إليه من ميزانية الدولة ، وتحت ضغط الحاجة للمساعدات الأجنبية ، كلها عوامل ساعدت وعجلت بالمناداة بالتخلص من القطاع العام وبيعه للقطاع الخاص .

الفرع الرابع : الدور المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات

في سبيل حصول الدول النامية على استثمارات أجنبية وتكنولوجية متقدمة ، كان لا بد أن تعتمد على ذلك الشركات المتعددة الجنسيات وليتسنى لها ذلك يجب أن تغير قوانينها وتفسح المجال وتترك الدولة المشروعات التي ستعمل فيها الشركات المتعددة . ثم أصبح من الضروري أن يحصل القطاع الخاص المحلي على نفس المزايا التي حصل عليها المستثمرين الأجانب وبهذا ازدادت رقعة القطاع الخاص.

المبحث الثاني : وضعية القطاع العام قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية

الجزائر من بين البلدان النامية التي انتهجت في السنوات الأخيرة نمطا جديدا للتنمية وذلك بإعادة النظر في هيكلتها وفي تنظيم القطاع العام ، وإحداث التوازن بينه وبين القطاع الخاص ، وهذا محاولة من الدولة استدراك الأخطاء والمشاكل الناجمة من إتباع السياسة التخطيطية التي كانت سائدة منذ السنوات الأولى للاستقلال وحتى أواخر الثمانينات.

ولهذا رأيت من الأفضل في هذا المبحث و قبل التطرق إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وإلى المشاكل التي مر بها القطاع العام والخاص علي حد سواء ، أردت أن أشير و لو بصورة ملخصة للمراحل الهامة التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى أواخر التسعينات.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى أواخر التسعينات:

يمكن تقسيم الفترات التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري إلى ثلاثة فترات ، أولها هي الفترة الممتدة منذ بداية الاستقلال وإلى بداية الثمانينات، والفترة الثانية وهي فترة ما بعد الثمانينات وحتى بداية التسعينات، والفترة الأخيرة وهي تمتد من بداية التسعينات وحتى وقتنا الحالي .

الفرع الأول : عرض حالة الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى بداية الثمانينات :

" اختار الجزائر عشية الاستقلال نموذجا تنمويا طموحا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة للقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة، حين اعتمد الاقتصاد الجزائري النموذج الشائع خلال الستينات و المعتمد على المشروعات المصنعة ، وكما اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنمية هذا النموذج"¹.

" محتوى هذا النموذج هو محاولة بناء جهاز إنتاجي وطني يقوم على قاعدة صناعية عصرية ، وخلق مناصب شغل وتوقيف النزوح الريفي وكذا مد الصناعة بالمواد الأولية الاستهلاكية الضرورية، ولإنجاح هذه الإستراتيجية كانت أحد الأولويات الأساسية هي استرجاع أدوات السلطة الاقتصادي أي استرجاع الثروات الوطنية (الأراضي ، البنوك ، المناجم المحروقات، ...)².

ويجب الإشارة أن المسألة الأساسية التي شغلت واضعي و منفذي هذا النموذج هي مشكلة التمويل وضمان استمرارية هذا المستوى العالي من الاستثمارات ، ولقد وجد الحل في مدا خيل المحروقات التي اعتبرت كافية لتغطية الاحتياجات من المواد التجهيزية المستوردة والضرورية لتشغيل الجهاز الإنتاجي.

1- تطور الاستثمارات العمومية عبر المخططات التنموية :

لقد كانت الاستثمارات الممتدة من الفترة (1963 _ 1966) متواضعة ، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف مر دودية و محدودية الإمكانيات البشرية والمادية ، ونظرا لكون نموذج التنمية لم تظهر أبعاده بعد ، إضافة إلى عدم تفرغ السلطات العمومية وانشغالها الكبير بمشاكل التنظيم المالي والإنتاجي.

ولهذا قامت الدولة بانتهاج سياسة المخططات عبر السنوات المختلفة و قد كان لكل مخطط إستراتيجية معينة لتحقيق أهداف معينة، فمثلا كان الهدف من المخطط الأول الثلاثي هو تحضير الوسائل المادية

¹ عبد الله بن دعيدة : التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية (التخطيط) - مصدر ذكر سابقا- ص 355 .

² أمين شفيق : التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و آثارها على البطالة و التشغيل في بلدان المغرب العربي . المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل بالجزائر ، مطبعة النور : نوفمبر 1999 . ص 130 .

والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة و ثم جاء المخطط الرباعي الأول (1969 _ 1973)، فقد حدد فيه اتجاهات الاقتصاد الجزائري الموجه نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات.

" أهم ما ميز هذه الإصلاحات هو أنها منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها و قيامها بالتمويل الذاتي وهذا لمراقبة المواد المالية للمؤسسة العمومية وأما المخطط الرباعي الثاني (1974 _ 1977) فقد تميز بزيادة الاستثمارات و هذا راجع للقفزة النوعية لأسعار النفط.¹

وأهم ما يمكن قوله في هذه المرحلة هو أنها كانت تتميز بتطور الاستثمارات العمومية في الكثير من القطاعات والفروع، وهذا بسبب احتكار الدولة للتجارة الخارجية وعلى الأملاك العقارية، وهذا ما جعل التنافس بين الخواص يكون شبه منعدم.

وكذلك سجل بهذه الفترة نقائص هامة، تمثلت في ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية الصناعية والفلاحية وهذا ما أدى إلى حدوث الندرة وأزمة التموين بالمواد الغذائية والصناعية ذات الاستهلاك المباشر، وكذلك الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات كمصدر شبه وحيد للجزائر من العملة الصعبة ، وهذا ما جعل بالاقتصاد الجزائري هشاً و عرضة لأي أزمة خارجية .

الفرع الثاني : عرض حالة الاقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينات وحتى بداية التسعينات :

"إن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في بداية السبعينات لم تكن في المستوى المطلوب أو في مستوى الطموحات المنتظرة ، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بدورها المنوط بها ، لذلك عمدت السلطات إلى توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة ومتابعة الاستثمار في المشاريع التي هي في طور الإنجاز"²

وفي سنة 1950 اجتمع مؤتمر استثنائي لجهة التحرير الوطني يدعو إلى جودة أفضل تحت شعار من أجل حياة أفضل، وتبعه مخطط خماسي أول (1980 _ 1984) ثم مخطط خماسي ثاني (1988 _ 1989) وكان الهدف من تلك المخططات هو ضرورة تحقيق الانسجام بين المبادرات المختلفة.

¹ - عبد الله بن دعيمة , مصدر ذكر سابق 356

² نفس المرجع السابق : ص 357

الجدول رقم 1 : يبين معدلات النمو والناتج الخام والأسعار الجارية :

السنوات	87	88	89	90
معدلات النمو	2.5-	1.4-	3.4-	1.7-
الناتج و الخام** بالأسعار الجارية.	1.4-	2.2-	3.4-	2.5-

المصدر : أمين شفيق : التحولات الاقتصادية والاجتماعية و اثارها على البطالة و التشغيل في بلدان المغرب العربي. مطبعة النور.الجزائر1999.ص 135

وقامت السلطات المركزية بإعادة هيكلة أولى مؤسسات القطاع العام سنة 1982 وهكذا تم إلغاء التنظيم الفرعي الذي كان يتجسد في منشآت كبرى وتقرر تقسيم الشركات الكبرى إلى عدد من الشركات العمومية أصغر قياسا وأسهل إدارة و أكثر تخصصا .

وبعد إعادة الهيكلة التنظيمية قامت السلطات بحل مشكلة ديون الشركات السابقة أو كما سمية بإعادة هيكلة مالية المؤسسات حتى تنطلق الشركات العمومية في نشاطها على أسس مالية سليمة ، وهكذا تحملت الخزينة العمومية سدّ الديون التي كانت تربط الشركات السابقة لبعضها البعض.

وبعد تصفية مثل هذه الأعباء كانت الظروف مواتية للسير نحو استقلالية المؤسسات العمومية الشيء الذي تم تحقيقه في نهاية 1987 حن صادق المجلس الشعبي الوطني على قانون استقلالية المؤسسات، وبهذا أصبحت المؤسسات مطالبة بالكفاءة الإنتاجية و الكفاءة المالية".¹

وأهم ما ميز هذه المرحلة هو انخفاض أسعار البترول ، وزيادة ظاهرة المديونية الخارجية ، وارتفاع خدمة الدين التي أصبحت تبتلع جزء هاما ومتزايدا من مداخل الجزائر من العملة الصعبة، وهذا الوضع أدى إلى نقص كبير في السيولة النقدية ، حيث أصبح احتياطي الجزائر من العملة الصعبة لا يسمح إلا بتغطية ذا يوما من وارداتها. وهذا ما أنه سلبا على معظم المؤسسات العمومية و أصابها الركود الكامل .

¹ أحمد هني. اقتصاد الجزائر المستقلة.ص 27 الى 30

الفرع الثالث : الاقتصاد الجزائري منذ بداية التسعينات وحتى وقتنا الحالي :

عرف الاقتصاد الجزائري في مرحلة التسعينات وضعاً صعباً للغاية، تمثل في اختلال التوازنات الاقتصادية الكبرى ، وخاصة ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع المديونية الخارجية وخدماتها، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يدخل في مرحلة من الانكماش الخطير الذي كون انعكاسات سلبية على المؤسسات العمومية و هذا ما أجبر العديد من المؤسسات العمومية الاقتصادية على إشهار إفلاسها ، وقد عرفت هذه المرحلة كذلك وضعاً سياسياً متميزاً دخلت فيه الجزائر في دوامة من العنف والتدمير⁽¹⁾.

وعليه قامت السلطات الجزائرية بمحاولة منها لمعالجة هذا الوضع الاقتصادي الخطير بوضع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية شرع فيها منذ سنة 1989 مدعومة من طرف المؤسسات المالية و النقدية الدولية .

وقد أظهرت هذه الإصلاحات في البداية محدوديتها بسبب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية الصعب الذي عرفته الجزائر خلال هذه المرحلة، حيث عرف تطبيق الإجراءات المتضمنة الإصلاح تأخراً كبيراً ، الأمر الذي لم يحقق تحسناً في وضع الاقتصاد الجزائري بل أن الأزمة تعمقت أكثر فارتفعت الديون والوضع الاقتصادي والاجتماعي ازداد سوءاً ، في ظل أجواء سياسية غير مستقرة⁽²⁾ .

وتعتبر نهاية 1993 وبداية سنة 1994، أعلى قمة في الأزمة الاقتصادية الجزائرية حيث تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي بصفة خطيرة جدا حيث وجدت الجزائر نفسها أمام توقف شبه كلي عن تسديد ديونها حيث بلغت خدمة المديونية 114 % من مداخل التصدير⁽³⁾ ، إضافة إلى استمرار انخفاض أسعار البترول و استحالة الحصول على قروض جديدة، حملها إلى قبول بإجراء عملية جدولة لديونها مع كل ما تحمله من شروط .

¹ -أحمين شفيق : مصدر ذكر سابقا : ص : 135

² - نفس المرجع السابق : ص : 141

³ - المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط : cnes . ماي : 2000 ص 49 .

الجدول رقم 2: المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة :

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
5	-	5	2.1	4	4	1-	-	معدل النمو(%)
1.1-	-	5	5.7	18.7	29.8	29	-	التضخم %
	-	-	9	4.3	-	-	1.51	احتياطي الصرف (بمليار دولار)
-	-	-	3	-	-	6	-	عجز الميزانية %
	-	28	-	33	-	-	-	المديونية الخارجية (مليار دولار)

المصدر : مجلة الاقتصاد و الأعمال : يوليو 2003 السنة 22 : در يد عودة ، بالتصرف ص 6_7 .

إن هذه النتائج الإيجابية علي المستوى التوازنات المالية الكلية تبقى هشة لأنها لا زالت مرتبطة بالعوامل الخارجية و أسعار البترول وأسعار صرف الدولة حيث إذا اتجهنا إلى المجال المالي والمحاسبي نجد أن المعطيات تبين الانخفاض الكبير و المتواصل لمؤثرات الإنتاج في الجزائر⁽¹⁾.

ويمكن أن نلخص الحالة الاقتصادية للجزائر في السنوات الأخيرة بالرجوع إلى كلمة رئيس الحكومة علي بن فليس أمام الدورة 16 للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (Cnes) الذي أشار إلى أن إعادة الهيكلة الاقتصادية العميقة التي باشرتها الجزائر منذ بضع سنوات قد سجلت تقدما وإن كان متفاوتا من قطاع إلى آخر سيسمح هذا للمؤسسات العمومية بتجاوز مرحلة تطبيق الترتيب الخاص بالعلاقة بينها وبين البنوك والدخول في مسار النمو الدائم وقوى يسمح بتوفير مناصب عمل دائمة، وتحدث كذلك عن العاملين الأساسيين الذين مازال الاقتصاد الجزائري مرهون بهما -، و مهما سعر النفط في الأسواق الدولية والظروف المناخية ، وكذلك أشار إلى الطابع المحافظ والمتأخر للقطاع المصرفي العمومي، حيث أكد على ضرورة إعادة هيكلته وتطويره⁽²⁾.

¹ - أحمين شفيق : مصدر ذكر سابقا . ص 145 _ 152.

² - جريدة الشعب : الثلاثاء 21 نوفمبر 2000 : ص : 05.

المطلب الثاني: مفهوم القطاع العام والأهداف السياسية والاقتصادية في ظل التخطيط المركزي

الفرع الأول: تحديد مفهوم القطاع العام :

يعرف هذا القطاع في المعاجم الاقتصادية هو ذلك القسم من الاقتصاد الذي يعنى بصفقات الحكومة ، فهذه الأخيرة تتلقى الدخل من الضرائب وغيرها من الإيرادات وتؤثر على أعمال الاقتصاد من خلال قراراتها الاتفاقية والاستثمارية (مصرفات الحكومة) وعبر سيطرتها (من خلال السياسة المالية والضريبية) على قرارات الإنفاق والاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخرى (1) .

وقد اقترن القطاع العام بالملكية العامة لوسائل الإنتاج وخاصة في الدول الاشتراكية سابقا، أو الدول التي سلكت نظام التخطيط المركزي لتسيير اقتصادياتها، حيث قامت الدول الاشتراكية على تأمين كل القطاعات التي كانت مملوكة لأفراد خواص .

الفرع الثاني: الأهداف السياسية والاقتصادية للقطاع العام في ظل التخطيط المركزي

لقد بدأ المناداة بضرورة زيادة دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي إلى الظروف والمشاكل التي سببتها الحرية الاقتصادية والتي أدت إلى توسع الطبقة بين أفراد المجتمع الواحد وإلى حدوث الكساد الكبير الذي حدث عقب الحرب العالمية الأولى وقد أثبتت النتائج والتجارب عجز المبادئ والأفكار المنادى بضرورة حياد دور الدولة عن حل معظم تلك المشاكل وهذا ما فسح المجال لظهور أفكار وأراء جديدة نادى بزيادة القطاع العام كحل وحيد لتلك المشاكل ولتحقيق الأهداف المختلفة للتنمية الاقتصادية .

ومن الأهداف التي كانت مرجوة من إشراك القطاع العام في النشاط الاقتصادي والتي أفرعها إلى أهداف سياسية وأهداف اقتصادية :

1 - الأهداف السياسية:

إن الهدف السياسي الرئيسي لزيادة دور القطاع العام في الدول النامية هو تأكيد استقلال وسيادة هذه الدول في الجهود الأولى للاستقلال، كحل في رأيها لمواجهة الاستعمار الحديث والممثل في التبعية الاقتصادية.

¹ - معجم الاقتصاد عمر الأيوبي، المعاجم الأكاديمية المتخصصة (1995) ص 342.

- إن من أولى وأهم الأهداف السياسية ذات البعد الاجتماعي التي يستند إليها مؤيدو زيادة القطاع العام هو :
- التقريب من الدخول والثروات وضمان عدالة التوزيع والتخفيف من أعباء الفئات الأقل دخلا.
 - تحقيق الفوائض من المؤسسات العمومية واستخدامها في إعادة التوظيف والاستثمار، على نحو ما كان مأمولا في جانب الأهداف الاقتصادية إلى نشر الرفاه وتعميم الوفرة الاقتصادية .
 - تقديم الدعم لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود والذي تتحمله الدولة كعبء مالي ويقدمه القطاع العام .
 - توظيف الأفواج المتتالية من خريجي المعاهد والكليات، وبذلك توفير فرص أكثر للعمل وامتصاص البطالة .

2- الأهداف الاقتصادية :

يمكن تلخيص الأهداف الاقتصادية لنشوء القطاع العام في النقاط التالية :¹

- محاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي، للحد من التقلبات الاقتصادية والأزمات .
- القضاء على الاحتكار والتكتلات الاقتصادية .
- الإسراع بمعدلات التنمية من خلال حشد الطاقات الاقتصادية وفق خطة مركزية تضمن تخصيصا أفضل للموارد يقوم فيها القطاع العام بتحقيق الفوائض ليعاد توظيفها في مجالات تنمية أخرى .
- تكوين البنى الأساسية وإدارة الأنشطة التي تتميز باحتكار طبيعي أو تعتبر ذات أهمية حيوية واستراتيجية .
- إدارة بعض المؤسسات العامة الخدمية الموروثة من عهد ما قبل الاستقلال .

المطلب الثالث: الإصلاح الاقتصادي ومصير القطاع العمومي:

عرف الاقتصاد الجزائري في بداية الثمانينات إصلاحات اقتصادية اثر على مميزات نظام التسيير الاقتصادي وضخامة المؤسسات العمومية آنذاك، فأثر ذلك سلبا على أدائها و مردوديتها. فاستوجبت الظروف إلى التفكير في إيجاد الصيغة الجديدة لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وبالأخص سير المؤسسة العمومية وذلك عن طريق إعادة هيكلتها ومنحها استقلاليتها وكذلك الأشكال التنظيمية الجديدة لها.

إلى التبعية الدائمة لهذه المؤسسات للدولة حتى بعض الإحصائيات أثبتت أن رقم الإصلاحات للمؤسسات العمومية الاقتصادية منذ 1991 بلغت 400 مليار دينار موزعة على مختلف السنوات كالآتي :¹

¹ - غسان قلعوي : القطاع العام... إلى أين ؟ دار المكتبي، سورية (1995) ص 78

الجدول رقم 3: الإصلاحات للمؤسسات العمومية الاقتصادية

السنوات	1995	1994	1993	1992	1991
مليار دينار	148	122.1	83.4	68.1	16.9

¹- Chérif CHAKIB: Privatisation de l'entreprises publiques, économique Algérienne, revue économie n° 33, Mai 1996.p16,17

عليه فقد تأكد أكثر من مرة أخرى هو إخفاق و عدم قدرة هاته المؤسسات على تسديد ديونها وعدم توصلها إلى مستوى الإنتاجية المطلوب، وبهذا كثرت الأطروحات الأفكار وتعدد الأسباب حول أسباب فشل القطاع العام والتي لخصتها في النقاط التالية:

- زيادة الصراعات الاجتماعية و الثقافية و التناقضات التسريجية على مستوى المؤسسات
- التفكير في استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية تعوض النموذج القديم للتنمية
- والمبني أساسا على معطيات مغايرة لمعطيات الوضع المالي للبلاد.²
- ارتفاع التكاليف والخسائر التي تتحملها الدول من جراء عجز المؤسسات العمومية.
- انخفاض كبير في عائدات العملة الصعبة بسبب تدهور في أسعار النفط وارتفاع تكلفة المواد الأولية و الموارد الخارجية الناتجة عن انخفاض قيمة الدينار. وأدى هذا إلى شلل شبه تام للجهاز الإنتاجي للمؤسسة العمومية الجزائرية التي تعاني نقص في التمويل وقطاع الغيار الداخل في العمليات الإنتاجية.

" لقد كانت طبيعة استراتيجية التنمية و التصنيع في الجزائر المحددة لحجم المؤسسات وقد تميزت بالتكامل والضخامة وهذا الأخيرين ليس هما المصدران في المشاكل التي لحقت بالمؤسسات وإنما ضعف الهياكل وهشاشة الظروف المجتمعة، مع نقص التسيير منها أدى إلى وجود عدة مساوئ كضعف الاستغلال للطاقات الواسعة و عدم تحقيق الوفورات الاقتصادي وكذلك نقص التحكم في التكنولوجيا وتسيير المؤسسات، ضعف و صعوبة المراقبة

¹- Chérif CHAKIB: Privatisation de l'entreprises publiques, économique Algérienne, revue économie n° 33, Mai 1996.p16,17

² - مختار لفكير: إصلاح المؤسسات العمومية بين النظرية و التطبيق، رسالة ماجستير، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 1993.ص56

المالية والتسيير سواء من طرف إدارة المؤسسة أو من السلطات العمومية، وانعدام المتابعة الحقيقية لنشاطات المؤسسة من طرف لجان العمال⁽¹⁾.

وكل هذه الظروف ارتبطت بالأزمة العالمية التي بدأت مع أوائل الثمانينات. وهذا ما أدى بالسلطات العمومية إلى إعادة النظر في الدور و الحيز الذي تشغله المؤسسة العمومية و ذلك باتخاذ بعض القرارات الحاسمة مثل

-إعادة توزيع النشاط والمهام التي تقوم بها²

- إعادة تكوين و تأطير مسيرو المؤسسة

- " إعطاء استقلالية أكبر للمؤسسات العمومية في التمويل و التسيير، و الانسحاب التدريجي للدولة

وكذلك إخضاعها في عملها لقواعد السوق و المنافسة و المردودية المالية.

- إلغاء احتكار الدولة للأنشطة الاقتصادية بغرض تشجيع المنافسة و توسيع نطاق تدخل قطاع خاص

-إصلاح النظام الجبائي وإدخال الضريبة على القيمة المضافة".

الفرع الأول : إعادة الهيكلة المؤسسة العمومية الاقتصادية

إن المقصود بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية هو تبسيط وتحديد مهام كل مؤسسة بكيفية دقيقة وتكييف مجال نشاطها مع الأهداف المخططة. ويكون هذا البرنامج مساهم لتوزيع الكفاءات في التجارة والتوزيع بين مختلف المتعاملين.

" ومن المؤكد أن إعادة الهيكلة الاقتصاد الوطني هي من أهم الأعمال وأكثرها دلالة بحكم ما يكون لها من تأثير في المدى القصير والمتوسط و الطويل وما ينبغي تنفيذه من أعمال طوال هذه الفترة الانتقالية.

¹ - قاسي محمد عبد الرحمن ، فكري محمد عماد: خصوصية المؤسسات العمومية في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق رسالة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2000 ص9

² - طالب سهام و آخرون: خصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية ISE.2000. رسالة ليسانس. ص14

وقد أصبحت ضرورية بسبب الأزمة المتعددة الأبعاد التي تعانيها بلادنا ولا سيما في الميادين الاقتصادية والاجتماعية حيث تعتري جهازنا الإنتاجي اختلالات متعددة سواء في الاستغلال أو من حيث الاستثمار، وعليه فإن إعادة الهيكلة العميقة باتت حتمية و ملحة".¹

" حيث حتى بداية 1994 ، كان تخصيص المواد في الجزائر خاضعا في معظمه لقرارات إدارية وضوابط حكومية مباشرة مفروضة على الأسعار و الإنتاج ، و من خلال تعديل الأسعار و تحرير نظم التجارة الخارجية والمدفوعات ، طبقت الجزائر تدابير كان الهدف منها تحويل دور الدولة من منتج لمعظم السلع والخدمات إلى مقدم للخدمات الإدارية و الخدمات التعليمية و الصحية ، مع توفير الإطار التنظيمي الضروري لتأمين التشغيل الفعال لاقتصاد السوق ، وقد أحرز بعض التقدم بصفة خاصة في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية لتسهيل خصخصتها ، مع تعزيز حقوق الملكية للنمو بتطوير القطاع الخاص، وإعادة هيكلة القطاع المالي لتخصيص الائتمان بصورة أكثر فعالية " .

ولكن قبل هذه السنة 1994 كان جهود السلطات لإعادة هيكلة المؤسسات العامة لم تثبت فعاليتها لسببين رئيسيين هما :

-لم تتمكن السلطات من منع التراكم المتزايد للخسائر من المؤسسات العامة بالنظر إلى أن الكثير من هذه المؤسسات لم تتمكن من تقرير أسعار منتجاتها بحرية .

-لم تشمل الإصلاحات على إعادة الملكية الفعلية للمؤسسات العمومية .

ولكن بعد سنة 1994 بدأت السلطات تتصدى لهذه النقائص ، وذلك بإحصاء جميع المؤسسات العامة لقيود مالية أكثر تشردا و فرضت السلطات حدا أقصى على الائتمان الذي تستطيع المؤسسات الحصول عليها من البنوك التجارية ، وإضافة إلى ذلك ، ولتحسين القدرة على المنافسة، خفضت التكاليف العمالة وأعيد توجيه الإنتاج نحو الأنشطة الأكثر قدرة على الاستمرار".²

أولا : برامج الإصلاح الاقتصادي الجزائري مع المؤسسات المالية و النقدية الدولية :

¹ تقرير يتعلق بإعادة الهيكلة الصناعية و الخصوصية. CNES. مارس 1995. ص:10

² عبد الله بن دعيدة : مصدر ذكر سابقا : ص : 362 _ 363

لقد تميز الوضع الاقتصادي مع بداية التسعينات بالتدهور المستمر و نمو اقتصادي لا يتجاوز في أحسن الأحوال 2 % ، ارتفاع التضخم الذي وصل معدله إلى 20.5 % ، و بالإضافة إلى الارتفاع الكبير لمعدل البطالة حوالي 53 % و تدهور ميزان المدفوعات ، ولهذا شرعت الحكومة الجزائرية بأخذ تدابير حازمة وواقعية من بينها تصميم برنامجين اقتصاديين ووضعهما حيز التنفيذ ، وكلا البرنامجين يندرجان في الإصلاح الاقتصادي.

1. برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول المتفق عليه مع FMI:

- أبريل : 1994 _ 31 مارس 1995:

ومن أهداف هذا البرنامج يمكن ذكر أهمها:¹

- القضاء على عجز الميزانية العمومية أو على الأقل تخفيضها .
- التقليل من الكتلة النقدية .
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات و ذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية .
- الاستمرار في عملية تحرير المؤسسات العمومية الاقتصادية .
- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف السابقة اتخذت الحكومة الجزائرية تدابير حاسمة تتعلق بكل من السياسة الميزانية و السياسة النقدية و نذكر منها :
- تحرير أسعار معظم المنتجات المدعومة ، وتثبيت كتلة الأجور الوظيف العمومي ، وتحسين إيرادات الخزينة.
- مراجعة سعر الصرف (تخفيض قيمة الدينار للوصول إلى قيمته الحقيقية) والحد من التضخم النقدي و تحرير التجارة الخارجية .
- إعادة جدولة كل المستحقات الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرنامج .
- جعل الدينار قابلاً للتحويل بالنسبة للمعاملات الجارية ، ومحاوله الحد من القيود البيروقراطية الإدارية المفروضة على الاستيراد .
- ومن النتائج المهمة التي تحققت عقب تطبيق هذا البرنامج ، يمكن ذكر:
- بلغ معدل نمو النتائج المحلي -0.2 % في فترة البرنامج عوض -2 % في عام 1993 .
- معدل التضخم لم يتجاوز 29 % عوض 40 % المتوقعة حسب البرنامج .

¹ - الجزائر : تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق : fimi و اشطنن

- تخفيض قيمة العملة ب 40.17 % و ما رافق هذا من الارتفاع الكبير لأسعار المواد الغذائية.
- خفض عجز الميزانية العمومية من 8.7 % من النتائج المحلي الإجمالي في سنة 1993 إلى 4.4 % في عام 1994 تطهير مؤسسات و تقليص استناداتها اتجاه النظام المعرفي .
- حسن ميزانية المدفوعات (ارتفاع الاحتياطي من العملة الصعبة بمقدار 2.64 مليار دولار في سنة 1994 مقابل 1.5 مليار دولار عام 1993).
- و أما بالمسبة للنتائج الأخرى التي مست القطاع العمومي ، يمكن ذكر :
 - 1 - استقلالية 5 مؤسسات عمومية من بين 23 مؤسسات .
 - 2 - عرض 5 فنادق عمومية للبيع ، و هذا في إطار برنامج الخصخصة .
 - 3 - حل 88 مؤسسة عمومية محلية .
 - 4 - تدهور الظروف المعيشية لفئة كبيرة من المواطنين .

برنامج التصحيح الهيكلي (أبريل 1995 _ مارس 1998) : " إن التصحيح الهيكلي ضرورة وطنية ناتجة عن الوضعية المتدهورة للاقتصاد الوطني و ليس حل مجموعة من النشاطات الممارسة في مختلف المجالات ، ذلك لتحقيق استقلاليتها المالية و عدم اللجوء إلى طلب إعانة الدولة .

و من المعايير المتخذة لإعادة الهيكلة المالية يمكن ذكر :

- تدعيم المؤسسات العمومية برأس مال اجتماعي أو بإعادة تشكيله و يتم علاج هذه العملية بطريقتين :
 1. منح أموال عينة انطلاقا من ميزانية الدولة .
 2. تحويل الديون إلى مخططات نهائية .
- ثانيا: ومن بين الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال إعادة الهيكلة المالية ، نستطيع ذكر⁽¹⁾ :
 - ضمان التحسن المالي لأدوات الإنتاج ، لتأكيد تحقيق التجديدات على مستوى المؤسسة .
 - القضاء على العجز المالي للمشاركة في التمويل لتحقيق التقدم الاقتصادي .

(1) - عبد الله بن دعبدة : مصدر ذكر سابقا : ص : 365 حتى 367

- القضاء على الحالات السلبية الداخلية للمؤسسة عن طريق تحليل أسباب اختلال التوازن في التمويل .
- " تأسيس مجموعة إجراءات في إطار خطة مسطرة التي تعمل على وضع خطة لتعديل الهياكل المالية للمؤسسات التي هي في طريق تحقيق أرباح إنتاجية " (2).

ثالثا : الإصلاحات الهيكلية و التدابير السياسية فيما يخص المؤسسات العامة و تنمية القطاع الخاص :

إن من بين الإصلاحات التي مست المؤسسات العامة و تنمية القطاع الخاص ضمن برنامج الإصلاحات الهيكلية و التدابير السياسية للفترة 94 _ 97 ، و هذه الإصلاحات هي (3) :

في سنة 1994 :

- تطبيق قانون استثمارات جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في المصاريف المحلية .
- توسيع نطاق الإطار القانوني لخصخصة المؤسسات العامة .
- التصريح ببيع وحدات المؤسسات العامة و مشاركة القطاع الخاص في أسهم رأس المال بالنسبة لمعظم المؤسسات العامة حتى نسبة 49 % .

في سنة 1995 : التصريح بالمشاركة الخاصة في أسهم رأس المال لمعظم المؤسسات العام بنسبة 100 % .

ما بين 94 _ 1997 : تصفية 827 مؤسسة من بين 1300 مؤسسة عامة محلية .

ما بين 94 _ 1996 : منح استقلالية إلى 22 مؤسسة عامة كبرى من المؤسسات التي تكبدت خسائر ضخمة و تطلب الأمر في النهاية وضع برنامج خاص لمتابعتها و إعادة هيكلتها .

في سنة 1996 :

- إقرار أقل برنامج للخصخصة مع البنك الدولي لتحويل حوالي 2000 من مؤسسات المحلية الصغيرة إلى القطاع الخاص

- إقرار خطط لإعادة هيكلة عشر وكالات عامة تعمل في مجال الاستيراد و التوزيع و إعادة هيكلة السكك الحديدية و شركة الغاز و الكهرباء .

في سنة 1997 : إصدار برنامج لخصخصة 250 مؤسسة عامة كبيرة بين 98 _ 1999 .

(2) طالب سهام و آخرون : مصدر ذكر سابقا . ص 16 .

(3) الجزائر : مصدر ذكر سابقا . ص 16 _ 17 .

رابعا : استقلالية المؤسسات العمومية الجزائرية :

" من الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذت في سنة 1988 وأخذت حيز التطبيق ابتداء من سنة 1990 ، كان من أجل تحقيق مجمل من الأهداف ، ومن جهة المرور إلى استقلالية المؤسسة ومن جهة أخرى التحويل إلى اقتصاد السوق " (1).

وتتخذ هذه الاستقلالية أشكال مختلفة كحرية اتخاذ القرار ، حيث تتصرف المؤسسة حسب نظرتها لأموورها ونشاطاتها المختلفة ، وبالطريقة و السياسة التي تمكنها من تحقيق نتائج إيجابية ، وأما فيما يخص استقلالية المؤسسات العمومية الجزائرية . فإن الإصلاحات الهيكلية التي مست هذه الأخيرة لم تصل إلى الأهداف المسطرة ، لكن النتائج المنتظرة لم تتحقق بسبب الفوضى التي كانت تعم مختلف المستويات ، وهذا ما جعل بالسلطات العمومية لتصحيح الأخطاء و الاختلالات استنادا للمطالب التي نادى بها مسيرو المؤسسات العمومية خلال الندوات و الاجتماعات الوطنية الاقتصادية .

وتستلزم هذه الإجراءات ضرورة منح المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية قصد تحسين فعاليتها على مستوى النمو الخاص بها .

وأما فيما يخص المزايا التي تعود على المؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال منحها استقلاليته يمكن تلخيص هذه المزايا في النقاط التالية :

- " خلق أو إنشاء الشخصية المعنوية للمؤسسة وشخصية المقاول ، المنعقدة من التسيير المركزي .
- تنظيم المجمعات الوطنية مما سمح للدولة من أن تلعب دورا كاملا كسلطة عمومية قوية و عادلة " (2).
- تقديم أداء أكثر فعالية من طرف المؤسسة و هذا لارتباطها المباشر أو الغير المباشر بالإدارة
- تصبح المؤسسة ذا شخصية معنوية تاجرته متميزة عن الدولة.
- تصبح المؤسسة الاقتصادية العمومية سيده و محددة لمستقبلها و صيانتها و شيئا فشيئا تطورها.

(1)Mustapha Mekideche: op cit.: page: 36.

(2)Ibid.: page: 36.

الفرع الثاني: الأشكال التنظيمية الجديدة للمؤسسة العمومية الاقتصادية - Holding-

مما لا شك فيه أن تطوير و إصلاح القطاع العام الذي تزداد مشاكله وعجزه الدائم من سنة لأخرى جعل الحكومة الجزائرية تتبنى منذ عدة سنوات الإصلاح الاقتصادي محاولة منها معالجة أو على الأقل تخفيف مشاكله، و من بين القرارات التي تبنتها السلطات المركزية، وهو ما يسمى بالشركة القابضة و هذا حسب المادة 04 من قانون المالية رقم 25-99 و التي اعتبر الشركة القابضة كأسلوب لإدارة وحدات القطاع العام، و ذلك تماشيا مع مبدأ الفصل بين الملكية و الإدارة حيث يقتصر دور الدولة بصفتها المالك للقطاع العام على محاسبة النتائج. و أما الإدارة فتتولها الشركة القابضة، بذلك تتوسط هذه الأخيرة بين الدولة كمالك للقطاع العام و الشركات التابعة.

أولاً: تعريف الشركة القابضة.

" هي شركة مساهمة تحوز الدولة فيها رأس مالها كاملاً و أو تشترك فيه الدولة وأشخاص معنويين آخرون تابعون للقطاع العام"⁽¹⁾.

ثانياً : مكونات الشركة القابضة :

" تتكون أصول الشركة القابضة العمومية أساساً من قيم منقولة في شكل أسهم و سندات مساهمة وشهادات استثمار و أي سند آخر يمثل ملكية الرأس المال أو الديون في المؤسسات التابعة لها"⁽²⁾ وتنشأ الشركة القابضة العمومية بموجب عقد موثق حسب الشروط الكيفيات المطبقة على شركات المساهمة .

ثالثاً : مهام الشركة القابضة :

" تتولى الشركة القابضة العمومية مهام استثمار حافظة الأسهم و المساهمات والقيم المنقولة الأخرى المحولة إليها لتجعلها أكثر مر دودية و بالتالي تقوم بتشجيع و تنمية المجموعات الصناعية و التجارية والمالية التي تراقبها ولذلك تحدد تطور سياسة الاستثمار والتمويل في الشركات التابعة لها وكذلك إعادة هيكلتها ، وتستمر في تنظيم جميع حركات رؤوس الأموال بين الشركات التجارية التابعة لها ، مع سهرها على الحفاظ على استقلالية الذمة المالية لتلك الشركات"⁽³⁾.

(1) الجريدة الرسمية. عدد 55. المادة 5: الصادرة بتاريخ 27 سبتمبر 1995. ص. 07.

(2) لعشب محفوظ : مصدر ذكر سابقاً ص : 100 .

(3) نفس المرجع السابق : ص : 101 .

ويجوز أن تقوم الشركة القابضة بشراء أسهم الشركات الأخرى و يمكن أن يتم ذلك في أوراق البورصة الأوراق المالية ، و يجوز لها أن تباع الأسهم التي تملكها في الشركات الأخرى سواء كانت تابعة لها أم لا .

رابعاً : الفرق بين الشركات القابضة و صناديق المساهمة :

إذا كانت صناديق المساهمة تعتبر مجرد أعوان ائتمانية للدولة ، فإن الشركة القابضة العمومية تعتبر مالكة للأسهم ، وبهذا تتمتع بجميع خصائص الملكية على الأسهم والمساهمات و القيم المنقولة الأخرى ... فبإمكانها إصدار جميع القيم المنقولة أو شرائها أو التنازل عنها ، وتشارك الشركة القابضة في تنفيذ السياسة الاقتصادية للحكومة في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الدولة الممثلة من قبل المجلس الوطني لمساهمة الدولة ، ومن ثم فإن علاقة الشركات القابضة مع الدولة تصبح ذات طبيعة تعاقدية اتفافية ، و هذا ما يميزها عن صناديق المساهمة المحللة.¹

الفرع الثالث : دور الدولة في ظل الإصلاحات الاقتصادية

ستنسحب الدولة في الأمد القصير من مجمل الأنشطة الاقتصادية باستثناء القطاعات ذات المصلحة العمومية القصوى (الطاقة ، الماء ، النقل العمومي ، المواصلات السلوكية و اللاسلوكية) ، وعليه ففي ظل تطبيق الإصلاحات الاقتصادية يجب على الدولة أن تسهر على التوفير العادل للمعدات و الخدمات ، وإن واجب الدولة هذا حتى وإن كان مستحبا فإنه قد يبقى محض أمنية في سباق الذرات و القلة لوسائل الإنتاج .

وسيكون لتحرير التجارة الخارجية و تقلص الإنتاج الوطني تحرير الأسعار الأثر السلبي المؤكد على القدرة الشرائية و عدم إرضاء الجماهير بالحاجيات الأساسية الاجتماعية ، و أمام أهمية الحاجيات فإن أنظمة الحماية الاجتماعية لن تجدي كثيرا ، و عليه فعلى الدولة و أثناء إلغاء دعم الأسعار عليها أن تقوم بذلك بصفة تدريجية و على فترات زمنية متفرقة .

وأما فيما يخص المؤسسات العمومية أو الخاصة القائمة بعد الإصلاحات ، فيجب على الدولة أن تكون سياسات تحضيرية و أن تركز على الإطار الاقتصادي الموسع و محيطه .

¹ محفوظ لعشب : مصدر ذكر سابقا : ص : 100 _ 101

" وستجتهد الدولة كذلك حضورها بصورة انتقالية في المؤسسات أو في قطاعات النشاط المتسمة بغياب الرأس المال الخاص إلى أن يكون في مقدوره إثبات ذاته، و المساعدة في بروز فغات اجتماعية كطرق رئيسية في الإصلاحات الاقتصادية ".⁽¹⁾

وبالرغم من أن الدولة تقوم بالانسحاب التدريجي من دائرة الإنتاج تبقى ملتزمة بدورها كضابط للأمر وأحسن ضامن لسير آليات اقتصاد السوق، وذلك بتسييرها عملية تكامل الاقتصاد الوطني في تدفق مبادلات السوق العالمية من خلال توازن أفضل لأدوار القطاعين العمومي الخاص وطنيا و أجنبيا " (1).

المبحث الثالث: التحويل من القطاع العام الي القطاع الخاص (عملية الخصخصة)

بعدها تم التطرق إلى الظروف الاقتصادية الراهنة و التي مر بها مختلف دول العالم كانت نامية أو متقدمة ، كان من الضروري أن يصبح الاهتمام بعملية الخصخصة من أحد المواضيع الذي يشغل حكومات هذه الدول و خاصة و أن التجارب السابقة للقطاع الخاص قد أثبتت جدارته في إدارة المشاريع بأكثر فعالية و مر دودية من القطاع العمومي .

و عليه رأيت أن أخصص هذا المبحث للتعريف بعملية التحويل بأسلوب يغلب عليه الجانب النظري و هذا بذكر ما هي الأسباب و الأهداف و أساليب هذه العملية .

المطلب الأول : عملية الخصخصة(نشأة ومفهومه

الفرع الأول : نشأة مصطلح الخصخصة⁽¹⁾

- أول من تكلم عن الخصخصة هو العالم العربي ابن خلدون في مقدمته الشهيرة عام 1377 م , والتي تحدث فيها عن أهمية إشراك القطاع الخاص في الإنتاج العام.

بعد 400 عام من مقدمة ابن خلدون , نادي العالم البريطاني آدم سميث - أبو الاقتصاد الرأسمالي - بالخصخصة , في الكتاب الشهير " ثروة الأمم , " وذلك بالاعتماد على المبادرات الفردية من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية المطلوبة .

(1) مشروع أمر يتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية ، قدمته : وزارة عادة الهيكلة الصناعية و المساهمة CNES . مارس 1995 : ص : 04 .

د- عبد الرحيم الريج , مقال تحت عنوان استراتيجية الخصخصة في لعالم - مجلة ابوظبي الاقتصادية , غرفة تجارة وصناعة ابوظبي , الامارات العربية المتحدة , عدد 320 شهرنوفمبر سنة 1998م

- أول مظاهر الخصخصة بدأت عام 1676م حيث كلفت بلدية نيويورك شركة خاصة بالقيام بأعمال نظافة شوارع المدينة

- أول من استخدم الخصخصة كسياسة اقتصادية كانت بريطانيا حيث بدأت عام 1979م على يد حزب المحافظين بزعامة رئيسة الوزراء "مارغريت تاتشر" وجاء هذا رداً على ما شهدته الدول النامية، من حملات تأميم قطاعات إنتاجية مهمة فيها، مثل قطاع البترول في العراق والجزائر، وتأميم قناة السويس في مصر. - أصبحت الخصخصة ظاهرة عالمية، تمارسها معظم دول العالم في تسعينيات القرن العشرين للتكيف مع التيار العالمي لتحرير الأسواق والتجارة.

ولهذا المصطلح عدة مرادفات وهي التخاصية، التخصسية، والتخصيص، و الخصخصة، و الآداب الاقتصادية العربية تفضل استخدام مصطلح الخصخصة.⁽¹⁾ و تجدر الإشارة إلى أنني سأعالج الموضوع باعتماد مصطلح "الخصخصة" نظراً لشيوع هذا المصطلح و كثرة استعماله في مختلف المقالات و الكتب المتخصصة.

الفرع الثاني: مفهوم الخصخصة⁽²⁾

تناول مفهوم الخصخصة عدة تعاريف لعدة باحثين وعلماء اقتصاديين، وتدور هذه التعاريف حول ثلاثة اتجاهات، وهي فيما يلي :

أولاً: الخصخصة تعني توسيع الملكية الخاصة و زيادة دور القطاع الخاص داخل الاقتصاد و ذلك من خلال تصفية القطاع العام كلياً أو جزئياً أو بإتباع أي أسلوب آخر في عملية الخصخصة، و توسيع الملكية يعني عدم خروج القطاع العام من النشاط الاقتصادي مباشرة و لكن بنسبة معينة فقط .

ثانياً : الخصخصة تعني الوسيلة التي تتبعها الدولة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام بتحويل هذه الوحدات إلى القطاع الخاص و هذا ما يؤدي إلى زيادة و تحسين الإنتاجية و زيادة الأرباح .

ثالثاً : الخصخصة عكس التأمين بمعنى تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة فمعظم البنوك العامة كانت بنوك خاصة قبل تأميمها .

¹ - أ.د رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، (منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2004) ، ص 6

² - د أحمد ماهر، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003) ، ص ص (25 - 26) .

رابعاً : الخصخصة تعني التخلص من الاقتصاد الاشتراكي و التحول إلى اقتصاد السوق لمواكبة النظام العالمي الجديد و التحرر الاقتصادي

لذلك يجب على الدولة تحديد و بدقة المفهوم الذي سوف تتبعه لكي يسهل عليها تحديد الخطوات التنفيذية التي ستقوم بها وفقاً لهذا المفهوم .

و بالتالي يمكن تعريف الخصخصة على أنها :

" أداة تستطيع الدولة بواسطتها توفير المال و تقديم خدمات أفضل " .

" تخفيف دور الدولة و زيادة دور القطاع الخاص في ملكية و إدارة الأنشطة المختلفة " .

عرفها شبيب عماري 1998 على أنها :

" نقل ملكية بعض أو كل مؤسسات القطاع العام التي تقوم بإنتاج و بيع سلع و خدمات للقطاع الخاص و تحويلها إلى شركات تدار على أسس تجارية " (1)

تعريف البنك الدولي: "هي الزيادة في مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها " (2)

* مفهوم الخصخصة في القانون الجزائري : (3)

1 - إن الخصخصة في القانون الجزائري تعني القيام بمعاملة أو معاملات تجارية تتجسد في:

2 - إما في تحويل ملكية كل الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها ، أو كل رأس مالها أو جزء منه ، لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص .

3 - و إما في تحويل تسيير مؤسسات عمومية إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص ، وذلك بواسطة صيغ تعاقدية يجب أن تحدد كفاءات تحويل التسيير و ممارسته و شروطه .

¹ - أ.د رفعت عبد الحليم الفاعوري ، مرجع سابق ، ص ص (6 - 7) .

² - البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم سنة : 1988م ، ص 206

³ - المادة الأولى من الأمر رقم 95 _ 22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية : ص : 04 .

4 - شركات رؤوس أموال عمومية (شركات مجهولة) أو مؤسسات عمومية غير مباشرة يتسنى لها امتلاك الأسهم كلية إثر إلغاء صناديق المساهمة ، حيث يكون مصدر تلك الأسهم ، أحد الأمور التالية :

1- الدولة .

2 - أشخاص معنويين آخرون من القطاع الخاص .

3- شركات رؤوس أموال عمومية .

المطلب الثاني: إخفاق القطاع العام والخصخصة

لقد بينت التجارب العالمية أن القطاع الخاص أظهرت ضعف في الأداء والتسيير وعدم قدرته في تحقيق النمو الاقتصادي، وهو ما جعل ميزانية مختلف الحكومات التي شجعت القطاع العام، تعاني اليوم وأكثر من أي وقت سابق أعباء فاقت الإيرادات التي تتحصل عليها من إدارتها لتلك المؤسسات العامة، وقد خلصت في النهاية إلى فشل السياسات المتبعة والتي احتكر فيها القطاع العام السوق الوطنية، وعجزه التام عن إنجاز المهام التي كلف بها وعلى رأسها التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

و لم يأتي إدراك إخفاق القطاع العام في تسيير وإدارة الاقتصاد من خلال دراسة حالة أو بدراسة قطاع بقطاع آخر، وإنما جاء الإدراك من خلال العدد الكبير للمؤسسات الخاسرة والتي أدت وأرغمت المفكرين والمسؤولين على التوالي أن يحكموا على القطاع العام بالفشل.

ومن خلال اتباع سياسة التخطيط المركزي في السنوات السابقة عرف القطاع العام توسعا كبيرا كان الهدف منه في تلك الفترة القضاء على التخلف والتبعية الاقتصادية وتحسين مستوى معيشة الأفراد، وبعد فترة زمنية أثبتت هذه السياسة فشلها ، من هنا ظهرت الخصخصة وأخذت في التوسع وأصبحت كوسيلة وأداة لتحقيق الفعالية الإنتاجية والأداء في البلدان المتقدمة مثل بعض الدول النامية.

ففي الاقتصاديات الرأسمالية و التي تسود فيها المنافسة يؤمنون بأن الإنتاج والفعالية والأداء الجيد للموارد المتاحة هي التي تدفع إلى الزيادة في مستوى معيشة المستهلكين وتحقق التنمية الاقتصادية.

وأما الدول النامية فإن الخصخصة تعتبر هي الحل المناسب لمختلف المشاكل التي يعاني منها القطاع العام ومن هنا التخلص والقضاء على الخسارة التي يحققها هذا القطاع (والتي كانت تزداد من سنة لأخرى)، وتبقى الخصخصة هي الطريق أو الأسلوب الأكثر مطالبة به من المؤسسات الدولية المالية.

وفي الحقيقة ليس من خلال تغيير بسيط في الملكية يمكن تحقيق أداء مالي جيد، فلا يجب النظر إلى الخصخصة من الجانب السطحي فقط، كأنها تمثل فقط العلاج العام لمختلف مشاكل القطاع العام، فتجربة مختلف الدول أثبتت أن هناك مجهودات كبيرة بذلت لتحسين طرق تنظيم ورفع أداء المؤسسات العامة، فالخصخصة هي طريقة فقط من بين مختلف الطرق لإعادة الهيكلة.

وإن المفاهيم المختلفة للخصخصة تدور بصفة عامة حول معنى تحويل الأصول العامة إلى الخواص بغض النظر عن التقنية المستعملة أو السياسة والأهداف المراد تحقيقها .

المطلب الثالث: أسباب و دوافع الخصخصة في الجزائر.

وبالنظر إلى النتائج السلبية التي حققها القطاع العام، عملت الحكومة على التخلي عن بعض الأنشطة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص أو محاولة إعادة النظر في تسيير وتكوين المؤسسات العمومية في الجزائر. وزيادة على النتائج التي تم تسجيلها فان لعوامل أخرى داخلية و خارجية فرضت على الدولة إعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وهذا ما يمكن اعتباره طريقة تؤدي إلى خصخصة القطاع العام. ويمكن تقسيم الأسباب التي دفعت بالحكومة الجزائرية إلى خوض عملية الخصخصة إلى فرعين:

الفرع الأول : الأسباب و الدوافع الداخلية:

ومن الأسباب الداخلية يمكن ذكر:

أولاً: الخلل في تسيير الموارد البشرية و المادية للمؤسسة العمومية الاقتصادية:

إن التجربة قد أوضحت جلياً أن استراتيجية التنمية الاقتصادية المطبقة منذ السنوات الأولى للاستقلال وحتى الثمانينات قد أثبتت إخفاقها التام. ومن مبادئ هذه الاستراتيجية في تسيير المؤسسات العمومية من أهم الأسباب التي جعلت هذه المؤسسات تعاني من الصعوبات والعراقيل في تحقيق تنميتها، ويمكن ذكر أهمها في النقاط التالية⁽¹⁾:

- كان القطاع العام موجه أساساً إلى القطاعات الصناعية الكبيرة و التي كان ينظر إليها أنها الحل في تنمية الاقتصاد

⁽¹⁾CherifChakib. Op.cit.page 14.

- كان ينظر إلى المؤسسات العمومية على أنها الوسيلة لخلق مناصب شغل و توفير الخدمات الاجتماعية لمختلف المواطنين.

وكل هذا لم يتحقق كما كان يراد منه، بسبب السياسة الاشتراكية و البيروقراطية المتخذة آنذاك من اتخاذ القرارات الداخلية أو الخارجية لتسيير المؤسسة العمومية. وهذا ما أدى بهذه الأخيرة إلى أن تعيش اختلالا مالية وضعف استغلال لطاقتها الإنتاجية.

- " وكذلك يجب ألا ننسى أن المؤسسة العمومية في ظل سنوات التخطيط المركزي كانت تعتبر كأداة استجابة لمطالب السلطات السياسية في تحقيق بعض المتطلبات الاجتماعية (في مجال التشغيل والتكوين المهني...). إضافة إلى هذا توقف المؤسسات عن دفع مستحقاتها. وبالتالي وجدت الدولة والقطاع العام في حالة إفلاس و تفهقر. و بالرغم من أن هذه كانت ملكا للدولة، ولكن بسبب زيادة أعباء هذه الأخيرة و نقص مواردها المالية (بسبب تدهور أسعار النفط)، فاقتنعت أو أجبرت الحكومة على اتباع سياسة التطهير كوسيلة لحل المشاكل المالية للقطاع العام¹.

- وكان لغياب نظام الحوافز في مستوى الحلقة الإدارية العليا الأثر الكبير على مردود الذي يقدمه العمال والموظفين ، ويرجع السبب من غياب الحوافز إلى السياسة المالية المتبعة من طرف الدولة، حيث أن الإيرادات العامة للقطاع العام إن وجدت تعود للدولة ، وكما أن أي نفقات إضافية أو خسارة من العمليات تتحملها الدولة ، و هذا ما يختلف جذريا عن السياسة المطبقة لدى مالكو الرأس المال في القطاع الخاص .

ثانيا : عجز ميزانية الدولة :

إن العجز والاختلالات المتكررة في ميزانية الدولة ، و التي أصبحت حالة عادية ومتكررة ابتداء من سنة 1986 و هو التاريخ الموافق لانخفاض في أسعار النفط ، حيث وبسبب هذا الانخفاض في الإيرادات النفطية ، انخفضت الإيرادات العامة للدولة مقابل ارتفاع النفقات العامة بمعدلات مرتفعة و متزايدة .

ومن الأسباب الأخرى التي أدت بعجز ميزانية الدولة هو زيادة النفقات العمومية و منها زيادة الإنفاق العسكري وارتفاع خدمة الدين العمومي و التضخم ومعدلاته المتزايدة ، وارتفاع الكتلة النقدية وخاصة هذا الارتفاع كان لا يوكبه تطور في مستوى الإنتاجية.

¹Hocine Benissad: restructuration et reformeseconomiques (1979 – 1993) opu 1994 page175-1

" وبالتالي يحدث لا توازن في الاقتصاد الوطني حيث أن الكتلة النقدية تضاعفت حوالي 70 مرة بين 1966 إلى سنة 1990 مقارنة بمستوى الناتج الوطني الخام الذي تضاعف في نفس الفترة 27 مرة فقط"⁽¹⁾.

وهذا العجز المحقق على مستوى ميزانية الدولة ، أجبر الدولة على تغيير سياسة القروض البنكية ، فالدولة لم تستطيع منح قرض للمؤسسات العمومية كما في السابق و هذا باعتبار أن مستقبل البنوك وبقاءها يفترض منها أن لا تمول إلا العمليات الإنتاجية و الاستثمارية ذات الجدوى و الفعالية⁽²⁾.

ثالثا : العجز في تمويل الاستثمارات :

مع زيادة المستحقات المالية للقطاع العمومي ، و تشديد شروط القرض بالمؤسسات المالية و النقدية الدولية و عدم تكيف النظام الجنائي و التعقيد والبطء في الإجراءات الموضوعية وعدم وجود نظام أسعار متناسق ، أدت كل هذه العوامل إلى زيادة هامة في تكاليف الإنتاج و زادت تعاضم فقدان التوازن في الهيكل المالي للمؤسسات ، و أمام الضعف الملحوظ في تجديد المخزون من الموارد ، أجبرت الخزينة على أن تطلب من البنك المركزي إعطاءها المزيد من التسبيقات ، والنتيجة كانت تفاقم في عجز المؤسسات لدى البنوك .

" و إن الأوضاع المالية الغامضة لدى المؤسسات وعدم وجود مخططات تمويل الاستثمار و الإنتاج، لم تتح بجزء منها في إقامة أدوات لتحليل مر دودية المؤسسة على مستوى النظام المالي، بل عرقلت تطبيق السياسة المالية بوصفها أداة توجيه و تحضير ومراقبة نشاطاتها"⁽³⁾. وأما فيما يخص الأسباب الداخلية الأخرى التي دفعت بالدولة لأن تنادي بضرورة خصخصة القطاع العام يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية :

- اعتماد الجزائر على نوع واحد منذ بداية الاستقلال وحسب ، وما سبب لها من عراقيل أثرت سلبا على ميزانية المدفوعات وعلى معدل احتياطات من العملة الأجنبية حيث أن إيرادات الجزائر من العملة الصعبة متوقف أساسا على ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول ، و هذا ما أدى بالاقتصاد الجزائري إلى أن يصبح هشاً ويتأثر بالعوامل الخارجية .

- و أما السبب الآخر هو ضخامة المؤسسات العمومية و تكاثر مهامها من إنتاج إلى توزيع و تسويق وتسيير ...

1- ليلي سنوسي: واقع وآفاق الخصوصية في الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2000.ص134

² -HocineBenissad: op cit.: page: 176

3- صافي عبد القادر : مصدر ذكر سابقا : ص : 119 .

-تحكم الدولة في سياسات التوجيه وتسيير الاقتصاد من أجل تحضير و تنظيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية واختارت في تطبيق منهجيتها على المؤسسات العمومية ، و هذا ما جعل بهذه المؤسسات تتوجه نحو تحقيق أهداف سياسية واجتماعية عوض اقتصادية .

-فشل القطاع العام في تنويع صادراته . وكذلك فشله في إحلال الإنتاج الوطني محل الاستيراد لتلبية حاجيات الاستهلاك من السلع والخدمات .

الفرع الثاني : الأسباب و الدوافع الخارجية :

يمكن تلخيص الأسباب الخارجية للخصخصة في الجزائر إلى ما يلي :

-تمثلت مرحلة الثمانينات مرحلة صعبة للدول المصدرة للبترول و من بينها الجزائر ، بالإضافة إلى تراجع الكبير للأكبر البنوك التجارية الخارجية في تمويل استثمارات بعض الدول التي هي في طريق النمو حيث تأثرت الجزائر بهذا الإجراء ابتداء من سنة 1986 ، و هذا ما أثر سلبا على ميزانية الدولة⁽¹⁾.

-وكان للتغيرات العالمية في أسعار البترول أثرا بالغا على زيادة حجم المديونية الخارجية الجزائرية ، و خاصة الصدمة الأخيرة ما بين (1986 _ 1990) ، حيث قدرت الخسائر التي تحملتها الدول النفطية ما بين 24% و 28 % و هذا بالإضافة إلى انخفاض المداخل بحوالي النصف في نفس الفترة⁽²⁾.

-الحملة الدعائية و الفكرية برئاسة الدول الرأسمالية التي استهدفت إعادة تنظيم و هيكلية القطاع العام القائم وهذا لجر اقتصاد البلدان النامية كالجزائر إلى الهيمنة و التبعية المالية و الصناعية.

- " سياسات التصحيح التي انتهجتها الجزائر بمساعدة ، بل بشروط من الصندوق النقد الدولي ، وهذا بسبب الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر ، و أصبحت هذه السياسات من بين الخيارات التي لا مفر منها ، وخاصة مع بروز التكتلات الاقتصادية و المالية و الدولية و الجهدية و الإقليمية " ⁽¹⁾ و من بين بنود سياسات التصحيح هو الالتزام بضرورة فتح المجال الواسع لإمكانية خصخصة أو فتح رأس المال المؤسسات التي تمتلكها الدولة.

⁽¹⁾HocineBenissad: op cit.: page: 174.

⁽²⁾ ليلي سنوسي : مصدر ذكر سابقا : ص : 137 .

⁽¹⁾ الجزائر و صندوق النقد الدولي : مجلة الجيش : عدد 446 سبتمبر 2000 : ص 17 .

و عليه أصبحت هذه المؤسسات المالية و النقدية الدولية تشكل أداة ضغط خارجي لتطبيق سياسات التصحيح وبهذا تحول دور هذه المؤسسات من هيئة مالية تعمل على التشاور ، والتنسيق في إطار التعاون الاقتصادي الدولي إلى مؤسسات دولية متدخلة في سياسات البلدان الأعضاء و خاصة البلدان النامية .

" حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات (في الاقتصاد الجزائري) عقب زياد أسعار صادرات الدول ، الرأسمالية كتعويض عن الارتفاع الذي حدث في أسعار النفط العالمية ، و كان من جراء ذلك أن معدل تغطية حصيلة الصادرات للواردات ضل يتناقص على نحو سريع و كان لذلك نتائج سلبية و خيمة فيما يتعلق بسرعة انتقال الأزمة عبر آليات و ميكانيزمات أخرى تولدت عن هذا الوضع "(2).

- مشكلة المديونية : أصبحت مشكلة المديونية صفة لاصقة بالدول النامية ومنها الجزائر على وجه التحديد حيث برزت أزمة المديونية في الجزائر منذ بداية السبعينات ، و أخذت هذه الديون في الارتفاع حتى وصلت في حدود 32 مليار دولار سنة 1998.

ازداد عبء المديونية بشكل كبير خلال النصف الثاني من الثمانينات حيث انتقلت من 18.374 مليار دولار إلى 27.858 مليار دولار ، و قد سجل خلال هذه الفترة انهيار متواصل لأسعار البترول ، بحد أدنى لا يتجاوز 10 دولار للبرميل الواحد في سنة 1986. وبعد هذا انتقلت نسبة المديونية من 26 مليار دولار في سنة 96 إلى 32 مليار دولار في سنة 1998 ، و هذا بعد عملية إعادة الجدولة "(3).

الجدول رقم 4: تطور المديونية الخارجية في الجزائر بمليار دولار

1995	1994	1993	1992	1991	
31.7	25.585	25.024	25.886	26.636	ديون متوسطة و طويلة الأجل
0.7	0.636	0.7	0.792	1.23	ديون قصيرة الأجل
32.400	29.486	25.724	26.678	27.875	المجموع

Source: M.Cainouche. De la dynamique d'insertion économique au Marché mondial des pays de l'Afrique du nord.

La revue du CENEAP / 1999 / N= 13 page: 80.

(2) المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط : مصدر ذكر سابقا : ص : 52 _ 53 .

(3) نفس المرجع السابق : ص : 52 _ 53 .

و من الجدول السابق نلاحظ الارتفاع المتزايد لحجم المديونية ، و بطبيعة الحال فإن مثل هذه الوضعية مثيرة للقلق ، و تدل على الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي في تحويل الاستثمار و الإنتاج و الاستهلاك .

" و مهما يكن من أمر فإنه يتعين لمعرفة الأثر الحقيقي لعبء الديون الإحاطة لامبالاة استخدام القروض والشروط المصاحبة لعقدها ، ففي حالة الاقتراض الخارجي بغرض تمويل استيراد الأغذية أو الأسلحة و الذخيرة فإن القروض لا تعتبر قروض إنتاجية و تضل عبئا على ميزان المدفوعات و هو ما يؤسف له ، و أما إما إذا كانت القروض تم بعرض الاستثمار (كتمويل منتجات بديلة للاستيراد أو إذا كان نمط استخدام هذه القروض يؤدي إلى إنشاء مشروعات تنتج من أجل التصدير) ففي كلتا الحالتين يكون لها الأثر الإيجابي على ميزانية المدفوعات ، و من هنا فإن القروض تُخدم نفسها بنفسها " (1).

أسباب و نتائج تفاقم أزمة الدين في الجزائر :

يمكن تحديد أهم الأسباب في النقاط التالية :توجيه نسبة من الديون لتمويل العجز من الميزانية العملة للدولة و لتمويل برامج استيراد سلع استهلاكية و خاصة المواد الغذائية .

- تمويل هياكل أساسية ضخمة تزيد في أحجامها عن حاجة الاقتصاد الوطني .
ولقد نتج عن تفاقم أزمة الدين في الجزائر آثار مباشرة و غير مباشرة على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي للبلاد ، نلخصها فيما يلي :

- تردي الأحوال المعيشية للأفراد من جراء ارتفاع الأسعار و زيادة معدلات البطالة .
- تقليص الإنفاق الحكومي الموجه للخدمات العامة ، و لهذا قامت بكف يدها عن تمويل المؤسسات العمومية ، و تعرض هذه الأخيرة لمعظمها إلى الإفلاس

(1) صافي عبد القادر : مصدر ذكر سابقا : ص : 144 .

خلاصة الفصل الأول :

على الرغم من حداثة عملية الخصخصة، إلا أنها تعتبر من أهم السياسات الحديثة التي تبنتها مختلف دول العالم، لما تكنسيه هذه العملية من أهمية بالغة في الوقت الراهن، للتحويل من اقتصاد مخطط على اقتصاد السوق. وعملية الخصخصة هي ترجمة لمختلف المبادئ و الأفكار الخاصة التي تنادي بتحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، و تهدف هذه العملية إلى تحسين الأداء الاقتصادي و زيادة الكفاءة في تخصيص الموارد في إنتاج و توزيع السلع، و تطوير أسواق رأس المال، و خفض الدين العام و التخلص من عبء تمويل المشروعات العامة و تحديثها.

و تعتبر الخصخصة كذلك هي وسيلة لفرض آليات نظام الرأسمالي على الاقتصاد الوطني، و ليست مجرد سياسة لمواجهة سوء الإدارة، أو تقليل عجز ميزانية الدولة.

و يلاحظ أن دوافع و مبررات الخصخصة قد تعددت، فمن الرغبة في القضاء على عجز في الميزانية و التخلص من المشروعات الخاسرة، إلى ضغوط النقد الدولي و الرغبة في زيادة رقة الملكية الخاصة مع ضغوط القطاع الخاص لاستحواذ على المشروعات العامة المبرجة ن و يضاف إلى ذلك محاولة لتحسين الخدمات و زيادتها نتيجة عدم قدرة القطاع العام على تحسين و توسيع نطاق ما يقدمه من خدمات.

ولكن يجب التنبيه إلى إن الخصخصة لا تعني في أي حال من الأحوال إقصاء الدولة من النشاط

الاقتصادي، فالاتجاه السائد الآن هو أن دور الدولة هو دور مكمل لدور القطاع الخاص، بحيث تقوم الدولة بالوظائف التقليدية و الخدمات الأساسية، و حتى هذه الخدمات الأساسية يمكن أن يكون للقطاع الخاص دور فيها سواء بإنشاء مشروعات مماثلة، أو بإدارة هذه الخدمات عن طريق الإيجار أو حقوق امتياز، كذلك يمكن أن يكون للدولة دور في علاج المشاكل التي تنشأ عن قصور في آليات السوق، و هذه الدول يجب أن يكون محدودا حتى لا يؤدي إلى تشوهات أكبر في النظام السعري.

الفصل الثاني

تطور القطاع الخاص بالجزائر

تمهيد :

القطاع الخاص في اقتصاد دولة يتكون من مؤسسات وشركات خاصة لا تملكها الحكومة , القطاع الخاص أي مجموع المؤسسات التي تكون خاضعة لرأسمال الأفراد أو الشركات .

أن المرحلة التي يمر بها الاقتصادي تتيح للقطاع الخاص القيام بدور المحرك الأساسي للتنمية الأمر الذي يرتب على هذا القطاع حقوقا وواجبات تؤهله لان يشارك في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي ومن واجبه أن يسهم بالاستثمار في الإنسان البشري وزيادة انتاج هذا القطاع الهام , ان الشوط المتقدم الذي انجزه القطاع الخاص على طريق المشاركة الاقتصادية تواجهه جملة تحديات منها ضعف المبادرة واستمرار الركون على الأدوار التي تضطلع بها تشجيع القطاع الخاص على تفعيل : الحكومات وضعف الإدارة وتفشي بعض مظاهر الفساد. الإجراءات المقترحة مشاركته في خدمة إشراك المجتمع وزيادة إسهامه في رعاية الأنشطة المختلفة والتقيد بقيم العمل ومعايير الكفاءة والابتعاد عن مختلف مظاهر التمييز حث القطاع الخاص على اخذ الدور الرئيس في ربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل من خلال المساهمة في إعداد البرامج التدريبية والتربوية لتأهيل الشباب والشابات الجزائري وتحفيزه على الاستثمار المباشر والمستمر في البحث العلمي والدراسات . - إعطاء الأولوية في العمالة والتوظيف القطاع الخاص على الاستثمار في المجالات الاقتصادية الأصحاب الكفاءات والإسهام في تدريبهم وتأهيلهم حث الوطنية وخاصة المشاريع التنموية الكبرى. - الاستمرار في عملية تحديث وتطوير البنية التشريعية والإدارية والقانونية والإجرائية التي تحفز وتشجع الاستثمار الخاص في المرافق الاقتصادية .

وسيتم التعرض في هذا الفصل إلي تطور القطاع الخاص في الجزائر

وسيكون تتابع الفصل كآلاتي :

- المبحث الأول :ماهية القطاع الخاص في الجزائر

- المبحث الثاني :واقع القطاع الخاص في الجزائر

- المبحث الثالث: المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر

المبحث الأول : ماهية القطاع الخاص في الجزائر

إن دراسة القطاع الخاص في الجزائر تفرض علينا قبل كل شيء تعريف القطاع الخاص ودراسة الأصل الاجتماعي والمهني للقطاع الخاص ، لأنها تمكننا من معرفة مدى تجاوبهم و قابليتهم لتحويل نشاطاتهم الاقتصادية من نشاط لآخر بصفة عامة ، و إلى النشاطات المنتجة و المساهمة في التشغيل وتكوين القيمة المضافة بصفة عامة ، ثم التطرق إلى نشأة القطاع الخاص في الجزائر والإطار القانوني والتنظيم لترقيته ، و هو ما يحاول المبحث الأول التطرق إليه .

المطلب الأول : تعريف القطاع الخاص

لقد تعددت المفاهيم التي تحال تحديد تعريف معين للقطاع الخاص ، وجل هذه المفاهيم تدور حول التعاريف التالية :

- يمكن تعريف القطاع الخاص على أنه " القطاع الذي يدار لمعرفة الأفراد ، ووحدات الأعمال وتتوالى آليات السوق توجيه دفة الأمور للأنشطة الاقتصادية الخاصة ، وهي تسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن " ¹.
 - القطاع الخاص هو عبارة عن " وجود ملكية وسائل الإنتاج في يد فرد واحد أو عدة أفراد داخل إطار الشركة ويتحمل ملك رأس المال نتائج نشاط المشروع " ².
 - المقصود بالقطاع العام هو " تحقيق الربح في المشروع ، وان قواعد الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام " ³.
- يشمل هذا القطاع كافة الوحدات الاقتصادية والإنتاجية غير الحكومية سواء شركات أو مؤسسات من أفراد أو هيئات أو منظمات ، التي تقوم بإنتاج سلع وخدمات لبيعها في السوق حيث تضيف قيمة مضافة جديدة في الاقتصاد الوطني وينقسم هذا القطاع :

¹ - موسى سعادوي ، دور الخصوصية في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2007 ، ص ، 242 .
² - فتح الله ولعلون الاقتصاد السياسي مدخل الدراسات الاقتصادية ، دار الحداثة لطباعة ، بيروت ، ط 1 ، 1981 ، ص : 82 .
³ ضياء المجيد الموسوي ، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية - آراء واتجاهات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 3 ، ص : 18 .

أولا : قطاع خاص غير مالي

يتضمن هذا القطاع كافة الوحدات الإنتاجية المقيمة التي يمتلكها ويديرها القطاع الخاص وينقسم إلى قسمين

هما :

أ - المشاريع المنظمة : وهي المشاريع التي تقوم بمسك دفاتر و حسابات مالية مستقلة مثل الشركات المساهمة -

شركات توصية بالأسهم - شركات ذات المسؤولية المحدودة - شركات ذات التوصية البسيطة - شركات

التضامن - المشروعات الفردية الكبيرة ذات الحسابات المادية المنفصلة عن صاحب المشروع ، فروع الشركات

الأجنبية .

ب - المشاريع الغير المنظمة : تتمثل المشاريع الفردية الصغيرة التي لا تمسك دفتر وحسابات مستقلة أو يتعذر

خلال معاملاتها عن صاحب المشروع .

ثالثا - القطاع الخاص المالي : يشمل الهيئات المالية التي تعمل أساسا في المعاملات في السوق والمتعلقة بالحقوق

والالتزامات المالية بالإضافة إلى شركات التأمين ، ويندرج تحت هذا المفهوم كل من البنوك الخاصة والشركات

التأمين الخاصة¹ .

المطلب الثاني : أصل القطاع الخاص الجزائري

إن الأصل الاجتماعي والمهني لأرباب العمل غير موحد حيث ينقسم إلى أربع فئات ، إن استعمال مصطلح

فئة بدل طبقة اجتماعية يرجع في الأساس إلى أن الشروط الثلاثة الأساسية لتعريف الطبقة الاجتماعية غير متوفرة

في المجتمع الجزائري غداة الاستقلال ، فالطبقة الاجتماعية تعرف على أساس العلاقة بين وسائل الإنتاج، و عي المرء

بموقعه الطبقي ومصلحه ، والتنظيم السياسي لدعم مصالح الطبقة² .

الفرع الأول : فئة المفاوضين التجاريين : تتكون هذه الفئة من رجال الأعمال ساعدتهم ظروف الحرب التحريرية

، فهم خاصة من البرجوازية في الجنوب الشرقي للوطن ، حوالي نصفهم من المزاب و وادي سوف و بسكرة و

مسيلة أو من الشرق على الحدود التونسية ، مكون هذه المناطق تساعد على تبادل التجاري ، منحدرين من

العائلات الكبيرة التي كانت تجوب المغرب العربي الكبير ، معتمدين في تجارتهم على المقايضة ، كما اشتغل

أسلافهم في التجارة متجولين ما بين تونس و إفريقيا السوداء مرورا بالجنوب و شمال الجزائر معتمدين في تبادل على

¹ فرج بن ناوي بن نجيب العنزي ، مرجع سابق ، ص : 51

² عيسى مرزاق ، القطاع ، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر ، أطروحة الدكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم الاقتصاد ، جامعة الحاج الأخضر ، الجزائر ،

حبوب التمور ، خصوصا على المواد الغذائية ذات الصنع الفرنسي ، كما إن هذه العائلات تنتمي إلى الأسر الدينية الكبيرة والمعروفة باسم الشرفة " ¹ .

فبحكم نوعية عملهم وبحكم انتمائهم إلى المناطق الحدودية ، فلم تكن لديهم ثروة في شكل ملكية عقارية ، أو عدم اهتمام بالملكية العقارية لم يكن مطلق ، فهم صحيح لم يهتموا بالمباني والأراضي إلا في المرحلة الأخيرة من الاحتلال أين كانت الظروف تساعد على ذلك إلا أنهم فضلوا شراء الورشات الصناعية والمحلات التجارية في المدن الكبرى .

إن من بين العوامل المساعدة لهذه الفئة في تجارتها ، هو التنظيم العقلاني الذي نادى به جمعية العلماء ، وكذا خلق نظام تأمين وبنوك مستمدة من الشريعة الإسلامية ، أما في المرحلة الأخيرة من الاستعمار ، فلقد كان تطور تجارتهم نتيجة الهجرة الريفية وسهولة الإجراءات ، ما سمح لهم من التوسع خاصة في المدن الكبرى ، كما سمحت لهم الأموال من شراء مخازن محلات الأوربيين .

ابتداء من منتصف الستينات ، وبعدها تأكدوا من الاستقرار السياسي وملاحظين النجاح الذي تحقق بالنسبة للبعض في المؤسسات الصناعية الصغيرة ، وكذا الضمانات والتشجيعات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار الثاني لسنة 1996 الذي يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الإنتاجية ، بدأ توجيههم نحو النشاطات الصناعية ² .

الفرع الثاني : فئة التجارة والحرفيين

إن أفراد هذه الفئة من عائلات بسيطة قد أخذوا تجربة في المرحلة الاستعمارية ، فبعضهم كان من تجار المواد الصناعية والبعض الآخر من ممثلي الشركات الأجنبية في الجزائر ، كما أن من خصائص هذه الفئة المغادرة الريف في مرحلة الشباب ليفتحوا محلات تجارية مع الآباء أو الأخوة في املدن الكبيرة في السنوات ما بين 1940-1950 ، حولوا المحلات التجارية لمختلف السلع إلى محلات متخصصة في نشاط واحد ، كما تخصص بعضهم في البيع بالطرق الحديثة مستعملين من حين إلى آخر دورات يقومون بها في أسواق الأرياف ، متخليين عن طريقة الاعتماد على بيع السلع في المحلات فقط ، وهذا أيضا نتيجة لتأثير الطريقة المستعملة من قبل ، والتي سمحت لهم بتراكم رأس المال التجاري ³ .

إن بعض هذه الفئة قد اعتمدوا بالدرجة الأولى على نظام العمل العائلي ، منحدرين من عائلات المزاب (منطقة غرداية) والقبائل ، يعرفون بالتجار المتجولين ، من خصائص التجارة في القرى ، كونوا وجمعوا رؤوس

¹ Jean pemeff . les industriels algeriens –trajectories social et carier partons, patrons edition du C.N.R.S ,1981 p.p:46-96

² - عيسى مرزاق ، مرجع سابق ، ص : 15-17

³ - jean pemeff ,Les Industriel algérien – trajectoires sociales et arieres patrons .op.cit.p:64 .

أموال التي سمحت لهم بفتح متاجر في المدن الكبرى في الوطن ، خاصة في الجزائر العاصمة وحتى في فرنسا ، وجدوا أنفسهم في بداية الاستقلال يملكون ثروة ، كان يصعب تشغيلها في قطاع التجارة وهذا سببها هما :

- الخوف من تأميم قطاع التجارة وخاصة التجارة بالجملة والتجارة الخارجية .
- إن هذا القطاع بالنسبة لهم بدأ يعرف تشعب نسبيا ، وبالتالي فإن أرباحه لم تبقى مضمونة بالشكل الكافي الذي كانت عليه في السابق ، وربما تعلموا من تجربة الدول المتقدمة في بداية الثورة الصناعية ، بحيث لم تعد أرباح قطع التجارة مشجعة أكثر من أرباح القطاع الصناعي بالإضافة إلى تخوفهم من وضع ثروتهم في البنوك .

هذين السببين كانا وراء توجيه استثماراتهم إلى الفروع الإيجابية ، ولكن بتخصيص الاستثمارات في إنتاج المواد الغذائية ، خاصة تلك التي كانت تستورد من فرنسا .

إن هذه الأساليب المتعددة والمتنوعة في التجارة ، قد سمحت لهم بتكوين ثروة كبيرة في فترة لا تتعدى الجيلين ، مضاعفين لمصادر الربح محلات عديدة في مختلف المدن ، وتسليمها للأخوة أو الأبناء ، مما سمح بنشوء فئة كبيرة من التجار الصغار في وقت وجيز ، حيث وصل عددهم إلى ثلث العاملين المسلمين في المدن ، وهذا خاصة في المرحلة الأخيرة من الاحتلال¹ .

الفرع الثالث : فئة العمال

تتكون هذه الفئة من نوعين من العمال ، عمال عند المعمرين وعمال عند المغتربين ، فهم عمال مؤهلين للقيام بأعمال صناعية بفضل ما تعلموه عند الحرفيين ، هذا التأهيل وهذا الاستعداد من ناحية ، وظروف الجزائر في بداية الستينات من ناحية ثانية ، قد ساعدتهم على شراء ورشات المعمرين بشروط مالية سهلة .

إن فئة العمال والعاملين المغتربين تشكل نسبة كبيرة في تكوين ما يسمى بالصناعة الجزائرية حاليا ، فهم يشكلون حوالي 30% من الإجمالي ، ولكن وحداتهم صغيرة ومتواجدة في مناطق هامشية ، ففي الكثير من الحالات ونظرا لنوعية نشاطهم يحولون جزء من منازلهم إلى ورشات للتفصيل والخياطة أو صناعة الأحذية مثلا ،

¹ - عيسى مرزاققة ، مرجع سابق ، ص : 18

لكن رغم الصعوبات التي تواجهها هذه الرأسمالية الناشئة ذات الجذور الشعبية إلا أنها بقت حيوية ، فإذا فشل صاحب الوحدة الصناعية فإنه يجد سهولة في بيعها ، ليعيد بدوره تجربة أخرى في نوع آخر من النشاط¹

فإحصائيات 1976 أوضحت أن هناك حوالي 4000 صاحب عمل من هذا النوع وأغلبيتهم لهم ورشات إنتاجية في ميدان تفصيل وخطاطة الألبسة والأحذية ، وهي تشغل أقل من 05 عمال².

وعليه فإن هذه الفئة توضحها جزئيا ظروف الجزائر الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في فجر الاستقلال ، ففي ظل غياب الاستثمار الصناعي من طرف الفئات البرجوازية الأخرى ، نظرا لتخوفهم من السياسة المعتمدة من طرف السلطة في تلك الفترة والمتصفة بالغموض والتناقضات خاصة فيما يتعلق بدور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني مما جعلها لا تغامر بالاستثمار الصناعي ، وتكون بذلك تركت المجال للفئات الأخرى وفي مقدمتها فئة العمال ، الذين رغم إمكانياتهم المالية المتواضعة كانوا يعرفون كيف يسايرون القوانين ، مما سمح لهم من اخذ مكانة في الاقتصاد الوطني والمحافظة عليها بفضل التوسع السريع الذي أحرزوه .

الفرع الرابع : فئة المقاولين الجدد

رغم تشعب أصلها وتكوينها خاصة في ظل الاستقلال ، في إطار استراتيجية التنمية المعتمدة ، إلا انه يمكن اعتبارها كقاعدة لقطاع خاص جديد في الجزائر ، هذه الفئة متكونة من محترفين في المجال الصناعي والخدمي ، أخذوا التجربة من القطاع الخاص ، تتكون من الشباب نسبيا ، الذين لهم تكوين عالي ومتخصص ، في نفس الوقت أدركوا المكانة الجديدة التي يمكن للقطاع الخاص أن يتحصل عليها ، بفضل بروز توجهات جديدة للتنمية من بداية الثمانينيات .

إن هذه الفئة التي تمثل نسبة ضعيفة مقارنة بالفئات الثلاث الأخرى في الوقت الحالي ، قد تأخذ مكانة هامة في المستقبل نظرا للتحويلات الجارية في الاقتصاد ، والتي أدت في العشريتين الأخيرتين إلى التفكير في اعتماد نظام السوق ، وكذا التحويلات على المستوى الدولي ، وبالتالي الاعتماد أكثر على الإمكانيات الوطنية بما فيها القطاع الخاص³.

¹ - عيسى مرزاققة ، مرجع سابق ، ص : 18

² - office national des statique .collection socie economique des pays du grand maghreb N° 10.1988.p.12

³ - عيسى مرزاققة ، مرجع سابق ، ص : 21-22

المطلب الثالث : نشأة القطاع الخاص الجزائري

رغم أن هناك الكثير من الظروف حول تسمية مرحلة الستينات أو بداية الستينات ، إلا أنها شهدت صدور أول قانون للاستثمار الخاص سنة 1963 وميثاق الجزائر سنة 1964 ، وما يهمننا هنا هو معرفة محتوى القانون والميثاق الوطني فيما يتعلق بالاستثمار الخاص ، ولا يعني هذا عدم وجود هذا القطاع من قبل ، وإنما ظهور أول قانون يبرز أهمية هذا القطاع .

الفرع الأول - قانون الاستثمار الخاص رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 :

إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر غداة الاستقلال ، كان يتميز خاصة بضعف المقومات الأساسية للنهوض بتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ، فكان على الدولة أن تسارع أولا : للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة ، فأصدرت أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار الذي أعطى حرية للاستثمارات الخاصة ولكن بشروط أهمها :

أ - توطين الاستثمارات .

- ب - تحديث وتجديد عوامل الإنتاج .
- ت - التكوين والترقية المهنية للعمال .

ولقد صرح وزير الاقتصاد في تلك الفترة " بشير بومعزة " أمام المجلس الوطني في 30 ديسمبر 1963 ، على الرغبة في بقاء القطاع الخاص ، بحيث لمح إلى عدم قدرة هذا القطاع على الصمود إلى أمد بعيد ، إلا أن الهدف المنشود هو جلب كوادر جديدة تساهم في بناء الاقتصاد الوطني ، مع ضرورة الحفاظ على الكوادر الموجودة ، خاصة في ظل الظروف التي مرت بها الجزائر في مرحلة الستينات ¹ .

كما صدر في نفس الجريدة الرسمية التي تضمنت قانون الاستثمار الأول ، القانون المتعلق باسترجاع الدولة لأموال الإدارة الفرنسية والتي اشتراها الجزائريون ² .

إن الملاحظ هنا هو التناقض الضمني في التصريحات وزير الاقتصاد ، فمن جهة يرغب في قطاع خاص يساهم في التنمية ويحافظ على المنشأة والكوادر ، ومن جهة أخرى فهو مهدد بالتأميم في الأجل الطويل ، كما أن محتوى

¹ - عيسى مزاقة ، مرجع سابق ، ص : 34 .

² - الجريدة الرسمية 02 أوت 1963 .

القانون الذي أعطى حرية وتشجيعات وضمانات للقطاع الخاص ، خاصة القطاع الأجنبي بشروط معروفة ، يتناقض وسياسة الدولة في استرجاع الأملاك التي اشتراها الجزائريون حتى وإن كانت عن حسن نية .

إن هذه التناقضات هي التي أدت إلى تخوف الرأسمال الخاص سواء الأجنبي أو المحلي من الاستثمار ، فكانت النتائج ضئيلة ، ورغم الامتيازات الممنوحة والمتمثلة في تحويل جزء من الأرباح إلى الخارج مثلا لم يعطي هذا القانون سوى ميلاد مشروعين فقط .

إن هذه النتائج السلبية قد أدت بصورة أو بأخرى على التفكير في قانون استثمار خاص يتفادى ما جاء في القانون الأول من تناقضات ، ويكون أكثر وضوحا ، كما أدت النتائج السلبية أيضا إلى أن خصص ميثاق الجزائر لسنة 1964 جزء منه لتوضيح مكانة القطاع الخاص في التنمية¹ .

الفرع الثاني - ميثاق الجزائر 1964 :

إن من بين ما جاء في ميثاق الجزائر لسنة 1964 هو الاعتراف بوجود الملكية الخاصة كأمر مفروغ منه ، ولكن يجب توجيه هذه الملكي ، وأن الرأسمال الوطني الخاص يوجد في فرع الاقتصاد وهما المؤسسات التجارية ، والملاكين الكبار للأراضي الزراعية ، لذا يجب توجيهه إلى قطاع الصناعة نظرا لمشاكل ومهام المرحلة الانتقالية² ، ورغم أننا نعرف أن القطاع الخاص الوطني يتهرب أو لا يرغب في الاستثمار في القطاع الصناعي لأسباب عديدة نذكر منها

أ. أن الرأسمال الخاص الوطني ليست له جذور وتقاليد صناعية ، لذا فهو يتخوف من المغامرة الصناعية .

ب. إن الاستثمار في الصناعة يعني طول فترة استرجاع الرأسمال المستثمر وتحصيل الأرباح

ج. إن مخاطر الاستثمار الصناعي كبير مقارنة بالتجارة والفلاحة .

أما عن التحذير من السيطرة و التأثيرات على القرارات السياسية ، فإن الوطني يشير إلى إمكانية الضغط السياسي لهذا القطاع محدودة إذا اعتمد على قوته فقط ، إذا تم القضاء على علاقته بالقوى الخارجية المعادية للنهج الذي تسلك البلاد ، فالميثاق يشير إلى أن مخاطر الخطر يأتي من الرأسمال الأجنبي ، فالمهم والضروري هو القضاء

¹ - عيسى مزاقة ، مرجع سابق ، ص : 34-35

² - المجريدة الرسمية ، ميثاق الجزائر 1964 - الجزء الثاني ، الفصل الأول ، الفقرة 17 ، ص : 57-58

على كل محاولات الرأسمال الأجنبي في التأثير على الحياة السياسية الوطنية ، والتفكير بوضوح في العلاقة التي يمكن بين الجول و الرأسمال الأجنبي المستثمرين من خلال أهدافه الأساسية ¹ .

وما يمكن أن يلاحظ هو أن الغموض والتناقض الذي تميزت بهما هذه الفترة ، كانا موجودان أيضا في محتوى ميثاق الجزائر 1964 فيما تعلق بالقطاع الخاص ، سواء الوطني أو الأجنبي ، فمن جهة يعترف بالقطاع الخاص الوطني شريطة القضاء على علاقاته الرأسمال الأجنبي ، ومن جهة أخرى التفكير في إيجاد صيغ محكمة للعلاقة بين الرأسمال الأجنبي والدولة ومن جهة ثالثة بوضوح الميثاق الهدف الذي تعمل من أجله الجزائري ، وهو القضاء على العلاقات الاستغلالية والموروثة من الحقبة الاستعمارية ، وأن أهمية القضاء على الاستغلال الذي قد يؤدي إلى آثار سلبية ، والقضاء على العلاقات الاستبدادية ، تمكن في العمل الجاد من أجل الوصول إلى تحقيق اشتراكية وسائل الإنتاج ، حتى تتمكن الدولة من القضاء نهائيا على الفوضى المتمثلة في المبادرات الفردية ، وأن تجعل من التخطيط تخطيطا إلزاميا يتماشى والواقع المعاش ويخدم المصالح الحقيقية للمجتمع ² .

تعتبر هذه المرحلة غامضة أي أنها لم تأخذ موقف محدد وواضح اتجاه القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي ، وهذا من خلال التناقضات الموجودة سواء قانون الاستثمار أو في الميثاق أو حتى في تصريحات المسؤولين الكبار في السلطة .

فالجزائر لم تنفي دور القطاع الخاص والملكية الخاصة ، حيث بقي بمكانة معتبرة ويقوم بنشاط اقتصادي في مختلف الفروع والقطاعات ، خاصة في قطاعي التجارة والخدمات والقطاع الفلاحي ، أي ميله إلى النشاطات الأكثر ربحية و الأقل تكلفة ومخاطرة ، رغم القوانين و المواثيق والنصوص التشريعية ، كانت في كل مرة تحد من نشاطاته في هذه الفروع محاولة توجي إلى النشاطات الإنتاجية ، بفضل التشجيعات و التسهيلات والضمانات الممنوحة له ³ .

¹ - الجريدة الرسمية ، ميثاق الجزائر 1964 - الجزء الثاني ، الفصل الأول ، الفقرة 16 ، ص : 94

² - الجريدة الرسمية ، ميثاق الجزائر 1964 - الجزء الثاني ، الفصل الأول ، الفقرة 16 ، ص : 101

³ . عيسى مرزاق ، مرجع سبق ذكره ، ص : 35

المبحث الثاني : واقع القطاع الخاص في الجزائر

كل اقتصاديات العالم توجد مساحات متفاوتة للقطاع الخاص ابتداء من الصناعات المختلفة مروراً بالزراعة والتجارة وانتهاء بصناعة و الخدمات وهذا ليس بجديد لكن الذي ركزت عليه في هذا المبحث هو واقع هذا القطاع في الجزائر حيث التذبذب والتردي في الإنتاج الزراعي والصناعي والركود وعدم وضوح الرؤيا واستقرار الحال وكل ذلك مرده الأساس عدم الاستقرار التشريعي والقانوني وانعدام البيئة الصحية والاستثمارية حيث عانى القطاع الخاص الجزائري ويعاني العديد من كوابح التقدم والتطور والاستقرار .

المطلب الأول : الإطار القانوني والتنظيمي لترقية القطاع الخاص

لقد تدعم التوجه المباشر نحو ترقية بالاستثمار الخاص ، بصدور جملة من القوانين و التشريعات و الإجراءات التنظيمية للقطاع الخاص سواء الأجنبي منه أو المحلي ، بحيث اعتبر الأداة الضرورية للتنمية ، والمساهم الحيوي في توفير رؤوس الأموال و التكنولوجيا المتقدمة و إتاحة فرصة التشغيل و تمكين الاقتصاد من تطوير قطاعاته وتنويع صادراته ، ويمكن تتبع مجمل تطورات الإطار القانون و التنظيمي لترقية وتنشيط القطاع الخاص في الجزائر من خلال ما يلي :

الفرع الأول : قانون الاستثمار الخاص رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966

كان هذا القانون بشكل خاص موجها إلى رؤوس الأموال الوطنية ، فحدد الأسس التي تحكم الاستثمار الخاص عند طلبه الموافقة عليه من طرف الدولة ، كما وضح فكرة تضافر الجهود باستعمال كل الطاقات والموارد الوطنية ، ولقد تضاعف عدد المشاريع إلى 565 مشروع بين سنتي 1967 و 1969 ، لكن سرعان ما شرع هذا العدد في الانخفاض بسبب رقابة الحكومة على الاقتصاد الوطني ، فالملاحظ في هذه الفترة هو التناقض الضمني ما بين القوانين تشجيع الاستثمار الخاص والخطاب السياسي الذي عمل فيما بعد على تأميم الثروات واسترجاع أملاك الإدارة الفرنسية التي اشتراها المستثمرون الجزائريون الخواص ، هذا ما أدى إلى تخوف رأس المال الخاص سواء الوطني أو الأجنبي من الاستثمار ، فكانت بذلك نتائج توسع القطاع الخاص ضئيلة ويرجع هذا لعدة أسباب منها : النمط الاقتصادي المتبع ، وكذا احتكار التجارة الخارجية ومشكل التمويل وضعف القطاع السياحي ، بالإضافة إلى انعدام الخبرة في الاستثمار وكذا البيروقراطية الإدارية المتمثلة في إجراءات الاعتماد خصوصا ، أو انعدام سياسة ضريبية موحدة.

الفرع الثاني : قانون الاستثمار الخاص رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982

بعدها اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963 وحدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية خاصة في مجال التجارة والخدمات ، اتضح بان للقطاع الخاص - خاصة منه الأجنبي - دورا مميزا لا سيما في مجال المحروقات باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري ورغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر ، ومساعدتها لها في استغلاله نظرا لإمكانياتها المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها¹ ، لذلك صدر القانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة ، ولقد حدد القانون نسبة المشاركات الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49 % من رأسمال الشركة ، بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنتي 1983-1984 حوالي 2238 مشروع ، ونظرا لكون القانون اهتم بالجوانب الشكلية أكثر من الجوانب التحفيزية ، استدعى تعديله ليكون استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة ومحلية و أجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج من معدلات النمو خاصة في قطاع المحروقات² .

الفرع الثالث : قانون الاستثمار الخاص رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986 :

لقد أتمم وعدل قانون 82-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا ، خاصة في مجال المحروقات ، لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و واضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق ، فالشركاء الأجانب وفق القانون الجديد ، والذي يعقدون فيه شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية ، على أساس بروتوكول اتفاق مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع و مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشركة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف ، فلقد ابقى القانون الجديد على نسبة مشاركة المؤسسات الجزائرية العمومية ب 51 % على الأقل ، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين ، مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح ، وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأسمال المساهم به ، وتحويل بعض أجزاء

¹ - Adelkarim toudjini : comment s'etablir a son compte .Edition ENAL .alrer.1986 . p12

² - شيببي عبد الرحيم -شكري محمد ، الاستثمار الخاص بالجزائر ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية ببيروت ،

الجمهورية اللبنانية 2009 ، ص : 5

رواتب العمال الأجانب وضمانات التأمين لقد تطور عدد المشاريع بين 1985 - 1987 إلى 5015 مشروع ، لذا يبدوا لنا جليا مدى دور القطاع الخاص الذي لعبه في هذه الفترة ، أما النسبة للمرحلة ما بعد 1987 (مرحلة ظهور قانون الاستثمار 1989) فإن عدد المشاريع التيم اعتمادها قدرت ب 1662 مشروع بمبلغ قيمته 17737 ميار دينار جزائري ، أما سنة 1989 فقد اعتمدت الدولة 1707 مشروع خاص .

ورغم التعديلات التي أدرجت في هذه القوانين ، قد أفضت إلى مرونة واضحة على إجراءات تكوين وتسيير الشركات المختلطة ، ومنحت مزايا خاصة لم يسمح بها القانون الجزائري منذ فرتة التأمين ، إلا أنه كان من الاستحالة إنشاء شراكة مع منشآت تابعة للقطاع الخاص المحلي لتبقى مشكلة التمويل الأجنبي الخارجي أحد أهم معوقات القطاع المحلي ، خاصة بعد بلوغ المديونية الخارجية نهاية الثمانيات مستويات مرتفعة ، لذلك استدعى الأمر البحث عن اطر قانونية أكثر انفتاحا ، عبرت عنها جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بتكريس الإصلاحات الاقتصادية وفتح المجال أكثر للقطاع الخاص .

الفرع الرابع : قانون النقد والقرض 1990

لقد ظهر قانون 10-90 للنقد والقرض والتجارة مساندة لمرحلة التحول ، التي كانت قد ابتدأت مع نهاية الثمانيات ، حيث شكل خلالها احد أهم أدوات التنمية وترقية الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي في الجزائر ، شمل قانون النقد والقرض جوانب عدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والاستثمار ، فقد أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر ، كما ألغى مجموعة الأحكام السابقة المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية والأجنبية في تنمية الاقتصاد الجزائري ، مكا أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك ، وذلك بفصله بين عملي الإصدار والإقراض والتي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار وتنظيم ومراقبة مستقلة ، وظهرت البنوك التجارية كمؤسسات القطاع إقراض تتحدد مهمتها بموجب القانون في تمويل كل مؤسسات القطاع العام و مؤسسات القطاع الخاص دون التمييز ، ولقد تدعم قانون النقل والقرض بالجملة من القوانين والتشريعات التنظيمية المتممة والمعدلة والجديدة ، والتي كانت في مجموعة لأكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيهها مباشرة وصريحا ، لكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 ب 344 مشروع أي بمعدل 20.6 % وذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة¹ .

¹ - شبيبي عبد الرحيم - شكري محمد ، نفس المرجع السابق ، ص : 6 .

الفرع الخامس : قوانين وتشريعات 1993

لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر ، فبعدها كانت الاستثمارات المختلفة حركرا على القطاع العام ، ينجز من قبل مؤسسات عمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي ، وضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني الأكبر الحصص وأهمها ، لذلك جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عن سابقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة في الاستثمار في القطاع الخاص محليا كان أو أجنبيا ، والحرية في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد ، عدا بعض النشاطات الاستراتيجية الخاصة بالدولة ، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة ، لذا تطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية العقارية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات ، كما نص هذا القانون على مبدأ التمييز بين المستثمرين سواء كانوا عموميين أو خواص محليين أو أجنب ، هذا القانون ضمن في نصوصه معالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات ، كما أجاز للمستثمرين الأجانب ، وفي وقت إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوفيق ، اللجوء إلى سلطة قضائية غير السلطات الجزائرية وذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمار الأجنبي ، ولقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة لترقية ودعم الاستثمار ، أدى إلى تطور عدد المشاريع بين 1993 و 1999 إلى 30108 مشروع ، إذ ساهمت هذه المشاريع بتوفير 1267822 منصب شغل .

وقد توالى بعد سنة 1993 التشريعات والقوانين المدعمة لسياسة الانفتاح الاقتصادي والمهياة للمناخ الاستثمار الموات ، والمطمئن لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على سواء ، سواء كان ذلك في إطار تدعيم قانون الاستثمار المذكور أو في إطار صدور قوانين ومراسيم مستقلة ، لكنها دعمت وحسنت أكثر بيئة الاستثمار في الجزائر من جانبها القانوني والتنظيمي¹ .

¹ - شبيبي عبد الرحيم - شكري محمد ، نفس المرجع السابق ، ص : 7 .

أولاً: المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتضمن صلاحيات وتنظيم وتسيير وكالة ترقية الاستثمار ودعمها ومتابعتها **APSI**

أن الهدف الرئيسي من إنشاء هذه الوكالة على المستوى الوطني وفروعه لها على مستوى كل ولاية ، يتمثل في تسهيل الاستثمار وتذليل الإجراءات الإدارية إلى أدنى حد ، ودعم ومساندة المستثمر وذلك من خلال :

- مساعدة المستثمر عند إنجاز مشاريعهم
- جمع كل المعلومات الخاصة بالمحيط الاقتصادي الوطني والدولي وجعلها في متناول الراغبين في الاستثمار .
- المساهمة في تطوير وترقية فضاءات للاستثمار .
- وللوصول إل تحقيق الأهداف ، دعمت الوكالة بالوسائل المادية والبشرية التي تسمح لها بذلك ومنها :
- جمع كل الإدارات المعنية في شبك واحد، وذلك لتسهيل الإجراءات الإدارية وتسليم الوثائق المطلوبة وتجسيد الامتيازات المتاحة ، من خلال البحث عن الأموال اللازمة والشركاء سواء على المستوى الوطني أو الدولي .
- إنشاء بنك للمعلومات يسمح بالترقية والتوثيق وكذا الدراسة والبحث، وذلك بتنظيم مؤتمرات وندوات مهنية وأيام دراسية وإعلامية ونشر المعلومات والدراسات الخاصة بالاستثمار في الجزائر، والفرص المتاحة في جميع فروع النشاط الاقتصادي .
- مصالح تقنية مختصة في تقييم ودعم ومتابعة الاستثمارات، وخاصة متابعة الالتزامات المتبادلة ما بين الدولة والمستثمر .

كما تساهم هذه الوكالة في مختلف الدراسات المتعلقة بتحديد المناطق الخاصة والمناطق الحرة وترقية مناطق النشاط الاقتصادي والمناطق الصناعية وإعادة تأهيل الموجودة¹ .

ثانياً: إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب² :

انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب , بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 36-295 المؤرخ في سبتمبر 1996 حيث نص هذا المرسوم علي إنشاء الوكالة الوطنية قادرة علي مساعدة الشباب في التخلص من ظاهرة البطالة.

¹ - عيسى مرزاق ، مرجع سبق ذكره ، ص : 87

² - ناجي بن حسين ,تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر ,رسالة ماجستير ,جامعة قسنطينة , 2007,ص347.

مهام وكالة التشغيل :

- ترافق وتدعم وتتابع أصحاب المشاريع ,في اطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية
- تقوم بتسيير تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع .
- تشجيع كل أشكال الأعمال الرامية ألي ترقية تشغيل الشباب من خلال التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي ,
- عن طريق إبرام اتفاقيات مع كل هيئة او مؤسسة ترغب في ذلك.
- تضع تحت تصرف الشباب أصحاب المشاريع ,كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني التشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم

ثالثا: قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001

لقد تدعم الاطار القانوني لترقية الاستثمار الخاص في الجزائر بصور الأمر الرئاسي 1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب .

إن مفهوم الاستثمار وفق القانون الجديد قد تحدد :

بإقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع القدرات الإنتاجية أو إعادة التأهيل.

بالمساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية .

بإستعادة النشاطات في إطار خصوصتها جزئية أو كلية .

وبذلك يكون هذا القانون قد فتح مجال واسعا كي يشمل الاستثمار المستهدف تطويره وترقية كل النشاطات التي هيأت السياسة الاقتصادية الحالية نشؤها وظهورها، ومن بين أجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم وتطوير الاستثمار أنشأ القانون الجديد هيئتين أساسيتين للاستثمار :

-المجلس الوطني للاستثمار والوكالة لتطوير الاستثمار ، وهي بديل عن الوكالة لوطنية لترقية ومتابعة ودعم الاستثمار المستحدث بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 .

ومن خلال هاتين الهيئتين تبدوا مسألة ترقية الاستثمار الخاص بالجزائر قد لأخذت بعدا جديا

وذلك بكون الهيئتين ينتميان إلى أعلى سلم تنظيمي في السلطة التنفيذية إلا وهو رئاسة الحكومة كما أن الضمانات والتسهيلات والمزايا الممنوحة من هاتين الهيئتين للمستثمر الوطني أو الأجنبي كما أقر قانون تطوير الاستثمار، قد جعلت بيئة الاستثمار في الجزائر تبدو من الناحية النظرية والشكلية أكثر تأهلاً مما مضى .

يضاف إلى كل ما سبق ذكره من إجراءات قانونية كلية وضعت أساساً لتكريس الإصلاحات وتدعيم التوجه نحو اقتصاد السوق، وبالتالي تهيئة بيئة الاستثمار القانونية والتنظيمية أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب، في إطار كلي شامل بجملة أخرى من الإجراءات القانونية والتنظيمية الجزئية، التي خصت قطاعات حيوية لها أهميتها البارزة في الاقتصاد الجزائري كقطاعات المحروقات والمعادن والمالية وأنظمة الجباية والضرائب والجمركية، حيث خصت هذه القطاعات وغيرها بجملة من القوانين الإجراءات التنظيمية، التي حاولت أن تجعلها مجالات خصبة وعوامل تحفيز لاستقطاب الاستثمار الخاص¹ .

رابعاً: المرسوم التنفيذي 06-533 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006²

إن مواكبة الاستثمار مثل غاية أساسية للسلطات العمومية لتحقيق هذه الغاية أسست الوكالة الوطنية للترقية الاستثمارية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-533 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 تحت رقابة وتوجيه الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، تقوم الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات بممارسة مهامها في سبع مجالات بارزة :

- الإعلام : استقبال و إعلام المستثمرين .
- التسهيل : التعرف إلى الصعوبات والعراقيل التي تواجه الاستثمارات ، واقتراح معايير من أجل معالجة هذه العراقيل .
- ترقية الاستثمار : ترقية المحيط العام للاستثمار في الجزائر . وتحسين ودعم صورة الجزائر في الخارج .
- الإرشاد : تقديم النصح ومواكبة المستثمرين لدى الإدارات الأخرى خلال تحقيقهم لمشاريعهم .
- مساهمة تسيير العقار الاقتصادي : إعلام المستثمرين بوجود الأوعية العقارية (الوعاء العقاري) وضمان تسيير محفظة العقارات .
- تسيير المزايا : التأكد من أهلية الانتخابات للمزايا المتعلقة بالاستثمارات المعلن عنها والمساهمة في مناقشة المزايا القابلة للتمييز في هذه المشاريع .

¹ - مرداوي كمال ، الاستثمار الأجنبي وواقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر ، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية بالجزائر : الواقع و الآفاق ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2004 ، ص : 8 .

² - الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 6-533 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 .

المتابعة : ضمان خدمة الملاحظة ، الإحصاء والإصغاء ، الأمر الذي يمكنها من تقديم المشاريع المسجلة بواسطة إعادة الانتشار المؤسساتي المدرج في أكتوبر 2006 و بذلك تمكنت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار من تدعيم المجالات التي تخص التسهيلات ، الإعلام و الإرشاد بالمقابل خففت من المهام المتعلقة بالمزايا .

- الجدول رقم 5: نسبة تطور القطاع الخاص {2006-2009} الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	2006	2007	2008	2009
النسبة	% 42.26	% 42.81	% 41.27	% 54.69

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة تطوير القطاع الخاص بعد قانون ترقية الاستثمار في تزايد مستمر , حيث تزايدت من %42.26 سنة 2006 الي % 54.69 سنة 2009, وهذا يدل على أن للقطاع الخاص له دور في الاقتصاد الجزائري وهو في تزايد مستمر مع السنوات.

المطلب الثاني : العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص

يتطلب تنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار الخاص، وحسب المؤسسات العربية لضمان لاستثمار ينصرف تعريف مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات ، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية كما تشمل الأوضاع القانونية و التنظيمات الإدارية⁽¹⁾ .

و من أهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص ذكر ما يلي :

الفرع الأول – معدل نمو الناتج:⁽²⁾ هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص ومعدل نمو الناتج ، فزيادة الاستثمار سواء تنمية الموارد أو البحث والتطوير والتعليم والتدريب من خلال تأثيرها الإيجابي على الإنتاجية ، تسهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي، كما أن زيادة معدل نمو الناتج من شأنه أن يعطي المستثمرين مؤشرا تفأوليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة ، وقد قدم " جرتين و فيلانوفيا " دلائل على أن هناك علاقة موجبة بين معدل نمو الناتج والاستثمار الخاص، وتمتد جذور

(1) - على عبد القادر على، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد 31، يوليو 2004،ص:05 .

(2) - فريد بشير الطاهر، محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية، مجلة التعاون، العدد 51 يونيو 2000 ، ص 20-26 .

هذه العلاقة بطبيعة الحال إلى نظرية المعجل المرن، بافتراض أن دالة الإنتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون السلع الرأسمالية في الاقتصاد ومستوى الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي .

الفرع الثاني - القروض المصرفية : يتركز الإنفاق الاستثماري في السنوات الأولى من عمر المشاريع الجديد، ولا تبدأ المشاريع في تحقيق العائد إلا في سنوات لاحقة، لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملة المحلية والأجنبية، سواء تم تدبيره من مصادر ذاتية أو خارجية للمنشآت، وعلى عكس الحال في الدول المتقدمة حيث تعتمد المنشآت الكبيرة في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الأرباح المحتجزة وبيع الأسهم الجديدة، نجد في الدول النامية أن المنشآت تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمارات في الغالب على القروض المصرفية ، لذا فإن وفة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم الاستثمار الخاص .

الفرع الثالث : سعر الفائدة : فيما يتعلق بأثر سعر الفائدة على الاستثمار الخاص فإن هناك عدة اختلافات حول هذا الأثر على المستوى النظري والتجريبي، فعلى حين شاع الاعتقاد حتى في بداية السبعينات وطبقا للنظرية الكنزية والنيوكلاسيكية، أن تخفيض أسعار الفائدة يشجع الإنفاق الاستثمار فإن الأدب الاقتصادي المعاصر والذي بدأ مع ظهور نموذج "ماكبنون-شو" في أوائل السبعينات من القرن العشرين، وتبني صندوق النقد والبنك الدوليين لسياسات الإصلاح الاقتصادي، طالب بإزالة التشوهات في سعر الفائدة ونادى بتحرير القطاع المالي وإتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة تهدف إلى زيادة حجم الاستثمار، وذلك على اعتبار أن أسعار الفائدة المرتفعة ستؤدي من ناحية إلى تشجيع المدخرات ، ومن ناحية أخرى إلى توظيف الكفاء لهذه المدخرات على أساس من المنافسة ، التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية ، أما على المستوى التجريبي فإن تطبيق العلمي لسياسة أسعار الفائدة في الدول النامية، قد أسفر عن وجود اختلاف بين الباحثين حول أثر سعر الفائدة على الاستثمار، بمعنى أنه ليس هناك اتفاق عام لهذا الأثر على الاستثمار الخاص⁽¹⁾ .

أولاً- سعر المصرف : يتأثر الاستثمار بما يطرأ على سعر صرف العملة لوطنية من التقلبات فخفض سعر الصرف الحقيقي الذي قد تملبه عادة برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية يأتي مصحوبا بارتفاع في معدل التضخم ، نتيجة لزيادة الصادرات وقلة الواردات وارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى انخفاض عام في الإنفاق، مع تحول في الأنفاق تجاه المنتجات المحلية البديلة للواردات التي ارتفعت أسعارها بسبب تخفيض سعر العملة الوطنية ، فإذا

(1) - مولاي لخضر عبد الرزاق، بنونة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية - دراسة حالة الجزائر -مجلة البحث ، العدد 2010/07 ص:139-

سعت الدولة في معالجة هذه الحالة إلى معالجة التضخم عن طريق خفض عرض النقود فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الفائدة ، مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص وقد أوضح "بافي" 1986 خفض السعر الحقيقي للعملة الوطنية يؤثر على جانب الطلب بتقليص الإنفاق نتيجة الارتفاع في المتوسط العام للأسعار محليا ، بسبب زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية وزيادة الصادرات ، وعليه فمن الاستثمار الخاص استجابة للنقص في الطلب الكلي، أما من جانب العرض ونتيجة للتحويل في الإنفاق في اتجاه لمنتجات المحلية، فالارتفاع في الأسعار محليا يكون مركزا على أسعار السلع الداخلية والتجارة الدولية بالنسبة لأسعار السلع غير الداخلة في التجارة ، وهذا من شأنه أن يرفع أسعار السلع الداخلة في التجارة، ويشجع على زيادة الاستثمار الخاص للتوسع في إنتاجها، وذلك على حساب الاستثمار في قطاع السلع والخدمات التي لا تدخل في التجارة التي يزيد إنتاجها ، فلا يسمح لأسعارها بالارتفاع، فالأثر النهائي لخفض سعر العملة على الاستثمار يعد سؤالا تجريبيا⁽¹⁾.

الفرع الرابع: الضرائب : تؤثر الضرائب المباشرة سلبا على الاستثمار الخاص ، ومن خلال تأثيرها على الدخل المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار والحد من الاستثمار، وتفسير ذلك يكمن في أن هناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الادخار ، وأن الضرائب على الدخل تفرض أساسا على أصحاب الدخل المرتفعة ذوي الميل الحدي المرتفع للادخار، سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراتهم ومن ثم الحد من استثماراتهم.

كما أن الضرائب التي تصيب أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة فالضرائب على أرباح المشروعات تؤثر على معدل العائد المتوقع على الاستثمار إلى نفقته، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار في حالة توقع لمشروعات زيادة سعر الضرائب، ويضاف إلى ذلك أن الضرائب المرتفعة على أرباح المشروعات تدفع أصحابها إلى المبالغة في النفقات عند تقدير المادة الخاضعة للضريبة ، مما يؤدي إلى انخفاض الحصة مع عدم الادخار الخاص ، وكذلك يمكن أن تؤدي ضرائب الاستهلاك وهو ما يتوقف على مدى مرونة طلب على هذا على المنتجات إلى تخفيض الطلب على المنتجات ، مما يؤدي إلى خفض الاستثمار وفي هذه الحالة يظهر خفض الاستثمار كأثر غير مباشر للضريبة⁽²⁾.

(1) - مولاي لخضر عبد الرزاق ، المرجع سبق ذكره ص : 140

(2) - مولاي لخضر عبد الرزاق ، المرجع سبق ذكره ص : 140

الفرع الخامس: الإنفاق الحكومي أو الاستثمار العام ومزاحمته للقطاع الخاص

يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات :

1- يمثل الإنفاق الحكومي نسبة كثيرة من الإنفاق الحكومي أو الطلب الكلي ، وأي نقص في الإنفاق الحكومي بهدف معالجة للتضخم ، أو العجز في الموازنة العامة من شأنه أن يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص تجاه ربحية الاستثمارات الجديدة .

والزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة الطلب الكلي ، مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بغية التوسع في الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي، فمن المتوقع إذا أن تكون العلاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي و الاستثمار الخاص.

2- قد يكون الإنفاق الحكومي على البنية التحتية (الطرق - السدود -الكهرباء - المواصلات والاتصال المصري الزراعي والصناعي والمدن والمجمعات الصناعية والأمن ..) أثر تكاملي على الاستثمار الخاص، فالكثير من المشاريع يصبح تنفيذها غير مجد ويحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيه إذا كان على المستثمرين تحمل التكاليف، إضافة لإنشاء الطرق أو توليد الطاقة الكهربائية، أو بناء الخزانات والسدود التي تحتاجها لتنفيذها مشاريعهم جديدة، ولكن عندما تهتم الدولة بالإنفاق على تلك البنى التحتية يصبح الاستثمار في تلك المشاريع مجديا، ويقبل القطاع الخاص تنفيذها، وهذا ما أكدته دراسة من "سوفن و وليمانو" مما يدعم الأثر السابق للإنفاق الحكومي .

3- يرى آخرون أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص قد يكون عكسيا ، باعتبار أن الإنفاق الحكومي ربما نانس الاستثمار الخاص على مصادر التمويل، عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بقروض من الأفراد والهيئات أو الجهاز المصرفي ، بزيادة الإنفاق الحكومي في ظل عجز الموازنة يقلل من الأموال المتاحة لإقراض القطاع الخاص ، كما ترفع من معدلات الفائدة على القروض فتزيد تكلفة رأس المال للمشاريع ، مما يؤثر على الاستثمار الخاص، وهكذا نجد أن للإنفاق الحكومي أثارا تكاملية إيجابية وأخرى تنافسية على الاستثمار الخاص، والتأثير الصافي للإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص هو محصلة القوى المؤثرة في كل اتجاه ، ولا يمكن تجديده إلا بالتحليل القياسي (1) .

(1) - محمد سعيد بسويوي الخوازي، محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975-1997 ، أطروحة دكتوراه دولة في والعلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة قناة السويس ، مصر 2002 ص : 64-163

4- الديون الخارجية : برز كذلك العجز في الحسابي الجاري كأحد أهم محددات الاستثمار الخاص، فالديون الخارجية تعتبر مشكلة مزدوجة التأثير على اقتصاديات الدول النامية، فهي تعد المصدر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية، من آلات ومعدات ومصانع فلا ضرر من نمو الديون الخارجية على الدول إذا ما أحسن استغلال القروض في مشاريع استثمارية مجدية وداعمة للنمو الاقتصادي، وهي الحالة الغالبة في الدول النامية والفقيرة في المراحل المبكرة لعملية النمو الاقتصادي، ولكن عندما يحين موعد سداد أقساط القروض والفوائد عليها فإن ذلك يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار، ويمثل نزيفا على الموارد الشحيحة من النقد الأجنبي الذي يتوفر للدول النامية، وبذلك يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات .

أ - يعتمد حجم الدفعات السنوية لخدمة الديون الخارجية على أسعار الفائدة السائدة عالميا وعلى سعر صرف العملة الوطنية، وأيضا على معدلات التبادل التجاري.

ب - من شأن العجز الكبير من الحساب الجاري من الديون الخارجية أن يفقد الدولة الأهلية للاقتراض في أسواق المال العالمية ، الأمر الذي يضيق على القطاع الخاص فرص الحصول على التمويل اللازم للاستثمار ، ويرفع من تكلفة التمويل الخارجي فيؤثر ذلك سلبا على حجم الاستثمارات الجديدة الممكنة⁽¹⁾.

5- الاستقرار الاقتصادي : يقصد بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والتوظيف الكامل بدون تضخم، والتوازن الاقتصادي الخارجي والتوازن في ميزان المدفوعات .

يعد التغيير في معدل النمو عرض النقود من أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي حيث تنعكس هذه التغييرات على معدل التضخم ومستوى الناتج والعمالة والطلب الكلي ، ومن المتوقع أن يؤدي عدم استقرار معدل نمو عرض النقود إلى زيادة عدم تيقن قطاع الأعمال حول مستقبل الوضع الاقتصادي ، الأمر الذي يدفعهم إلى تأجيل تنفيذ مشاريعهم الاستثمارية، فبسبب الطبيعة غير التراجعية للاستثمار، فإن المستثمرين يفضلون الانتظار لترفع من تكلفة الفرص البديلة للاستثمار كما جاء في دراسة "بندايك" وكما أوضح "جرتين" و "فلانوف" أن خفض معدل نمو عرض النقود في مواجهة التضخم أو العجز المستمر في الحساب الجاري له تأثير سلبي على الاستثمار الخاص من خلال ثلاث قنوات :

(1) - مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سابق : 141 .

أ - تقييد عرض النقود يؤدي إلى زيادة ي سعر الفائدة الحقيقي، مما يخفض المعدل الأمثل للاستثمار .

ب - تقييد عرض النقود يتسبب في نقص الأرصدة المتاحة للبنوك لتوليد القروض اللازمة لتمويل الاستثمار .

ج - قد يتسبب معدل نمو عرض النقود إذا استمر لفترة طويلة إلى نقص الطلب الكلي وتدنيا في مستوى الأسعار مما يسهم في تقليص أرباح المنشآت ، فتقل قدراتها على التمويل الذاتي للمشاريع الاستثمارية ، وبالتالي يؤثر سلبا على إجمالي الاستثمار الخاص .

والمؤشر الآخر الهام لعدم الاستقرار الاقتصادي، هو أرقام العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فوجود هذا العجز يعني وجود تمويلية سالبة (الاستثمار المخطط أكبر من الادخار القومي) لا بد من تمويلها غما بقروض خارجية أو باستثمارات خارجية مباشرة أو بالسحب على احتياطي النقدي للدولة ، وجميعها تعني زيادة فيعرض النقود، وقد برزت أرقام عجز الحساب الجاري كأحد أهم مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي في الأزمة المالية الأخيرة لدول النمو الآسيوي (1) .

6-الاستقرار السياسي : إن توفر الاستقرار السياسي يعتبر كأحد المقومات البيئية السياسية وكعنصر من عناصر

المناخ الاستثماري، فالدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار خاصة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي ، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية المرسومة ، لأنه يفضي بالأمور إلى عدم التأكد وعدم الضمان إزاء المستقبل، ومن جهة أخرى يؤدي عدم الاستقرار هذا برجال الأعمال في الدول النامية إلى توجيه أموالهم إلى مشروعات لا تضيف إلى بناء التنمية أو إلى اكتنازها ووضعها بعيدا عن مجالات الاستثمار

وفيما يتعلق بشأن العلاقة بين الاستقرار السياسي على المستوى التجريبي ، أولت الدراسات لهذه العلاقة بمختلف أشكالها ونتائجها أهمية خاصة، ففي عينة من 28 دولة نامية لدراسة العلاقة بين الصدمات الخارجية و الأمور السياسية والاستثمار الخاص توصل كل من **1992sulo. dani R** ، إلا أن المتغيرات السياسية (درجة تحضير السكان -والحقوق السياسية -والحرريات المدنية) وأظهرت نتائج الدراسة أن المستويات العالية للتحضير تؤثر على الاستثمار، وأن أثر الصدمات الخارجية على الاستثمار يكون كبيرا في الدول ذات الأنظمة

(1) - محمد علي إبراهيم القصاص، فعالية السياسة المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر وأثرها على نشاط البنوك 1982-1992 رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس ، 1995 ص: 31 .

السياسية الأكثر تقييدا، آخذين في الاعتبار أن الحريات السياسية تنخفض عندما تزيد قيمة الحقوق السياسية ، ومن الناحية العكسية فإن زيادة الحريات السياسية يخفض أثر الصدمات الخارجية السالبة .

وفي دراسة عناصر المناخ الاستثماري وأوزانها الترجيحية أظهرت دراسة لـ "RS.BASI"

أن الاستقرار السياسي يؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري بنسبة 63%، وقد قامت "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار" بتصنيف كل من العناصر المحفزة والمعوقة للاستثمار طبقا لبحث قامت به على عينة من المستثمرين في الدول العربية ، إلى مجموعات من حيث أهمياتها في اتخاذ قرار الاستثمار، وقد جاءت المجموعة الأولى للعناصر المحفزة للاستثمار متضمنة تمتع الدولة المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي كعنصر أولي محفز للاستثمار⁽¹⁾ .

7- الاستقرار التشريعي : يعتبر التشريع أداة لترجمة السياسة الاستثمار للدولة أو تعبير عنها في كافة نواحيها الاقتصادية والمالية و الإدارية وغيرها. وتشريعات الاستثمار أما مباشرة وهي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار رأس المال، وأما غير مباشرة وهي التي تتعلق بقوانين النقد الأجنبي وقوانين التصدير و للاستيراد .

ولما كانت الأوضاع التشريعات أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاقتصادي الذي يعمل فيه المستثمر، فإنه في ظل تعاضل حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات الخاصة، جوهريا لتحسين بيئة الاستثمار ، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام الاقتصادي ككل مطلبا جوهريا لتحسين بيئة الاستثمار، ورفع درجة الثقة في جدار النظام الاقتصادي ككل فالحماية القانونية وتسيير المعاملات والإجراءات التي يوفرها الاطار القانوني السليم كلها أمور تشجع على الاستثمار، وتسهم في منح المستثمر الشعور بالاستقرار الحقيقي المطلوب للاستثمار طويل الأجل، فيقدر نجاح الدول في إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية والمتجاوبة مع الأوضاع العالمية، بقدر ما تنجح في الحصول على المزيد من الاستثمارات، وأشارت الدراسات هنا إلى أن البيئة الملائمة للاستثمار يجب أن يساندها نظام سياسي وقضائي كفاء وإلا يكون هناك تضارب في القوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار أو كثرة في تعديلها فضلا عن أن تكون المرنة هي سمة القوانين وقرارات الاستثمار، وعلى ذلك فإن عدم شفافية التشريعات ووضوحها يقلل تحفيز المستثمرين نحو اتخاذ قرارات الاستثمار ، فعدم التأكد من استمرار السياسات وتوقع العدول عن القوانين المطلقة يمثل عاملا جوهريا في إعاقاة التوسع الاستثماري ، كما أن عدم الاستقرار

(1) - محمد نظير محمد سيوي ، دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة على قطاع قطاع الصناعية في مصر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس 1986، ص: 317 .

التشريعي يجعل المستثمرين يترددون في الاختيار ما بين القيام باستثمارات جديدة أو الاتجاه نحو المشروعات ذات العائد الكبير والسريع⁽¹⁾.

8- البنية التحتية المادية الاجتماعية : تشمل البنية التحتية المادية والاجتماعية لدولة ما (الطرقات والطاقة والموانئ والاتصالات إضافة إلى التعليم الأساسي والصحة و التكوين) وتعزيز هذه الخدمات الأساسية فائدة مزدوجة في تحسين معيشة الفقراء بصورة مباشرة وتمكين نمو الشركات وتوسعها .

تؤدي الطرقات ذات النوعية الرديئة إلى منع المنتجين الصغار من دخول الأسواق الإقليمية وإلى إقبال المنتجين الكبار بعبء مشاكل نقص في المدخلات الأساسية، أما البنية التحتية التي تتم صيانتها بشكل جيد، فمن شأنها تعزيز التجارة عبر تسريع عملية نقل السلع والمواد الخام وتأمين استدامة الإنتاج المكثف للطاقة وتأمين الاتصالات في الوقت المناسب ، ولذلك صار ضمان الاتصال عبر تقنية المواصلات والمعلومات أمر بالغ الأهمية في السنوات الأخيرة، وقد ساعد في تجاوز بعض العوائق التي تسببها البنية التحتية المادية غير المناسبة وتشكل إمكانية الوصول الفعال إلى المعلومات بوضوح جزءا من المتطلبات الأساسية للبنى التحتية الخاصة بالأنظمة الاقتصادية العصرية .

فمستويات الاستثمار العالية في رأس المال البشري ، ولا سيما على صعيد التعليم والصحة وترسيم الدعائم لنمو القطاع الخاص، والقوى العاملة السليمة والمتعلمة، وهي قوى عاملة منتجة، ولذلك فإن الاستثمارات في مجال الصحة يجب أن تشمل القطاعين الخاص العام على السواء ، وان تعزيز البنية التحتية الاجتماعية و ضمان استفادة ذوي الدخل الأدنى من خدمات تعليمية عالية النوعية وبكلفة معقول هو أساس مهم لتنمية القطاع الخاص.

9- حكم القانون : يعني حكم القانون أن قرارات الحكومية تتم وفقا لمجموعة من القوانين المكتوبة التي من شأن كل مواطن اتباعها، وتشكل القوانين أساسا جوهريا لبناء قطاع خاص راسخ ، فمن دون إطار قانوني شفاف وسلطة قضائية عادلة ونظام إداري منصف، تهدم المساعي الأخرى التي تهدف إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص، حتى أنها قد تخلف تبعات سلبية بالتالي، يتعين على الحكومات الوطنية وضع القواعد ، أي وضع نظام يساهم في تخفيض تكاليف العمليات يجعلها قابلة للتنفيذ، فالأنظمة القانونية والإدارية تؤثر على كيفية إجراء العمليات إضافة إلى الأنظمة المتناقضة تجعل ممارسات الأعمال الرسمية صعبة وتدفع بالشركات إلى إن تصبح أو تظل غير رسمية، ربما يكون هو الضحية الأولى في غياب تطبيق القانون، ويظهر في إحدى التقديرات أن 80% من المسائل

(1) - مولاي لخضر بونوة شعيب ، مرجع سابق ص 143 .

القانونية التي تواجهه الـغـر تعالج من خلال أنظمة شائعة أو غير رسمية ، وغالبا ما يلقي اللوم على الفساد، وبحسب تقدير البنك الدولي و يمكن للفساد أن يخفض نمو الدول 0.5% إلى 1% في السنة (1) .

المطلب الثالث : مسار القطاع الخاص في الجزائر

إن الواقع بين أن الدولة وعلى كل المستويات ومن خلال قطاعها العام، قد ساهمت في تطوير القطاع الخاص وذلك بتوفير كل الشروط الضرورية لإنجاحه ، مما أدى إلى إظهاره كقوة اقتصادية، ولكن دون المساهمة الفعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذه الوضعية تعود في الأساس إلى مجموعتين من الأسباب .

المجموعة الأولى : وتمثل خاصة في التناقضات العديدة بين القوانين الخاصة بالاستثمار الخاص والخطاب الرسمي للسلطة، وكذا غموض وتضارب القوانين فيما بينها، مما أدى تطور القطاع الخاص في إطار غير شرعي وبالتالي عدم التحكم فيه، لذلك غالبا ما نجد صعوبة في الإحصاءات المتعلقة بالقطاع الخاص ، لأنها لا تدل على الحجم الحقيقي لهذا القطاع، فعدم وجود سياسة واضحة في مجال الأسعار وضعف الجهاز البنكي الذي لا تتعدى وظيفة الميدانية ووظيفة الصندوق ، كلها عوامل سمحت لإعطاء فرص عديدة للقطاع الخاص بأن يتطور بدون توجيه وبدون فعالية، متعمدا على المشاريع الاستثمارية الأكثر ربحية .

إن تطور القطاع الخاص قد تحقق في الأول في إطار يتصف بالتناقضات، فمن جهة تصريحات رسمية تركز على العدالة الاجتماعية وتظهر القطاع الخاص كمستغل، ومن جهة أخرى قوانين مشجعة لمساهمة القطاع الخاص في التنمية، فعندما أعلن عن القانون الأول للاستثمار كان التناقض واضح ما بين التشجيعات والتسهيلات الممنوحة في إطار هذا القانون والتصريحات الرسمية لوزير الاقتصاد وكذا قانون استرجاع أملاك الدولة .

فالغموض السياسي الذي كان سائدا في تلك المرحلة لم يشجع القطاع الخاص لا الأجنبي ولا المحلي على الاستثمار، فكانت النتيجة ميلاد مشروعين معتمدين فقط، وعندما أعلن عن القانون الثاني للاستثمار، كان التناقض واضحا أيضا بين ما يمنحه هذا القانون من تسهيلات إدارية و تشجيعات مالية، والواقع المتمثل في التأمينات والثورة الزراعية والتأكيد على مبدأ العدالة الاجتماعية والبناء الاشتراكي، والنظرة للخواص على أساس إنهم مستغلون وإنهم امتداد للرأسمالية العالمية (2) .

(1) – <http://www.arab-api.opi.org/conf-0309/pdf: p31> .

(2) – زرقين عبود ، جباري شوقي، دور القطاع الخاص في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر- للملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول 20-21 نوفمبر 2011 كلية العلوم الاقتصادية جامعة جيجل ص: 844 .

لذلك كان الواقع تهميش القطاع العام خاصة الصناعي قد جعل الاهتمام ينصب على القطاع الخاص الفلاحي من ناحية الدراسة، فجاءت معظم الدراسات بعد الاستقلال وحتى منتصف السبعينات لتناول بالدراسة والتحليل للقطاع الخاص الفلاحي، ولم تهتم بالقطاع الخاص الصناعي ماعدا بعض العمليات الإحصائية من طرف وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، لأنه كان ينظر للصناعة و كأنها محتكرة من طرف القطاع العام، لكن رغم هذا فالقطاع الخاص لم يساير الكتابات والتصريحات، فلقد كان حيوي ونشط وتطور بسرعة، ففي فجر الاستقلال كانت هناك حوالي 50 مؤسسة خاصة تشغل كل واحدة منها أكثر من خمسة عشر عامل، وصل هذا العدد سنة 1971 إلى حوالي 800 مؤسسة صناعية معتمدة بصفة رسمية أي أنها خضعت لدراسة مسبقة من طرف اللجنة الوطنية أو اللجان الجهوية المنشأة لهذا الغرض .

كما أن إحصائيات سنة 1982 وهي سنة صدور القانون الثالث للاستثمار، تبين بأن القطاع الخاص يملك حوالي 5000 مؤسسة صناعية و 7000 مؤسسة بناء وأشغال عمومية .

أغلب هذه المؤسسات، أي أكثر من 92% أنشأت دون دراسة مسبقة من طرف اللجنة الوطنية للاستثمار، أو أن اللجان الجهوية التي ينص عليها القانون الثاني للاستثمار لسنة 1966 .

ولقد عرفت الجزائر في الفترة 1967-1970 حركة واسعة في إنشاء المؤسسات الصناعية الخاصة، فبعدها كان عددها حوالي 50 مؤسسة في بداية الاستقلال وصل العدد لى 200 مؤسسة في بداية السبعينات، تشتغل خاصة في فروع النسيج والأحذية والغذاء والأثاث أي أن أهمها موجودة في فروع الاستهلاك النهائي، دون الإشارة إلى ما إذا كانت هذه المؤسسات قد نشأت وفقا للقوانين وبالاعتماد الرسمي من طرف اللجان المكلفة بذلك ، لكن يظهر من خلال الإحصائيات الرسمية أن هذه المؤسسات لم تنشأ كلها وفقا للقوانين ، وهذا راجع في الأساس إلى الغموض السائد رغم أن القانون الثان يعطي الضمانات الكافية للخواص المستثمرين في الفروع الإنتاجية الخاصة (1) .

وابتداء من السبعينات تغيرت الأوضاع وبدأ التدهور الخاص من سنة 1971 من جراء عمليات التأميم والثورة الزراعية والتسيير الاشتراكي للمؤسسات ، بدأ القطاع الخاص يوجه استثماراته إلى قطاعات أخرى خاصة قطاع البناء والأشغال العمومية، وأصبح القطاع الخاص الصناعي لا يشغل أكثر من 10% من مجموع عمال القطاع الخاص ، نظرا إلى تخوفه من التأميم لأن مخاطر التأميم كانت أقل في القطاعات الأخرى .

(1) - زرقين عبود ، جباري شوقي ، مرجع سبق ذكره ص 844

ولقد كان ينظر للمستثمر الخاص في فترة السبعينات على أساس أنه مستغل في علاقاته بالخارج، وبدأت حملة كبيرة ضد الملاكين الكبار والمضاربين، فكانت النتيجة انخفاض ملحوظ في الاستثمارات الخاصة في الفترة 1972-1978 حيث بلغ عدد المشاريع المعتمدة في هذه الفترة 192 مشروع⁽¹⁾.

كما أن من أهم النتائج تأميم المصالح الأجنبية والشروع في تطبيق الثورة الزراعية، إة تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج بعدة طرق غير شرعية، مما حتم على الدولة وضع القطاع الخاص تحت المراقبة شبه رسمية، وهذا بإنشائها في كل فرع من فروع النشاط الاقتصادي شركة وطنية مسيطرة عليه، وبالتالي تراقب شركات او مؤسسات القطاع الخاص من حيث تموين بالمواد الأولية والتجهيزات الضرورية لعملية استغلال، لقد كان لهذه الشركات الوطنية صلاحيات كبيرة في اطار احتكار الدولة للتجارة الخارجية، رغم كل هذا فالقطاع الخاص بقي ينشط في الفروع التي تتطلب رأسمال كبير وتكنولوجيا متطورة.

فمساهمة الدولة في النتائج التي حققها القطاع الخاص كان من خلال عدم الفصل بوضوح في مشاركته في التنمية، وكذا التناقضات العديدة التي كانت تطبع كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فرغم تطور القطاع الخاص إلا أن كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فرغم تطور القطاع الخاص إلا أن هذا التطور أن عشوائيا وبدون تخطيط، في الوقت الذي كان يمكن الاستعانة به وباستثماراته خاصة الصناعية ومؤسسات كبيرة الحجم وفي قطاعات تساهم فعلا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾.

وتبين من الإحصائيات المتوفرة لدينا من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أن وتيرة تقديم المشاريع الاستثمارية لم تعرف استقرارا إذ عرفت ثلاث مراحل أساسية :

المرحلة الأولى الممتدة من سنة 1993-1994 إلى غاية سنة 2000 تميزت بارتفاع كبير في عدد التصاريح المقدمة للوكالة، إذ ارتفعت التصاريح من 694 إلى 13105 تصريحاً قدرت قيمتها الإجمالية وبقيمة إجمالية تقدر ب 798 مليار دج، وقد بلغت أعلى قيمة لها سنة 1998 ب 912 مليار دج.

وشهدت المرحلة الثانية التيسر امتدت ما بين سنتي 2001-2005 (أي بعد القانون الجديد للاستثمار سنة 2001) تراجعاً في عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة، إذ وصلت إلى 2255 مشروعاً فقط سنة 2005.

(1) - زرقين عبود، جباري شوقي مرجع سبق ذكره ص 845

(2) دريوش محمد الظاهر، لوصيف عمار، تقييم تجربة القطاع الخاص في الجزائر -الملتقى الوطني الأول حول : دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول 20-21 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية جامعة جيجل، ص: 181.

أما المرحلة الثالثة الممتدة من 2006 إلى غاية 2010، قد سجلت ارتفاعا ملحوظا في نسبة 2006 لتصل إلى 6975⁽¹⁾، وبلغت سنة 2007 أكثر من 11363 مشروعا لتصل إلى 16823 مشروعا سنة 2008 كأعلى نسبة .

وفي تصريح للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار أن عدد مشاريع الاستثمار الخاص المحلي المسجل بين سنتي 2002 و 2010 بلغت 67808 مشروعا ، بينما عدد المشاريع الاستثمارية الخاصة الأجنبية خلال نفس الفترة 528 مشروعا ، مما يعكس رغبة الجزائر في تشجيع الاستثمار المحلي ⁽²⁾ .

المجموعة الثانية : وهي مجموعة الأسباب التي نسبها إلى القطاع الخاص نفسه، والتي تتمثل خاصة في قلة الإمكانيات ، وكثرة المخاطر وهذا ما تدل عليه المبالغ التي ترصد لاستثمار المشروع الواحد والحجم الصغير للمؤسسة، ونقص التجربة نظرا لأصلهم الاجتماعي والمهني، قد يكون من بين العوامل التي لم تحفزهم على الاستثمار الصناعي، وحتى عندما يدخلون إلى القطاع الصناعي فإنهم يتجهون إلى الفروع السهلة وقليلة المخاطر .

ونتيجة لسعيهم للحصول على أرباح كبيرة قد تصل إلى 100 مرة من رأس المال المستثمر يجعلهم يوجهون استثماراتهم نحو الفروع السهلة في الإنجاز ولا يراعي لا تتطلب يد عاملة مؤهلة، وكذا عدم المساهمة في سياسة التوازن الجهوي بتوطين استثماراتهم في المناطق الشمالية وخاصة الساحلية، أضف إلى هذا كله الاعتماد الكلي على الدولة لإنجاز مشاريعهم ، فمن قطعة الأرض التي تسلم بأسعار رمزية إلى قروض الاستثمار واستيراد التجهيزات وقروض الاستغلال وتوفير المواد الأولية والنصف مصنعة بأسعار مدعمة ⁽³⁾ .

المبحث الثالث : المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر

على الرغم من الجهود التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار وذلك من خلال القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات المحلية الأجنبية إلا أن الواقع العملي بوضع الجزائر في المؤشرات الدولية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون نمو الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية،

⁽¹⁾ ناجي بن حسين ، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ، مجلة العلوم مجلة الانسانية قسم البحوث الاقتصادية العدد 31 جوان 2009 ص:62 .

⁽²⁾ www.andi.dz ANDI NEWS ; N° 5-N° 7 .

⁽³⁾ درويش مجد الطاهر، لوصيف عمار ،مرجع سبق ذكره ص: 182

المطلب الأول : المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر

ويمكن إجمالاً تصنيف تلك المعوقات فيما يلي :

أولاً - مشكلة التمويل ومزاومة القطاع العام للقطاع الخاص :

يعتبر مؤشر نصيب القروض الموهبة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام أحد الدلالات على مدى مزاومة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل الكافي⁽¹⁾ .

امل عند تحليلنا نسبة التغير السنوية للقروض الموجهة للقطاع الخاص بين سنتي 2002 و 2005 سنجد انها عرفت ارتفاعاً هاماً، حيث تجاوزت 63% في سنة 2003 كما بلغت النسبة 30% في سنة 2005 بينما سجل بقطاع العام تراجعاً بنسبة 3% في سنة 2003 وبشكل عام نلاحظ تقدماً ملموساً للقطاع الخاص وتراجعاً للقطاع العام

أما بالنسبة للقروض الموجهة إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج الداخلي الخام قد تضاءلت، اذا انتقلت من 6% في سنة 1998 إلى حوالي 12% في سنة 2005، وتبقي هذه النسبة ضعيفة اذا ما قورنت بالدول الأخرى ذات الدخل المتوسط والتي تصل فيها إلى 40% أو في الدول المجاورة حيث تصل إلى 56% في المغرب و 61% في تونس

ثانياً- المعوقات الإدارية والتنظيمية : يواجه الاستثمار الخاص في الجزائر عدة مشاكل وتنظيمها أهمها :

- تعقيد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور ب 14 إجراء يستغرق 11 يوماً ولا تكلف سوى 9.3% من دخل الفرد .
- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار، حيث أشار رؤوس المؤسسات في التحقيق الذي أجرته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، ومع عدد المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية إلى عدم توفر خدمات الماء والكهرباء والغاز وخطوط الهاتف وقنوات الصرف المياه في مواقع الاستثمار .

- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية، وعم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجالات للتلاعب والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على البيئة الاستثمارية، وقد عبر المستجوبون في دراسة أعضائها البنك

(1) - صديق مليكة ، برامج الاصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية -حالة الجزائر -أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2007، ص :

الدولي سنة 2003 حول المناخ الاستثماري في الجزائر، أن مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة من ضمن 18 عاملا مقيدا أو معيقا للاستثمار⁽¹⁾.

ثالثا - مشكل العقار الصناعي : يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، وقد توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، فصعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري، بالإضافة إلى الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة، وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية كلها تعيق نمو القطاع الخاص في الجزائر .

ومن جهة أخرى أظهرت نتائج التحقيقات المنجزة حلو مسألة العقار في الجزائر، إلى وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة، حيث يوجد حوالي 30% من المساحة الكلية المتوفرة غير مستغلة، وقد بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 81 مليون م² ، بينما يبلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م² ، ولهذا تبين إن الأزمة ليس في نقص العقار بقدر ماهي مشكلة فساد وضعف التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي .

رابعا - مشكلة الفساد : يعتبر الفساد ظاهرة عالمية وتقلص من فعالية الاستثمار الخاص، فقد صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر "مدركات الفساد " لسنة 2007)، أما تونس فاحتلت المرتبة 63، والمغرب المرتبة 76 ، وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر، إلى أن 34.3 % من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 7% من رقم أعمالهم في شكل رشاوى لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات⁽²⁾ .

خامسا - مشكل القطاع الموازي : في الجزائر عدت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع ، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، أي 10% من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري، وأكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية، ويبلغ حجم الاقتصادي غير الرسمي 34.1 % من الناتج الخام خلال فترة (1999-2000) وذلك حسب تقديرات البنك الدولي، و هي نسبة مرتفعة جدا تؤكد عدم تحكم السلطات الاقتصادية في هذه الظاهرة نتيجة التساهل في معالجة هذا الملف، وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي

(1) - ساعد بوروي، الممنوح للاستثمار الأجنبي المباشر في دولة المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة 2008 ص: 163

(2) - صديقي مليكة، برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات الاقتصادية الانتقالية-حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2007 ص

من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا ، وان المنتجين الخواص الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق⁽¹⁾ .

المطلب الثاني: السياسات المقترحة لتنمية القطاع الخاص علي ضوء بعض الدراسات والتجارب الدولية

الفرع الأول :السياسات الداعمة للقطاع الخاص في دول شرق آسيا :

اسهم نجاح التجربة الآسيوية في التنمية والنتائج المبهرة التي حققتها هذه الدول في ظهور كم ضخم من الدراسات لتحليل أبعاد السياسات الداعمة لدور القطاع الخاص في التنمية في هذه الدول فيما يلي :²

1 - استقرار السياسات الاقتصادية الكلية :

استطاعت الدول الآسيوية المحافظة علي معدلات منخفضة ومعتدلة للتضخم والتحكم في عجز الميزانية والرقابة علي المديونية الخارجية وكذلك المحافظة علي استقرار سعر الصرف , وكان لهذه السياسات دورا هاما في خفض التشوّهات في الأسعار الناتجة عن التضخم فضلا عن تحقيق الاستقرار في أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الصرف .

2- تشجيع الصادرات :

أتاح الاستقرار الاقتصادي الكلي لدول شرق آسيا الفرصة لدعم صادراتها إلا أن هذه الدول قد دعمت ذلك بتوفير حوافز للتصدير وذلك بالتنسيق مع حماية معتدلة ومتنوعة للأسواق المحلية وتتضمن حوافز التصدير التي استخدمت بكفاءة في هذه الدول تسهيل الائتمان للتصدير , الإعفاء الجمركي علي الواردات للمصدرين مما أسهم في رفع كفاءة الاستثمار والجدوى الاقتصادية.

3-العدالة في توزيع الدخل :³

تم تدعيم السياسات الاقتصادية السليمة في دول شرق آسيا من خلال سياسات ناجحة لتوزيع الدخل وقد اعتمدت هذه السياسات علي مبدأ المشاركة في النمو الذي يهدف إلى أفنّاع الطبقات الأقل دخل إن النمو لن يكون علي حسابها وشملت السياسات دعم المزارعين وتوفير الإسكان للعمال في المناطق الصناعية .

(1) - ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر دول المغرب العربي (الجزائر- تونس- المغرب) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة 2008 ص 163 .

2- يمن مجّد حافظ الحماقي ،اطار عام للسياسات الداعمة لدور القطاع الخاص في التنمية والتشغيل في الوطن العربي ,المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل الرباط , المملكة المغربية . 21-23 أكتوبر تشرين الاول 2008) منظمة العمل العربية , 2008

3 نفس المرجع السابق ص 25

4- دعم التقدم الفني والتطوير التكنولوجي :

يعتبر التقدم الفني ركيزة أساسية للتنمية وقد نجحت الدول الآسيوية في دعم هذا التقدم وكذلك حيازة التكنولوجيا المتقدمة وتطويرها مما أسهم في تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد , وكان التعليم دورا هاما في هذا المجال كذلك تم استخدام الحوافز لتشجيع التطور التكنولوجي .

5- تحقيق الكفاءة في استخدام رأس المال البشري :

نجحت الدول الآسيوية في تحقيق الكفاءة في استخدام رأس المال البشري وأعتمد هذا النجاح علي دعم كفاءة سوق العمل وقد ساعد علي ذلك العديد من العوامل من أهمها :

- انخفاض معدل النمو السكاني : ما اسهم في خفض نسبة الإعانة وكذلك انخفاض عدد الداخلين الي سوق العمل هذا بالإضافة إلى انخفاض أعباء الدولة في الأنفاق علي التعليم والصحة.
- ارتفاع كفاءة التعليم : حيث ساعد سياسات توزيع الدخل في زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم هذا بالإضافة إلى نجاح الدول الآسيوية في زيادة كفاءة الخدمة التعليمية مما انعكس علي مهارات الخرجين
- تحقيق المرونة في سوق العمل : استطاعت الدول الآسيوية توفير آليات الربط بين الفرص الوظيفية وتحسين وتطوير التدريب ليواكب التطورات التكنولوجية .

الفرع الثاني :دراسات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة:

قد حددت دراسات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP عددا من القضايا والتي تحد من تطور قطاع خاص جيد يمكن تلخيصها بما يلي :¹

- إن منح الاحتكارات للمؤسسات الحكومية لتنفيذ بعض المشاريع والبرامج يعيق وبشكل واضح تطوير القطاع الخاص فالعديد من الأمثلة حول عدم الكفاية وسوء استخدام التمويل المحتكر من قبل الحكومات في التسويق الزراعي , التعدين , الصناعة , وسائط النقل الداخلي والخدمات العامة تشير إلى عجز الإدارة الحكومية في إنجاز تلك المشاريع والتي قد يكون من الأجدر تركها أو ترك البعض منها للقطاع الخاص.

¹ د/ زهير عبد الكريم الكايد : الحكمانية قضايا وتطبيقات , المنظمة العربية للتنمية الادارية , 2003,ص156

- حيثما لا يكون هناك محددات قانونية علي الدخول والمشاركة, نجد أن المعوقات البيروقراطية غالبا ما تكون موجودة ومثل تلك المعوقات تشمل مثلا التحكم بالأسعار, التقييد علي استخدام العمالة الخارجية بشكل عام.
- ان عدم توفر التمويل يعتبر عائقا لنمو القطاع الخاص, وبشكل خاص للمشاريع الصغيرة و متوسطة الحجم.
- السياسات العمالية والتي في بعض الحالات لا تزود أصحاب العمل بالمرونة الكافية, وبشكل خاص في حالات مناقشة الأجور.
- التحكم بالأسعار وتحيدها والذي يضر بالمنتجين المحليين والتقليص من ربحيتهم أن تأثيرات هذا التحكم تبدو جلية في القطاع الزراعي.
- المغالاتي نسب التعريفات المفروضة علي المنتجات ذات القيمة المضافة المتدنية والتي تعمل علي الحد من المنافسة وتقليص مستوي الكفاية ونوعية المنتجات.

ان تلك الممارسات تكاد تكون موجودة بشكل أو بآخر في العديد من الدول النامية والتي تعيق والي حد كبير من نمو القطاع الخاص, ونتيجة لذلك فان تحقيق التنمية الشاملة وإدامتها يصبح أمرا صعبا في غياب الحكومة الجيدة.

الفرع الثالث: دراسات البنك الدولي :

يقوم البنك الدولي بإجراء الإستقصاءات حول القطاع الخاص في الدول المقترضة لتقييم الأطر العامة للمؤسسات والسياسات التي تحكم عمل نشاطات القطاع الخاص وقد تم تقييم القطاع الخاص في (24) دولة.

أظهرت تلك الاستطلاعات المحددات علي القطاع الخاص, مثلما أبرزت معلومات تفصيلية عن محددات دقيقة مثل القدرات علي الدخول للتمويل, عوائق البنية التحتية ونقاط ضعف التشريعات, وتحديد مجالات حيث تكون الإصلاحات المؤسسية قادرة علي تحسين بيئة العمل.

إن النتائج لتلك الاستطلاعات بغاية الأهمية لتطوير الأطر العامة للمؤسسات والسياسات التي يمكن لها أن تدعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص فنتائج تسعة استطلاع منجزة حديثا تشير الي ما يلي :¹

- في دول تواجه مشاكل اقتصادية كلية جادة فان الضخم وعدم استقرار السياسات تكون أعظم التحديات لنشاط الأعمال فارتفاع الضرائب وأسعار الفائدة تكون أيضا من المشاكل الكبيرة, ورغم أن حرية الدخول الي

¹ نفس المرجع السابق ص 65

التمويل ليست المعضلة الكبيرة، إلا أن الاستطلاعات تقترح بأنها ذات تأثير علي المنشأة الصغيرة بشكل أكبر من المنشآت الكبيرة .

-من ضمن العوائق التشريعية التي يواجهها قطاع الأعمال فان الضرائب والتشريعات والعمليات تعتبر الأكثر ثقلا حيث أوردت الاستطلاعات بأن كلفة الالتزام بالتشريعات تكون عالية، في واحدة من الحالات وتأخذ أكثر من 26% من وقت الإدارة العليا لعمليات لتسجيل وجدت بأنها تأخذ وقتا طويلا وكلفة عالية.

-إن الفشل في البنية التحتية العامة، يعتبر مشكلة كبيرة وان مشاكل البنية التحتية تبدو أن تكون قطاعية، رغم أن المنشآت الكبيرة في أي قطاع أكثر استعداد علي تحمل كلفة فشل البنية التحتية من المنشآت الصغيرة.

-إن اعتبارية الحكومة وقلة القدرة علي التنبؤ في السياسات الرسمية لا يشجع علي الاستثمارات الطويلة المدي .

-تقييم المدي الذي تؤثر فيه القيم التقليدية علي الاتجاهات نحو الخدمة المدنية .

خلاصة الفصل الثاني

شهدت الجزائر توجها واضحا نحو ترقية القطاع الخاص المحلي والأجنبي وإشراكه في إحداث التغيير المنشود وتحقيق النمو المرتقب، خاصة في ظل الظروف التي مرت بها الجزائر في فترة الثمانينات ، إلا أنه ورغم سياسة الانفتاح وجهود التحفيز وإجراءات تهيئة بيئة الاستثمار، لا يزال حجم الاستثمار الخاص في الجزائر ضعيفا ومحدودا ، نتيجة التناقض وعدم وضوح القوانين المتعلقة بترقية الاستثمار ، والواقع الذي يؤكد وجود عدة عوامل تحول دون توسع القطاع الخاص، فالمحيط الاقتصادي لم يهيئ بالطريقة التي تلائم تطور القطاع الخاص علاوة على المناخ الاقتصادي الذي ساهم في عرقلة مشروع الخصخصة .

فالجزائر ورغم تمكنها من التوازنات الاقتصادية الكلية التي تعتبر شرطا أساسيا في عملية تطوير الاستثمار، إلا أن ذلك لا يكفيها في ظل وجود العراقيل المتعلقة بالعقار والبيروقراطية ومشكلة المنافسة الغير شرعية ، التي أجبرت المستثمرين على التوجه نحو الاستثمارات الأكثر ربحية وأقل مخاطر .

لذلك أضحى لزاما على الجزائر توفير بيئة استثمار أكثر تهيئة وإصلاحا من حيث تكييف الإجراءات والتي تلائم تطبيق القانون ، كل ذلك يتطلب معرفة الآلية والقوى التي تدفع القطاع الخاص للاستثمار ، وترجمتها إلى نموذج كمي يعكس التدخلات بين مكوناته ، ويمكن استخدامه في عملية الاستشراف المستقبلي وتقييم البدائل المتاحة لصناعة القرار في البلاد .

الفصل الثالث

العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص

تمهيد :

حظي موضوع العلاقة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير من قبل الحكومات في مختلف دول العالم بعد أن اتضح بأن عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي تعتمد علي حشد وجمع كافة امكانيات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص لتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولي انشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها بعد أن واجهت التنظيمات المؤسسية المنفصلة والمستقلة قطاعيا تحديات وصعوبات في تحقيق الأهداف التنموية بالمستويات والطموحات المستهدف لذلك تسعى الحكومات الي تبني نظم الشراكة التي تساهم فيها كافة قطاعات المجتمع في توجيه وإدارة وتشغيل المشاريع والإعمال وتطويرها وتنميتها من اجل خدمة أغراضها علي أساس مساءلة شفافة ومنفعة متبادلة.

لا يقتصر أمر ضمان نجاح العلاقة علي التشريعات والأنظمة فحسب وإنما لابد من خلق روابط ناجحة بين أطراف عقود العلاقة فكلاهما له أبعاد متعددة ذات جوانب إدارية وقانونية واقتصادية واجتماعية تلتقي في نقاط مشتركة مستندة إلى مبادئ الشفافية والإفصاح.

وسيتم التعرض في هذا الفصل إلى العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر

وسيكون تتابع الفصل كآلاتي :

- المبحث الأول : العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص
- المبحث الثاني : دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية
- المبحث الثالث : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر

المبحث الأول: العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص

بعدما تم التطرق إلى مختلف الجوانب التعريفية بعملية العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص أردت أن أخصص هذا المبحث ولو بصورة موجزة إلى المقارنة بين أداء القطاعين وإلى كذلك لأهم الأساليب والجوانب الاقتصادية والاجتماعية للقطاعين.

المطلب الأول: المقارنة بين أداء القطاع العام والقطاع الخاص

إن لنتيجة تراجع مستوى الأداء والكفاءة الاقتصادية لمشاريع القطاع العام، وأثر ذلك في النمو الاقتصادي وظهور الاختلالات في الاقتصاد الوطني، بدأت الدعوة إلى التصحيح الهيكلي وإعادة الهيكلة والتحول إلى اقتصاد السوق، فكان لا بد من إعادة النظر في توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، والتحول من نموذج تنموي شمولي مخطط إلى آخر يعتمد على آلية السوق تتطلب تصحيحات هيكلية في الاقتصاد الوطني. (1) وتختلف طبيعة القطاع العام عن طبيعة القطاع الخاص في عدد من النواحي أهمها

الفرع الأول: طبيعة الأهداف في كل من القطاعين :

فقد أبرزت الدراسات والتجارب، أن التوجهات الاقتصادية للقطاع العام يسودها في معظم الأحيان تذبذبات تعكس غموضاً في الأهداف، ناتجاً عن عدم الوضوح في التوجه لدى المسؤولين، مما ينتج عنه ضعف في الإدارة، يتجسد في آثار سلبية على مسيرة القطاع العام، وعلى عكس ذلك، يتسم القطاع الخاص بالوضوح في الأهداف، إذ أن هم المؤسسات الخاصة هو تحقيق الربحية، والمحافظة على السوق، والاستمرارية . ويساعد هذا الوضوح المسؤولين على إعداد برامجهم بدقة أكثر، الأمر الذي يساعد على نجاح الإدارة .

وعلى مستوى ثاني، نجد أن الكثير من المؤسسات العامة تكلف بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إلا أنه يصعب في العادة التوفيق بين أهداف الكفاءة الاقتصادية وأهداف العدالة الاجتماعية . وقد أدى هذا إلى حدوث غموض في الإدارة وتضخم هيكله الوظيفي . الأمر الذي أدى إلى تدهور أوضاع تلك المؤسسات العامة، إلى درجات ساهمت إلى حد كبير لتبني الخصخصة لإيقاف النزيف الاقتصادي الذي تمخضت عنه تلك السياسة .

¹ - مصطفى محمد العبد الله : الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية . مركز الدراسات الوحدة العربية (1999) ص 45.

ومن جانب ثالث، فإن تعدد فئات المنتفعين من السياسة الاقتصادية الكلية، واختلاف مصالحهم، يزيد عن غموض الأهداف وضعف الإدارة، كما أن ضعف السلطة المعنوية للمسؤول الحكومي، قد يدفعه إلى الغموض والتذبذب في تسيير وتطبيق السياسة الاقتصادية، للتقليل من التصادم ثم المسائلة .

1- الضوابط والحوافز :

إن المؤسسة التي تعمل في سوق سلع تنافسي، لديها حوافز لتخصيص الموارد بكفاءة، لكي تتفق تكاليف إنتاجها مع سعر السوق، وإذا كانت تضع في حساباتها وجوب تجنب الإفلاس . فلا بد لها من تحقيق الكفاءة الإنتاجية أيضا . وفي المقابل، إذا كانت المؤسسة لا توجه منافسة مباشرة للسلع والخدمات التي تبيعها، فعندها سوف تحدد أسعارا أعلى لمنتجاتها من تكاليف الإنتاج. وبالتالي فهي لا تحقق كفاءة تخصص الموارد، كما أن الضغوط الناجمة عن خشيتها من الوقوع في الإفلاس سوف تخف، وبالتالي سوف تتنافس من تحقيق كفاءة الإنتاج .

2- الأداء الاقتصادي :

في كثير من الأحيان كان أداء المؤسسات العامة مخيب الآمال، وكان يحكم عليها بأنها أقل عطاء من المؤسسات الخاصة، وهذا بالرغم من الامتيازات والصلاحيات التي كانت تقدم للمؤسسات العامة كالتسهيلات في عملية الاستيراد والإعفاءات من الرسوم على الاستيراد... وهذا بالإضافة الحصول على الموارد المالية المطلوبة بكل سهولة لتغطية تكلفة ما، عوض مؤسسات القطاع الخاص التي تجد عراقيل بيروقراطية في استيراد أو تصدير سلعا، ومراقبة من طرف المساهمين في كيفية إنفاق الإيرادات العامة، وهذا ما أجبر هذه المؤسسات لتحسين مستوى أدائها .

3-القرار بالإفلاس :

إن السوق المتنافسة تقرر الصناعات الغير الفعالة بإفلاسها، مما يجبر مديرو القطاع الخاص أن يكونوا أكثر فعالية، وإن حضور المؤسسات العمومية وجها لوجه أمام الخسائر المالية وسهولة تغطية هذه الخسائر من خلال التحويلات المالية للحكومة، هذا العامل الأخير لا يشجع مديرو هذه المؤسسات على تحسين أدائها أو النتيجة، لأن المؤسسات الغير فعالة والمفلسة تبقى في السوق مهما كانت نتيجتها أو أدائها .

¹ - مصطفى محمد العبد الله: مصدر ذكر سابق ص 45.

4-الصعوبات البنكية :

تقوم البنوك بوضع عراقيل وصعوبات لمديري المؤسسات الخاصة قبل تقديم القروض اللازمة لتمويل تلك المشاريع الخاصة، فتقوم البنوك بمراقبة أداء هذه المؤسسات بعد العقد من أجل سداد المستحقات المالية، فتعمل على التهديد بتوقيف الكربونات المستقبلية في حالة عدم السداد في فترة زمنية معينة تكون غالباً محددة، أو ترفض تجديد العقود، مما يجعل ويظهر مديرو هاته المؤسسات للتسيير الحسن للموارد المالية .

وأما المديرون في المؤسسات العامة لا يخضعون لنفس الصعوبات والشروط، فالحكومة تدعم وتساعد واجبات ومتطلبات هذه المؤسسات، وبوجود المؤسسات المالية للقطاع العام تسمح للمديرين بتجنب تلك العراقيل التي يتحملها المديرون أو المديرون في القطاع الخاص .

5-المرتبات والمكافآت :

في المؤسسات التابعة للقطاع الخاص تكون هناك علاقة مباشرة بين أداء المؤسسة وهيكل الأجور ومنظور المدير، فعندما ينجح المدير سيكافأ من خلال زيادة الأجور، وتقسيم الأرباح، لكن عندما يكون أداء المدير غير ناجح ويحقق الخسارة، فقد يحكم عليه بفقدان منصبه كمسير ففي الحالة الأولى، فأجر المسير قد يرتفع من السوق، كمكافأة مقدمة من مؤسسات أخرى، وأما في الحالة الثانية، في حالة فقدان المنصب فإنه يكون من الصعب إيجاد منصب آخر في مؤسسات أخرى، وأما في المؤسسات العامة، وفي الحالة العامة، لا يوجد علاقة بين أداء المؤسسة وهيكل الأجور، ففي غالب الأحيان، المديرين في القطاع العام يعاملون كموظفين، ومرتباتهم تكون غالباً ثابتة، فالأداء المالي ليس له أثر على هيكل الأجور، وهذا ما يفسر غياب الفعالية للبحث عن ربحية أكثر .

❖ الإدارة : تكون الإدارة في مؤسسات القطاع الخاص واضحة ولها استقلاليتها، في حين نجدها في

مؤسسات القطاع العام غير ذلك .

❖ إذا كانت المشروعات الخاصة تحقق الكفاءة العالية على مستوى المؤسسة (المستوى الجزئي)، فإن محصلة

عمل هذه المؤسسات قد لا يحقق الكفاءة العالية على مستوى الاقتصاد الوطني (المستوى الكلي) وقيام القطاع العام ومؤسساته يضمن التوازن وتضييق الفجوة بين الكفاءة من المستويين لأنه يوفر إطاراً مناسباً للتخطيط الفعال (1).

(1) مصطفى محمد العبد الله : مصدر ذكر سابقاً، ص 45.

بعض الدراسات المقارنة لأداء المؤسسات التابعة للقطاع الخاص بالمؤسسات التابعة للقطاع العام، تبين أن هذه الأخيرة أثبتت الضعف في الفعالية والأداء، وبعض التجارب العالمية أثبتت أن تسيير وإدارة الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية تكون ذات فعالية وأداء أحسن من القطاع الخاص منه في القطاع العام.(2)

الفرع الثاني : الموازنة بين القطاع العام والقطاع الخاص

قد تنتهج حكومة ما سياسة تشجيع القطاع العام وتوسيعه على حساب القطاع الخاص فتؤثر في هذا الأخير وتهمشه لدرجة أنه لا يستطيع المشاركة في العمليات التنموية بالشكل المطلوب، وهذا يعتبر خطأ في حق القطاع الخاص، فعلى المستوى الاقتصادي فإن انتهاج مثل هذه السياسة تعتبر مغامرة نتيجة لإقصاء لكيان اقتصادي يمكنه تقديم الكثير للاقتصاد الوطني، وهذا ما جعل الكثير من الدول (كالدول الاشتراكية) التي اتبعت هذا المنهج تعاني مشاكل أثرت على اقتصاداتها

أما الاتجاه الثاني والمعاكس للاتجاه السابق والذي ينص على أن تقوم الحكومة بتنظيم القطاع الخاص وتركه حرا يصارع القطاع العام، فيكون هنا حالة من التنافس، فيحاول كل قطاع التغلب على الآخر، وقد أثبتت معظم التجارب العالمية التي اتبعت هذا الاتجاه (كالدول الرأسمالية) سيطرة وتغلب في الأخير للقطاع الخاص ، فممكنا جدا للقطاع الخاص أن يستحوذ على الأسواق بفعل الاحتكار .

وبين هاذين الاتجاهين فإن فكرة الموازنة بينهما حلا وسطا لكلا القطاعين لتجنب الآثار السلبية التي قد تنجر من استغلال القطاع الخاص واحتكاره للسوق الوطنية، فيفتح المجال والأبواب أمام الرأسمال الأجنبي وكما يعرف فإن هذا الأخير هدفه الربح السريع، فيقوم تحت اسم حرية التصرف بالسيطرة على السوق الوطنية .

ولهذا يتوجب على السلطات المعنية اتخاذ القرارات والإجراءات وتحديد النشاطات التي سيعمل فيها القطاع الخاص كان وطنيا أم أجنبيا، ويجب كذلك مراقبة حركات دخول وخروج رؤوس الأموال واستخلاص الدرس من الأزمة الأسيوية الأخيرة، ويمكن اجتناب هذا من خلال سن قوانين خاصة بالاستثمارات والشراكة .

(2) MALIKA NAMADI : LE FONDEMENTS THEORIQUES DE LA PRIVATISATION. LES CAHIERS DU CREADS N 45 /1998
PAGE 21.

المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر¹

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتجاوز حدود العمل الخيري ويتعداه إلى معانٍ أشمل وأكثر عمقا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال ترسيخ المبادئ التي تحث على الاهتمام بالعمالة والمجتمع والبيئة المحيطة وذلك من خلال وضع التشريعات و سن القوانين المنظمة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات والعمل على تطبيقها.

الفرع الأول: مسؤولية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

لقد عزز الاهتمام بدور القطاع الخاص في الجزائر اتجاه تنمية المجتمع، بل وأصبح ضرورة اجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، والقطاع في الجزائر قد حان وقته لتحمل مسؤوليته نحو المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين. وتوفير احتياجاتهم من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، والمسكن الملائم وتوفير فرص العمل، والسلع الغذائية بأسعار مناسبة وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

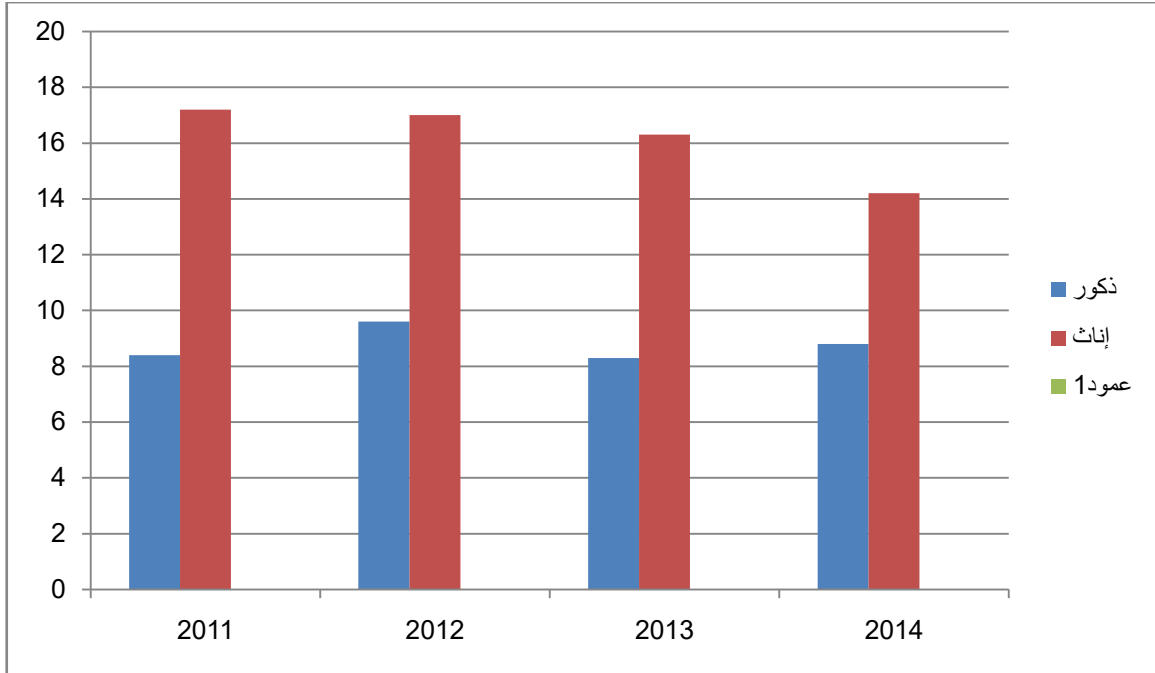
الجدول 6 رقم: يبين عدد البطالين في الجزائر من سنة 2011-2014

السنوات	2011	2012	2013	2014
ذكور	%8.4	%9.6	%8.3	%8.8
إناث	%17.2	%17.0	%16.3	%14.2
الإجمالي	%10.0	%11.0	%9.8	%9.8

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

¹ - د.عبد القادر بربيش، زهير غراية، دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات -ملتقى الدولي الثالث بجامعة بشار "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، ص8

الشكل الأول: يبين عدد البطالين في الجزائر من سنة 2011-2014



كما تم ملاحظته من خلال الشكل نلاحظ أن فئة السكان البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فهي مقدرة ب 10.0% في سنة 2011 وهذا علي المستوي الوطني مع تسجيل بيانات معتبرة حسب الجنس والفئة العمرية والمستوي التعليمي , حيث نسجل نسبة 8.4% لدي الذكور و 17.2% لدي الإناث وظلت هذه النسب في تذبذب مستمر حتي سنة 2013 و 2014 حيث قدرة ب 9.8% وهذا راجع إلي الأستقرار الإقتصادي والسياسي في القطاعين العام والخاص .

الفرع الثاني: نبذة عن الإنفاق الحكومي بالجزائر وعن معدلات النمو الاقتصادي¹:

يعتمد الاقتصاد الجزائري على مداخيل وإيرادات قطاع المحروقات بنسبة تفوق 95% لتمويل النشاط الاقتصادي ونفقاته وهذا ما كشفت عنه الأزمة النفطية سنة 1986, إذ أدى انهيار أسعار النفط خلال تلك الفترة إلي إدخال الاقتصاد الوطني في دوامة مليئة بالصعوبات والاختناقات . وكشف تلك الأزمات مدي ضعف وهشاشة الاقتصاد الوطني, مما استلزم اتخاذ قرارات , وإجراءات فورية للخروج من هذه الأزمات . مما زاد من تفاقم الوضع .

استحوذ تسديد الديون الخارجية على نسبة كبيرة تفوق 60% من الصادرات .

¹ - ليلية غضابنة, العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية في الفترة , 1990-2012, المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية, المجلد 2, العدد 2015

وللخروج من هذا الوضع الخطر اضطرت الجزائر إلى طلب المساعدة الخارجية بالاستعانة ببرامج صندوق النقد الدولي لإجراء إصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي .

وعلى إثر توقيع اتفاقية الاستعداد الائتماني وتطبيق مخطط تعديل الهيكلي , قامت الجزائر بالتخلي عن النظام الاشتراكي وتبني نظام السوق وشرعت بإتباع سياسة ترشيد الأنفاق العام من خلال رفع كل أشكال الدعم المقدم من طرف الدولة وتحرير الأسعار وإعطاء الأولوية لمشاريع الاستثمارات العامة .

وللتعرف إلى تطور ومن ثم تحليل كل من قيم الأنفاق الحكومي الإجمالي والنتاج المحلي الإجمالي , ونسبة إجمالي الأنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة نستعين بالجدول رقم 7

الجدول رقم :تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (2008-2012)

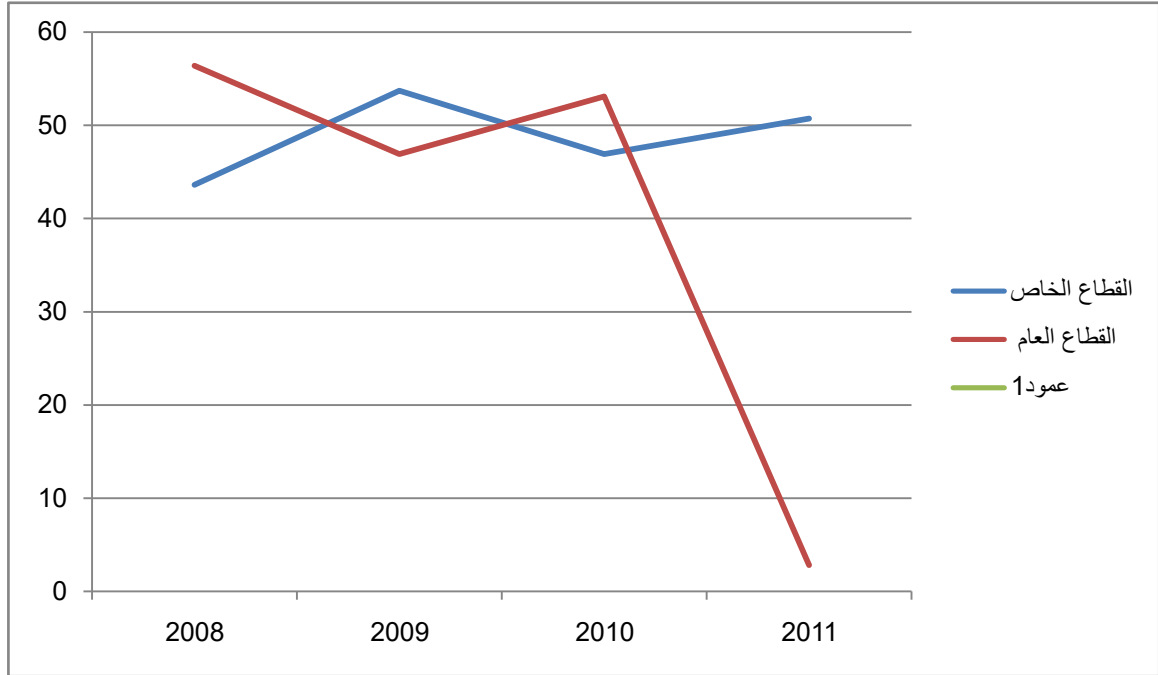
الجدول رقم 7: يبين الناتج المحلي الاجمالي الانفاق الحكومي من 2008-2012

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الحكومي الإجمالي	نمو الإنفاق الحكومي الحقيقي (%)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج
2008	11077.10	4190.66	34.56%	2.00%	37.83
2009	10006.80	4220.96	0.72%	1.70%	42.18
2010	12034.40	4439.85	5.19%	3.60%	36.89
2011	14481.00	5853.48	31.84%	2.59%	40.42
2012	16233.84	7245.47	23.78%	3.29%	44.63

المصدر : موقع قسم الإحصاء لصندوق النقد الدولي

من خلال إلقاء نظرة سريعة وشاملة لإحصاءات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والنفقات الحكومية في الجزائر نلاحظ تزايد قيم الإنفاق الحكومي التي انتقلت من 4190.66 مليار دينار سنة 2008 إلى 7245.47 مليار دينار سنة 2012 , صاحبه ارتفاع في نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 37.83 % إلى 44.63 % من نفس الفترة , وهذا يعود إلى عدة عوامل منها عمليات الإصلاح المالي التي قامت بها الدولة ورفع الأجور والرواتب وكذلك زيادة الإنفاق على شبكة الأمان الاجتماعي بصفة عامة , وفي سنة 2012 شهد الإنفاق الحكومي زيادة قوية ليكون المحرك الأول في تطوير الاقتصاد الوطني , إذ كان القناة الرئيسية لتوزيع إيرادات موارد النفط والغاز من خلال تحسين قاعدة البني التحتية بهدف تحسين بيئة الأعمال والتنمية والتقليل من العجز المتراكم لسنوات التسعينيات بتحفيز النشاط الاقتصادي من خلال أثر الدخل

الشكل الثاني: تطور نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في تركيب الإنتاج الخام حسب القطاع القانوني 2008-2011 في الجزائر



جدول 08: تطور نسبة مساهمة القطاع الخاص والعام في تركيب الإنتاج الخام حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2008-2011 في الجزائر

2011		2010		2009		2008	
نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج %	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج %	نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج %	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج %	نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج %	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج %	نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج %	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج %
49.3%	50.7%	53.1%	46.9%	46.3%	53.7%	56.4%	43.6%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الديوان الوطني لإحصائيات

والملاحظة من هذا الجدول: تمثل نسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في تركيب الإنتاج الخام منذ سنة 2008 حيث بلغ في القطاع الخاص 43.6% أما في القطاع العام 56.4% وظلت هذه النسبة في نمو

متذبذب وفي ارتفاع حتي بلغت 46.9% وهذا في سنة 2010 بالنسبة للقطاع الخاص ونسبة 53.1% للقطاع العام وبقية هذه النسبة في ارتفاع حتي بلغت 50.7% بالنسبة للقطاع الخاص في سنة 2011 أما القطاع العام فقد شهد تراجع حتي بلغ 49.3%

الفرع الثاني: تعريف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص:

المسؤولية الاجتماعية لشركات ومؤسسات القطاع الخاص مفهوم نشأ مع تراجع القطاع العام كقطاع قائد للاقتصاد. وهيمنة القطاع الخاص على الاقتصاديات المحلية وفتح الأسواق أمام الشركات والمؤسسات التجارية بدون ضوابط مما أفرز رؤوس أموال كبيرة نشأت على حساب استغلال العامل والمستهلك واستغلال وجود ثغرات في القوانين والتشريعات المنظمة لعمل هذا القطاع أو التحايل على تلك القوانين لتعظيم أرباحها.

هناك تعريف شائع يستخدم من قبل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة: وهو يعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها "تعهد من القطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم".¹

المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تضع العلاقة بين العامل والمستهلك والمجتمع عموماً وبين القطاع الخاص في موقع تحكمه تبادل المصالح والمنافع، فمتانة العلاقة بين القطاع الخاص والمجتمع تتحول إلى علاقة انتماء، فالشركات التي تتلمس حاجات المجتمع تشعر أفرادها بانتماء هذه المؤسسات إليهم وبالتالي تتحول هذه العلاقة إلى علاقة تكامل، ليس للأعمال الخيرية التي يقدمها القطاع الخاص علاقة بل بالمسؤولية الاجتماعية، لأن الأعمال الخيرية جزء من الالتزام الديني الذي فرضه الشرع على رأس المال.²

وهناك من يرى أن المسؤولية الاجتماعية للشركة يمكن تعريفها بأنها "إحساس ديني وأخلاقي ووطني بالمساهمة الاجتماعية سواء كان بالمال تجاه الأشخاص متعددين، منهم من يعمل داخل الشركة، ومنهم المقيم في المجتمع والبيئة المحيطة وذلك مقابل استغلال الموارد المادية والبشرية للمجتمع وتحقيق الأرباح. ولذا تتطلب المسؤولية الاجتماعية للشركات قيام حوار بين الشركات والأطراف المعنية بها، وينطبق بالتالي الاستخدام الشائع عبارة

1- فؤاد محمد عيسى، "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات" وكيل وزارة التجارة والصناعة، ص15
2 منصور عبد الواحد زاهر، "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص إلزام أم التزام"، الجمهورية، الأحد 05 يوليو 2009، مصر، على الموقع الرسمي للجريدة <http://www.algomhoriah.net> شوهد يوم 17 ديسمبر 2011.

مواطنة الشركات. على الشركات التي تشارك فعلا في الحوار والعمل بشأن المسائل ذات الأثر الاجتماعي المباشر على طرف أو أكثر من الأطراف المعنية بالشركات.¹

المطلب الثالث: السمات الأساسية للقطاعين العام و الخاص قبل الإصلاحات الاقتصادية:

إن من السمات الهامة للقطاعين العام والخاص قبيل الإصلاحات الاقتصادية تمثلت في النقاط التالية⁽¹⁾:

- قطاع خاص يبحث عن الأرباح السريعة، و عن الأمن لأمواله بتفريدها إلى الخارج.
- قطاع عام متميز بالارتجالية والسلطة المطلقة والاحتكارية، الأمر الذي يجعله منعدم الكفاءة الاقتصادية و بالتالي يلجأ إلى أموال الدولة لسد عجزه وهو بذلك منذ نشأته قطاع مدين.
- انتهاز احتكارات القطاع العام لمنح الأموال الخاصة من الاستثمار وخلق حالات استثنائية لفائدة بعض الخواص فقط، الأمر الذي سهل لهم من تحقيق ثروات هائلة ، وبهذا حدث تحالفا احتكاري ما بين القطاع العام و فئة قليلة من القطاع الخاص أصبحت لهذه الأخيرة احتكارات ثانوية .
- الهيمنة التامة للقطاع العام على الاقتصاد و احتكاره .
- احتكار القطاع العام لمجمل النشاطات الاقتصادية وحصص القطاع الخاص في أنشطة محدودة، وذلك بتطبيق نضام الرخصة الإدارية للقيام بنشاط ما، ويصبح النشاط الخاص مكملا للنشاط العام وخاضعا لعقلنة اقتصاديا .

- وجود قطاعين عام وخاص يخضعان للخطة التكاملية نفسها وتندم المنافسة بينهما، حيث كانت السلطات المركزية توزع الأنشطة عليها في إطار تكاملي، فالقطاع العام متخصص في الصناعات الثقيلة والقاعدة والأنشطة الكبرى، بينما القطاع الخاص برخصة من الإدارة متخصص في الإنتاجيات التي ينتجها القطاع العام، وكل واحد محتكر في ميدانه، لذا فهما متحالفتان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

" إن الحلقة التي حكم تشغيل القطاع الصناعي والتجاري تتمثل في استخراج النفط وبيعها للخارج عن طريق شركة عمومية، وهكذا سيمتد للبلد العملة الصعبة تسمح بشراء مواد من الخارج يجري تداولها الداخلي من طرف القطاع

¹ الأمين العام، " وضع مبادئ توجيهية لدور القطاع الخاص ومسؤولياته الاجتماعية" الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة " مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة" أبريل 2000، ص3

(1) أحمد هني و آخرون : القطاع العام و الخاص في الوطن العربي . مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1990 : ص: 261.

الصناعي و التجاري العام و الخاص وتحقيق التراكم الدولي، ولذا فعندما يتغير سعر النفط والغاز يدخل القطاعان الصناعي والتجاري في أزمة لأن تراكمه الدولي أكثر منها إنتاجي⁽¹⁾.

المبحث الثاني: دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

يعتبر القطاع العام والخاص المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية ويتم التطرق اليه في هذا المبحث بتفصيل

المطلب الأول : مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية

بعد الأمر 95-22 المؤرخة في 26 أوت 1955 ، المتعلقة بالخصوص ومجالاتها ، والشروع بها ميدانيا بهدف تحقيق دفعة قوية ومتميزة للاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الوطنية ، بفضل مشاركة القطاع الخاص ، إلى جانب القطاع العام الذي لم يستطع لوحده تحقيق غايات و أهداف التنمية الوطنية وعليه فان مساهمة القطاع العام والخاص يمكن أن نوضحها في المجالات الآتية :

الفرع الأول: المساهمة في المجال الفلاحي

هذا المجال الذي يعتبر مجالا تاريخيا يتميز عن باقي المجالات كونه قطاع اهلي بالدرجة الأولى قبل الاستعمار مما يؤهله أن يكون مجالا خاصا أكثر منه مجال عاما ويوضح الجدول (9) مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في هذا النشاط . فيفضل سياسة الإصلاح والدعم المقدم من طرف الدولة في هذا المجال وللتنازلات التي قامت بها هذه الأخيرة لبعض عقاراتها الفلاحية قد أثمر بتحقيق نتائج لصالح المستفيدين الخواص بدرجة كبيرة ، حيث سجل القطاع الخاص أعلى مساهمة في القيمة المضافة بلغت 99.85% خلال سنة 2006.

أما القطاع العام قد سجل أكبر نسبة مساهمة خلال سنة 2000 بالمقدرة ب 0.45% ان هذه النسب تعتبر ضئيلة جدا لأنها لا تعبر بصورة فعلية من مساهمة القطاع العام بحيث تقترب من الانعدام وهذا يعود إلى الأهمية التاريخية التي يتميز بها المجال الفلاحي منذ عدة عقود تاريخيا قبل و بعد الاستعمار.

(1) أحمد هنري و آخرون : مصدر ذكر سابقا : ص : 464 .

جدول (9): يمثل مساهمة القطاع العام والخاص لانتاج فلاحى من القيمة المضافة بالمائة

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مساهمة القطاع العام%	0.27	0.40	0.45	0.39	0.31	0.24	0.16	0.16	0.15
مساهمة القطاع الخاص%	99.73	99.60	99.59	99.69	99.69	99.76	99.84	99.84	99.85

-donne statistique N°: 478 ONS , Algérie, P 10.

-Annuaire statistique de l' Algérie N°: 22 .ONS, Algérie, P 2006 , P386.

الفرع الثاني: المساهمة في الاستثمار الإنتاجي :

بعد هذه الإصلاحات باشر القطاع الخاص مساهمة الاستثمارية في عدة مجالات إنتاجية كبيرة ، وفعالة ومنتزيدة منذ سنة 2000 أي منذ تطبيق القوانين وتشريعات المساهمة في تنظيم القطاع الخاص ، وخاصة في الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة.

يوضح الجدول 10 ، من خلال هذه النسب وبعد فتح المجال أمام القطاع الخاص ، فان مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة في تناقص حيث سجل سنة 2000 نسبة 25.2 % وسنة 2010 نسبة 15.5% وهذا بخروج القطاع العام من القطاعات الغير إستراتيجية ، وهذا بعد وخصتها . وعلى خلاف ذلك نلاحظ أن القطاع الخاص قد سجل 74.8% من نفس السنة من المساهمة في القيمة المضافة أما في سنة 2010 سجل القطاع الخاص نسبة مئوية 84.5% ، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى التخصص الذي يتميز به القطاع الخاص في إنشاء المشروعات ذات رأس المال المتواضع ، إضافة إلى السلوكيات شخصية للخووص في تبني مبدأ المخاطرة الذي يحاول يتجنبه ، لأن المنافسة احد السمات التي يتميز بها مؤسسات الخاصة ، إضافة إلى الاحترافية التي يتميز بها الخووص في التسيير مؤسساتهم .

الجدول(10): يمثل تركيب القيمة المضافة خارج المحروقات حسب القطاع القانوني

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عمومي	25.2	21.3	22.1	22.1	21.5	21.5	19.5	19.0	17.5	16.4	15.5	15.2
خاص	74.8	78.7	77.9	77.9	78.5	78.9	80.5	81.5	82.5	83.6	84.5	84.8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، ص 25

الفرع الثالث: المساهمة في المجال الخدماتي :

يعتبر المجال الخدماتي من أهم المجالات التي يجتريها القطاع الخاص والقطاع العام كون أن بعض القطاعات كالتعليم مثلا قطاع الأمية ولا يستطيع القطاع الخاص أن يلبي جميع هذه الخدمات وكذلك الصحة ، وعلى غرار ذلك نلاحظ بعض هذه الخدمات مثل النقل و الفنادق و الإطعام قطاعا للخواص بالدرجة الأولى ، مهما كانت إيديولوجية الدولة ، وعليه فان نسبة مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص تبقي في نسب غير مستقرة.

الفرع الرابع : المساهمة في مجال الصحة :

لقد بينت المسارات التاريخية للحياة الإنسانية أن الصحة أحد الركائز التي يجب على الأمم أن توفرها لشعوبها و بالتكلفة المناسبة ، وهذا لما لها من دور كبير في استقرار المجتمعات والمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية وخاصة الاجتماعية . وعليه فإن مساهمة القطاع الخاص لا يمكن الاستغناء عنها مهما كان ذلك حيث يشكل القطاع العام والقطاع الخاص حمة واحدة في خدمة الصحة العمومية للمجتمعات وعليه فإن الجزائر قبل الخوصصة كانت تباشر في منح التحفيزات للقطاع الخاص في الاستثمار وفي هذا المجال سواء عن طريق التعاون معه أو عن طريق التعاقد أو بمنح الامتيازات المالية والقانونية وغيرها لصالح خدمة المجتمع ، وعليه فقد عرف عدد الأطباء تطورا ملحوظا خلال 2010 حيث بلغ 56209 طبيب ، لأن هذا القطاع لا يقل أهمية عن قطاع التعليم وهي القطاعات الريادية في الأمة ، لذا فمن مصلحة الدولة أن تتحمل المسؤولية التامة في ذلك ، سواء من حيث توفير الوسائل أو من حيث ضبط تسييرها لأنها حق من حقوق المواطنة ، لذا نلاحظ رغم فتح المجال أمام القطاع الخاص الا أنه مزال هناك أشخاص يعانون في صمة، وساهم ذلك في زيادة عدد الصيادلة حيث بلغ عددهم 9081 صيدلي أي بزيادة 578 مقارنة بسنة 2009 وبلغ عدد جراحو الأسنان 11135 سنة 2010 أي بزيادة قدرها 498 جراح مقارنة بسنة 2009

الجدول رقم 11: يمثل عدد الاطباء والصيدالة وجراحو الاسنان

السنوات	عدد الأطباء	الصيدالة	جراحو الأسنان
2009	52071	8503	11633
2010	56209	9081	11135

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الفرع الخامس :المساهمة في الضرائب بالنسبة للقطاعين العام والخاص :

لقد رافق تطور الدولة تزايدا عاما في الاهتمام بأمر الضرائب ليس فقط لما تمثله من موارد، و لكن باعتبارها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية و الاجتماعية لتحقيق أهداف الدولة.

الجدول رقم 12: يبين تطور الضرائب العامة من 2008-2011

السنوات	2008	2009	2010	2011
عمومي	%84.2	%76.8	%78.7	%81.5
خاص	%15.8	%23.2	%21.3	%18.5
المجموع	%100	%100	%100	%100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ص26

يختلف حجم الضرائب المجمعة من القطاع العام علي المسحوبة من القطاع الخاص وحسب الجدول نلاحظ ارتفاع الضرائب علي القطاع العام وذلك لسيطرته علي القطاعات الاستراتيجية مثل, الجباية البترولية ,والضرائب علي الشركات الكبيرة وفي سنة 2008 كان مجموع الضرائب علي القطاع العام 84.2 % اما القطاع الخاص فكانت 15.8% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالقطاع العام وبقية هذه القيمة في تناقص مستمر حتى 2011 حيث بلغت 81.5%مقارنة مع 2008 أما القطاع الخاص فهو في زيادة بطيئة حيث بلغ 18.5% مقارنة مع نفس السنة وذلك راجع لضعف القطاع الخاص والمشاكل التي يتخبط فيها .

الفرع السادس : المساهمة في النشاط الاقتصادي والتشغيل :

تعتبر العمالة من أهم الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيق نسبة متميزة فيها ، فهي هدف استراتيجي لجميع الدول مهما كان تقدمها ، فتوفير مناصب الشغل لدى المجتمع يكسب الحكومة تأييد مواطنيها ، والمساهمة في استقرارها وفي تنمية البلاد ، لذا فإن القطاع الخاص له آثاره البارزة في هذا المجال فنلاحظ من بيانات الجدول (13) تراجع تعداد العمالة المسجلة في القطاع الخاص .

جدول(13): يمثل عدد العمال في النشاط الاقتصادية والتشغيل

السنوات	2011	2012	2013	2014
ذكور	65.3%	67.8%	69.5%	66.2%
إناث	14.2%	15.8%	16.6%	14.9%
الإجمالي	40.0%	42.0%	43.2%	40.7%

وتدلي نتائج الجدول وجود تباينات معتبرة حسب الجنس ومنطقة الإقامة والمستوي التعليمي إذ تؤثر هذه العوامل بشكل أساسي على الاندماج في سوق العمل حيث بلغت نسبة التشغيل عند الذكور 65.3% أما الإناث 14.2% وهذا في سنة 2011 حيث ترتفع نسب التشغيل لدي الذكور أكثر من الإناث وهذا راجع للأسباب عدة منه العادات والتقاليد وظروف التعليم في المدن والأرياف وبلغت نسبة التشغيل ذروتها في سنة 2013 حيث بلغت 69.5% عند الذكور و16.6% عند الإناث وهذا بفضل سياسات الحكومة في توفير مناصب شغل للشباب العاطلين عن العمل عن طريق وكالة دعم وتشغيل الشباب .

إضافة إلى ذلك فإن سوق العمل الموازية هي الأخرى قد أسهمت في رفع حجم العمالة على المستوى الوطني لأن غالبية هذه العمالة في الأصل حرفية غير مسجلة على مستوى الغرف الولائية للصناعة التقليدية ، لذا فهي ضمن القطاع الخاص بالدرجة الأولى ، ومنه فإن السبب الرئيسي لهذا الكم الهائل يعود بالدرجة الأولى إلى أن غالبية العمال حرفيين متمركزين بالدرجة الأولى في الصناعات والحرف مثل البناء ، صناعة الجلود - الخشب ... الخ .

المطلب الثاني: المساهمة الإجمالية للقطاع العام و القطاع الخاص خلال الفترة ما بين 2002-2011

ومن خلال المعطيات الإحصائية المقدمة في جدول (10) الذي يوضح مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص المسجل على المستوى الوطني ، حيث أن هذه المساهمة متمحورة حول عدة قطاعات وهي القطاع الفلاحي ، الأشغال العمومية والبتروولية، الصناعات ، البناء والأشغال العمومية، الخدمات السوقية والغير السوقية .

ووفق لما سجل في الجدولين (10) ونلاحظ ما يلي :

- بالنسبة للقطاع الفلاحي: يلاحظ أن المسجل خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2011 أن مساهمة القطاع الفلاحي تقدر بـ 15.5% إلى غاية 13.9% وبقية في زيادة مستمر للقيمة المضافة وهي نسبة ضئيلة جدا ، يعود ذلك إلى الخلفية التاريخية للقطاع الخاص كونه قطاع عائلي بالدرجة الأولى (أهلي) .
- بالنسبة لقطاع المحروقات والإشغال البترولية : يعتبر القطاع المحروقات وملحقاته الخدمانية قطاعات استراتيجية بالنسبة للدولة ، وهذا من خلال النسبة المئوية المسجلة بـ 15.0% وهذا في سنة 2000 وبقية هذه الزيادة حتى بلغت 15.8% في سنة 2011 للأشغال البترولية والخدمات ,وعلى هذا الأساس لقيت هذه القطاعات بالمرتفعات المطللة على الاقتصاد ، لأنها تمثل قطاعا ممولا لخزينة الدولة.
- بالنسبة للقطاع الصناعة خارج المحروقات : نلاحظ رغم التسهيلات المقدمة من طرف الدولة سواء المالية أو القانونية فإن مساهمة القطاعين الخاص والعام لم يسجل سوى 13.0% مقارنة بالسنة 2011 نسبة 7.9% أي بفارق مقدر بـ 5.1% لصالح القطاعين العام والخاص وبقية القيمة في تنازل مستمر مما يدل على أن الدولة ما زالت تساهم في هذا المجال لعدة اعتبارات منها : حجم المؤسسات التي تمتلكها وما زالت تدعمها بغرض تحقيق أهداف اجتماعية و اقتصادية ، ومن بينها الحفاظ على مناصب الشغل للعمال.
- بالنسبة للقطاع الخدمات السوقية والغير السوقية: في هذا القطاع يلاحظ أن مساهمة القطاع الخدمات مقدر بـ 37.5% في سنة 2000 مقارنة مع نفس السنة نجد قيمة الخدمات الغير سوقية منخفضة 19.5% فسجل نسبة 34.3% في سنة 2011 و 28.1% لغير السوقية وذلك بزيادة مستمرة ، ويعود ذلك إلى سياسة التي انتهجتها الدولة في تطوير قطاع الخدمات العام والخاص.

جدول رقم 14: يمثل تركيبة القيمة المضافة خارج المحروقات بالمائة، (بالنصراف)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفلاحة	15.6	17.3	17.2	15.7	15.5	14.9	13.4	15.1	14.3	13.9
الصناعة	12.7	11.9	11.5	11.3	10.9	10.1	9.6	9.3	8.7	7.9
البناء والأشغال العمومية	15.4	14.9	15.0	15.2	16.3	17.4	17.6	17.7	17.7	15.8
الخدمات السوقية	37.6	37.4	38.5	40.9	41.0	40.7	39.6	38.5	37.0	34.3
الخدمات الغير السوقية	18.7	18.5	17.8	17.0	16.4	16.8	19.8	19.4	22.3	28.1
مجموع القيم المضافة	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، ص24

المطلب الثالث: الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص :

تدخل الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص في الاتجاهات الحديثة لتطوير القطاع الخاص وتعزيز مكانته في النشاط الاقتصادي، حيث تزايد عدد البلدان التي اختارت التوجه نحو الشراكة بين قطاعيها العام والخاص قصد فتح مجال آخر للتوسع في النشاط للقطاع الخاص ألا وهو قطاع البنية التحتية والخدمات المرتبطة به والذي تنفرد به في عادة الدولة من خلال مؤسساتها العامة .

حيث تشير بعض التجارب أن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية (النقل) وهي الأكثر استقطابا للشراكة بين القطاعين العام والخاص مقارنة بمشاريع البنية التحتية الاجتماعية (الصحة والتعليم) وذلك للأسباب التالية:¹

- تتمتع مشاريع البنية التحتية الاقتصادية بمعدلات ربحية عالية تزيد من جاذبية القطاع الخاص لها .
- جاذبية رسوم الاستخدام بشكل أكبر في المشاريع البنية التحتية الاقتصادية.
- تتمتع مشاريع البنية التحتية بأسواق أكبر مقارنة بمشاريع البنية التحتية الاجتماعية .

وزيادة علي ما توفره الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أسواق جديدة لتطور نشاط القطاع الخاص وما ينجر عن ذلك من آثار إيجابية علي معدلات النمو الاقتصادي والحد من الفقر، فإنها تسمح بتجنب تأجيل أو إلغاء تشييد هذه البنية التحتية في حال لم تكن الدولة وهي المكلفة بتشبيدها قادرة علي توفير مخصصاتها المالية، وما قد ينجر عن ذلك من آثار سلبية علي الاقتصاد والمجتمع نظرا للأهمية القصوى التي تتم عبها البنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي .

¹ - ريتشارد هينغ وآخرون، الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، 2007، ص8

كما أن الشراكة بين القطاع العام والخاص من شأنها التخفيف من قيود الإنفاق والعجز في الميزانية من جهة ، كما يمكنها من جهة أخرى اقتصاد النفقات الموجهة للبنية التحتية وتوجيهها نحو استخدام أخرى في حاجة للتمويل تتكفل الدولة بأدائها مما يعود بالإيجاب علي الاقتصاد والمجتمع

المبحث الثالث : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر

المؤسسات ص و م العناصر الأساسية التي تحرك العجلة الاقتصادي الذي اصبحت الدول تولي أهمية كبيرة لنموه وقعه الي

الأمام ويمكن تعرفها بأحد المسارين

1- عدد المستخدمين أقل من 49 شخص

2- مبلغ استثمار أقل من 200 مليون دينار

المطلب الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الكبيرة في عدة نقاط من أهمها الخصوصية التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها المرونة التي تساعد هذه مؤسسات على القابلية للتغيير بكل سهولة عكس المؤسسات الكبيرة التي تتطلب جهود هائلة سواء كانت مادية أو بشرية لإحداث التفسير ولإظهار خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، سنوضح خصائصها وأسباب فشل هذه المؤسسات.

الفرع الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

وتتجلى أهم خصائصها في النقاط التالية :¹

1 **سهولة التأسيس** :- تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجاتها على رؤوس أموال صغيرة نسبية حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلي بواسطتها حاجات جزئية أو محلية في أنواع من النشاط الاقتصادي . ولتحقيق هذا يجب أن تكون هناك استقلالية .

- وهذه الأخيرة تتمثل في إن تكون أنت رئيس نفسك لا يوجد فوقك رئيس يأمرك بما يراه هو . وعل هذا فإن المشروع الفردي يتيح لك تحقيق أفكارك وطموحاتك وعلى هذا فإن المشروع لا صغير يتيح للفرد الاستقلالية في الإدارة والاستقلالية في تحقيق أفكاره وهذا ما سنوضحه في النقاط التالية .²

¹ بوخاري إسماعيل ,عطوي عبد القادر ,التجربة التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,الندوة التدريبية الدولية حول :تمويل المشروعات ص و م وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ,المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ,الكويت , 25-28ماي 2003.

² - عبد الحميد مصطفى أبو ناعم ,إدارات المشروعات الصغيرة ,الطبعة الأولى ,دار الفجر للنشر والتوزيع , 2002,ص19,ص18

- 2 - استقلالية الإدارة ومرونتها :** تتركز إدارة معظم مؤسسات الأعمال الصغيرة في شخص مالكيها او مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك:¹
- بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزويد بالاستشارات والخبرات الجديدة .
 - انخفاض التكاليف الدراية والتسويقية والتكلفة الثابتة كالإيجار والاستهلاكات وكذلك انخفاض الأجور المدفوعة للعاملين، فهي تؤدي تلقائيا إلى ميزة البيع بالأسعار أقل نسبيا ، وبالتالي إغراق السوق بكميات كبيرة من السلع والخدمات من خلال سهولة الاتصال بالعملاء
 - نقص الروتين والأوراق المكتوبة وارتفاع مستوى فعالية الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة على للعمل .
 - ارتفاع المؤسسة للخطوط الواضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وتتميز هذه المؤسسات بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المؤسسة من خلال التقارب أم الاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المؤسسات والعاملين لديهم، ويكون لهذا التقارب داخل المؤسسات الأعمال الصغيرة أثر مباشر في زيادة إنتاجية العمل ، وأيضا تحقق في هذا مؤسسات علاقات شخصية في المحيط الخارجي ، من خلال العلاقات الشخصية بين صاحب أو مدير المؤسسة الصغيرة والعملاء وكذلك مع البيئة المحيطة بالمؤسسة ويكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المؤسسة بل تنميتها أيضا .

- 3 - الكفاءة الاقتصادية :** في السنوات الأخيرة هناك اتجاه دائم ومستمر في التحول من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع التحول الاقتصادي نحو قطاع الخدمات فساعد في هذا الاتجاه استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج التي تمكنت المؤسسات الصغيرة من العمل بكفاءة مثل المؤسسات الكبيرة ، وبالتالي تلاشت الفروقات الناتجة عن ميزة الحجم الاقتصادي التي تستفيد منها المؤسسات الكبيرة ، ولهذا فإن المؤسسات الصغيرة قادرة بفضل بساطة التكوين والهيكل التنظيمي على تقديم الخدمات المميزة وتوصيل منتجاتها للمستهلكين بشكل أفضل من منافسيها الكبار .²

- 4 - القدرة على الانتشار الواسع :** حيث لهذه المؤسسات القدرة على الانتشار الواسع بين المناطق والمحافظات والأقاليم ، وهذا الانتشار الواسع ساعد على التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المحافظات وقلص أوجه التفاوض لتوزيع الدخل والثروة بين المناطق وساهم في إعادة توزيع السكاني للدولة .³

¹ - حسن عبد المطلب الأسرح, المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية, ص 10,11, متوفر على الموقع <http://mpr.a.ub.uni-/22300> \ muenchen.de تاريخ الأطلاع: 2012/03/11 علي الساعة: 11:44

² - رايح حدة, نوي فطيمة الزهرة, حوكمة المؤسسات ص و م, قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009, الملتقي الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2001 يومي 18-19 ماي 2011, بومرداس, ص 224

³ مناور حداد, دور البنوك و المؤسسات المالية في تمويل المشروعات ص و م (اضاءت من تجربة الأردن والجزائر): ملتقي سبق ذكره, الشلف, ص 22.

- 5 - **التدقيق في الإبداع والاختراع** : حيث تتوفر فيها القابلية للتجديد والابتكار ومساهمتها في التطوير التكنولوجي والبحث العلمي خاصة في مجالات التكنولوجيا الجديدة كالإلكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الحديثة ، من خلال تركيزها على الجودة والتفوق في مجالات العمل وتشجيع العمال على الاقتراع وإبداء الرأي والاستفادة من مقترحات العملاء وتجارب الآخرين .
- 6 - **المناولة** : تمثل المؤسسات ص.و.م وسيلة من وسائل الدعم للمؤسسات الكبيرة وهذا من خلال قيام الأولى بمجموعة من المهام في إطار التعاون لخدمة الثانية ، تتمثل أشكال التعاون في :¹
- **التعاون المباشر** ، يتم عن طريق العلاقة التي تجمع المؤسسات المنتجة التي يكون إنتاجها إحداها وسيط لإنتاج الآخر ، حيث أن هذا الشكل من التعاون يساهم في خلق الفرص العمل كما يعمل على تنمية الصناعة .
 - **التعاون الغير مباشر** : يسمح هذا النوع من التعاون للمؤسسات ص.و.غ بترسيخ مبدأ التخصص في عمل معين في حدود إمكانياتها الإدارية والفنية .
 - **طبيعة العلاقة مع المتعاملين** : حيث تكون ميزات تخصص طبيعة العلاقات القائمة بين المؤسسات ص.و.م و متعامليلها من أهمها :²
 - الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل
 - المعرفة المباشرة بالسوق وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير لهذه الاحتياجات والرغبات
 - قوة العلاقات بالمجتمع المحلي المحيط بها , حيث تستفيد المؤسسة من تناقل أخبارها بواسطة أهل المنطقة المحيطة
 - المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين ما يسمح بالأشراف المباشر عليهم من صاحب المؤسسة وتوجيه الاتصالات مباشر
 - مرونة الإدارة حيث يسمح الطابع غير الرسمي في التعامل المباشر بالعملاء والعاملين .
 - مدير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عليه أن يتخلى بالقدرة الكافية علي السيطرة علي الموارد البشرية خاصة اذا كانت هذه العمالة أجنبية ويحاول تقريب الثقافات واللغات .³
- 8- **تعديل الميزان التجاري** : غالبا ما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساهمة فعالة في عملية أحلال وتعويض للمنتجات المستوردة وذلك بتصنيعها محليا هذا من جهة ,ومن جهة أخرى نجدها تساهم في تصدير العديد من

¹ - جهاد عبد الله عفاقة , قاسم موسي أبو عبيد , إدارة المشاريع الصغيرة , دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع , الأردن , الطبعة العربية , 2004, ص14

² - بلغوز بن علي , البفي محمد , إشكالية تمويل المؤسسات ص و م في ظل مقررات لجنة بازل 2, ملتقى دولي سبق ذكره , الشلف , ص486.

³ - Jean ranscher . pmereussira linter national.Groupe Express.editions.paris.2008.p121

المنتجات المحلية إلى الأسواق الخارجية, فهي من هاتين العمليتين تساهم في إعداد تركيب الميزان التجاري في البلد الذي تمارس فيه نشاطها.¹

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض الإنتاجية, دخل غير منتظم, ظروف العمل الصعبة .

المطلب الثاني: أهمية ومعوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من خلال الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الكبير الذي تلعبه في التنمية المستدامة للدول خاصة الجزائر هذا ما أكسب هذه المؤسسات أهمية بالغة تمثلت هذه الأهمية في :

1- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل :

لقد ساهمت عمليات تسريح العمال, الناتجة عن تدابير اعادة الهيكلة وتصفية المؤسسات, في تفاقم ظاهرة البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من 24% عام 1993 الي أكثر من 30% في أواخر عام 1997 والتي كانت منتشرة بين فئات الشباب التي تقل أعمارهم عن 30 سنة, حيث لم يستلم منها حتى المتخرجين من الجامعات والمعاهد.

جدول رقم 15: عدد اجراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية

2011	2010	2009	2006	2005	2004	2003	
48086	48656	51635	70241	76283	71826	74763	القطاع العام
1676111	1577030	1494949	665464	642987	592758	550386	القطاع الخاص
17241977	1625686	1546584	735705	719270	664584	625149	المجموع

المصدر: من أعداد الطالب اعتماد علي نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات ص وم .

- نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الاجراء بالنسبة للقطاع العام في انخفاض مستمر حيث كان الانخفاض في سنة 2004 بنسبة 3.93% وهذا بسبب تسريح العمال نتيجة خصومة, لكن في سنة 2005 ارتفع بنسبة 6.21%, بينما شهدت هذه الفترة المدرسة ارتفاع متزايد في القطاع الخاص.

¹ -بوخاوي اسماعيل, عطوي عبد القادر, مرجع سبق ذكره ص5

2 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة :

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في خلق القيمة المضافة من أجل تحقيق السير الحسن لنشاطها ,فهي بذلك تشكل مجموعة من العلاقات مع هيئات مختلفة وهذا من خلال العديد من المبادلات.

- حيث حققت قيمة مضافة لا يستهان بها في سنة 2010,ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي :¹

جدول رقم 16: القيمة المضافة خلال سنة 2010 هذا حسب قطاع النشاط :الوحدة مليون دينار جزائري

القطاعات	القطاع العام		القطاع الخاص	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الزراعة	3.08	0.30	1012.11	99.70
البناء والأشغال العمومية	13.59	1.27	1058.16	98.73
النقل والمواصلات	182.02	18.42	806.01	81.58
خدمات المؤسسات	25.51	20.85	96.86	79.15
الفندقة والإطعام	13.03	11.39	101.36	88.61
صناعة الجلد	0.3	11.58	2.29	88.42
التجارة والتوزيع	75.45	5.90	1204.02	94.10
الصناعة الغذائية	27.58	1.96	169.95	86.03

المصدر : نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات ص و م الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات ص و م وترقية الاستثمار ,العدد20,2012,ص54

¹ - لخضر مدح ,ماحي عبد المجيد ,المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ,نفس الملتقى السابق ,بومرداس ,ص 27.

3- مساهمة المؤسسات في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات:

جدول رقم 17: تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات

2010		2009		2008		الطابع القانوني
النسبة	القيمة المضافة	النسبة	القيمة المضافة	النسبة	القيمة المضافة	
15.02	827.53	16.41	816.80	17.55	760.92	القطاع العام
84.98	4681.68	83.59	4162.02	82.45	3574.07	القطاع الخاص
100	5509.21	100	4978.82	100	4334.99	المجموع

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات ص و م، الصادرة عن وزارة الصناعة والمؤسسات ص و م وترقية الاستثمار، العدد 20، 2012، ص 54.

نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بلغ 3574.07 يعني نسبة 82.45% لسنة 2008، ثم تزايد في 2009 وبقي كذلك في سنة 2010 حتي وصل 4681.68 مليون دينار جزائري وهو ما يعادل 84.98%، وقابلية انخفاض مستمر في نسبة مساهمة القطاع العام وهذا خلال الثلاث السنوات حتي وصل في سنة 2010 المساهمة بـ 827.53 أي ما يعادل 15.02% وهذا الانخفاض راجع إلى خصوصية المؤسسات العمومية .

4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات :

تمثل المحروقات أهم الصادرات الأساسية خلال سنة 2011 بنسبة تقدر بـ 97% من القيمة الاجمالية للصادرات، وبزيادة بأكثر من 28% مقارنة مع سنة 2010 .

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقي نسبتها ضئيلة، نسبة 2.93% من القيمة الإجمالية للصادرات، 2.15 مليار دولار أمريكي. وقد عرفت هذه الصادرات زيادة ملحوظة بحوالي 41% مقارنة مع سنة 2010. والجدول التالي يوضح حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات:¹

¹ - نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات ص و م، العدد 20، ص 53.

جدول رقم 18 : حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خارج المحروقات

النسبة %	القطاعات
2.15	مواد نصف مصنعة
0.12	المواد الخام
0.15	تجهيزات غذائية
0.49	منتجات غذائية
0.02	مواد استهلاكية

المصدر : نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات ص و م , العدد 20 , ص 53.

5- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق رقم الأعمال :

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تحقيق رقم الأعمال إيجابي حيث قدر سنة 2000 ب 87.5 مليار دج مسجلات بذلك نموا بنسبة 20 % مقارنة بنسبة 1999 التي سجل بها رقم الأعمال قدره 72.9 مليار دج وقد أرجع ذلك إلى تحسين طرق الإنتاج وظهور مؤسسات جديدة , لكن مع ذلك يبقى رقم الأعمال القطاع الخاص المحقق لا يمثل إلا 21%.

من إجمالي رقم الأعمال المحقق أكبر النسب من رقم الأعمال المحقق في القطاع العام والمقدر ب 422 مليار دج , والملاحظ أنه خلال سنتي 1999 , 2000 قد ساهم فرغ الصناعات الغذائية بتحقيق أكبر النسب من رقم الأعمال مقارنة بالفرع الأخرى , وذلك 38.22% , 47.11% علي التوالي , يليه فرع الكيمياء والصيدلية¹ . بالإضافة إلي ذلك يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال :²

- إمكانية تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي بعض المتغيرات الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات , وزيادة حجم الاستثمارات المحلية .
- تلبية الاحتياجات المباشر للمجتمع , وذلك من خلال توفيرها لبعض المنتجات الاستهلاكية النهائية دون استيرادها من الخارج.

¹ ساري أحلام , بوعلاق نوال , أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الجزائري , ملتقى سبق ذكره , بومرداس , ص 16

² يوسفات علي , عبد الرحمان عبد القادر , نظرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل الاسلامي , دراسة حالة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من البنك البركة الجزائري , نفس

الملتقى السابق , بومرداس , ص 188

- تقوية المؤسسات الكبيرة نظرا لدور وأهمية المؤسسات الصغيرة فمن شأنها أن تكون طرفا فعالا يعمل علي تقوية المؤسسات الكبيرة عن طريق توفير الاستهلاكات الوسيطة (sos traitante) وذلك في إطار العقود الباطنية هذا الآن قطاع المؤسسات المصغرة ينتظر منه الكثير .
- استغلال الموارد والطاقات سواء البشرية أو الطبعة المخزنة خاصة علي مستوي المناطق التي لم تستغل بعد وتحرير القدرات الخفية والمتجددة للإنسان.
- إذن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم مساهمة كبيرة في الاقتصاد الوطني ,وذلك بتحقيق معدلات تشغيل مرتفعة ,وتخفيض معدلات البطالة والمساهمة في الناتج الداخلي الخام ,وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والرغم من المكانة التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلا أنها تبقي دائما رهينة المحيط الاقتصادي الذي تشط فيه منذ البداية تطبيق سياسة الإصلاحات الهيكلية وهي تحاكي المشاكل العويصة أدت في بعض الأحيان إلي زولها .¹

المطلب الثالث :الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

- نظر لحداثة قطاع المؤسسات ص و م بالجزائر فهو يعاني من عدة مشاكل وعراقيل تعيق تنميتها ولهذا وجب الأخذ بعين الاعتبار هذه المشاكل ومحاولة تخفيفها أو القضاء عليها
- 1/عدم حماية المنتج الوطني من التدفق الفوضوي للسلع والمستوردة: إذا كانت القاعدة المتعارف عليها تقضي بفرض قواعد وميكانيزمات الاقتصاد الحر نفسها علي الجميع وأمام ظاهرة الاستيراد الفوضوي والتي شملت كل شيء فإن ذلك خلق مناخا يقف كواحد من محددات النمو أمام المؤسسة الجزائرية²
- الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلتها المحلية .
 - التدرع بالحرية الاقتصادية .
 - غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات ومن ثم وضع ما يلزم من السياسات الحماية
 - إن الحدث عن حماية المنتج المحلي يجب ألا يكون كذلك مبرر لحماية الرداءة فإذا كان لا بد من:³

¹ الأخضر عزري ,هوارى خيثر ,محاولة لدراسة خيارات تأهيل المؤسسات ص و م في الجزائر - خلال الفترة المرجعية 1992-2008 , نفس الملتقي السابق ,بومرداس ,ص283

² - لدرع خديجة ,ماضي بالقاسم ,تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ,مع الإشارة الي تجربة الجزائر والمغرب نفس الملتقي السابق , بومرداس , ص291 .

³ -نفس المرجع ,ص 215

- إجراءات حماية الصناعات الناشئة أو الفروع النشاطات التي شهدها الاستيراد
- إجراءات حماية ترمي إلى حفاظ التوازن ميزان المدفوعات
- إجراءات لمنع بيع المنتجات المستوردة بأسعار أقل

2- الأتمان (صعوبة التمويل): أغلب هذه المؤسسات تتم بتمويل حكومي عن طريق الافتراضي البنكي غير أن البنوك تشتترط الضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المؤسسات هم في طور الأولي لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة والتجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أم قائم¹.

3- مشكلة العقار الصناعي: من المشاكل التي يعاني منها المستثمر الجزائر الحصول علي قطعة أرض لإقامة مشروع ولهذا غالب ما يلجأ المستثمر إلي تحميل مسكنه ألي ورشة عمل أو مصنع صغيرة كما أن عدم استطاعته الحصول علي عقد ملكية العقار يحول دون حصوله علي القروض الأزمة من البنوك. او يرجع السبب في عدة قيود²

*قيود إدارية: وتتمثل في تنوع الوثائق وبطء الإجراءات الإدارية وصعوبة الحصول علي قرض بنكي .

*قيود بنكية: تتمثل في طول فترة دراسة ملفات القروض وصعوبة الحصول علي قرض بنكي .

*العقار الصناعي: وتتمثل قيوده في صعوبة الحصول علي عقار وعلني عقود الملكية .

*قيود أخرى: كارتفاع مستوى الرسوم واشتراكات الضمان الاجتماعي وارتفاع أسعار الكهرباء..... إلخ³

*عدم القدرة علي خلق وإختراق أسواق جديدة والتكيف مع ظروف تغيير البيئة .

*الإجراءات الإدارية المعقدة والتعقيد التنظيمي

¹ - شبايكي سعدان , معوقات تنمية المؤسسات ص و م في الجزائر ,الملتقي الوطني الأول حول :المؤسسات ص و م ودورها في التنمية , 8-9أفريل 2002 الأغواط,ص.21

² - ربيعة بركات ,سعيدة دوباخ ,مساهمة المؤسسات ص و م في تحقيق التنمية الإقتصادية ,ملتقي سبق ذكرها ,بومرداس ص 564

³ - كورتل فريدة ,بوغليطة الهام ,بوغاري فريدة ,تقييم أداء الموارد البشرية في المؤسسات ص و م ملتقي بومرداس.ص 376

خلاصة الفصل الثالث

في نهاية الفصل يمكن القول أن العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر هي علاقة تكامل وانسجام والأخر يكمل الثاني ولكن هذه العلاقة لم ترقى إلى مستوى المسؤولية المرجوة منها،

وتعود هذه العلاقة بين طرفين القطاع العام والخاص في الجزائر إلى عدة عوامل لعل من أهمها :

-ومن خلال المبحث الأول والذي تطرق إلي العلاقة بين القطاع العام والخاص قبل الإصلاحات الاقتصادية ومدى تأثير هذه العلاقة .

-ومن خلال المبحث الثاني والذي تطرق إلي مساهمة القطاعين العام والخاص في التنمية الوطنية ومدى نمو القطاع الخاص في الجزائر وتدهور القطاع العام وذلك من خلال الجداول والبيانات الإحصائية

-ويظهر من خلال المبحث الثالث واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل جزء من القطاع الخاص وأهم المعوقات والصعوبات التي تواجهه.

وبعد إبراز هذه النقاط المستخلصة من الدراسة التحليلية نلاحظ انه يمكننا تحديد فكرة معينة والتي هي أساس بحثنا والمتمحورة أساس حول العلاقة بين القطاعين العام والخاص التي هي علاقة ترابط وانسجام .

- حداثة ظهور وتطور دور القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري
- الخصائص الهيكلية للقطاع الخاص قطاع نما وتطور على ضعف القطاع العمومي ، قطاع هم الوحيد تعظيم الربح ، قطاع يرتكز أساسا في القطاعات التجارية المربحة.
- عدم تبلور فكرة العلاقة بين القطاعين كمفهوم لدى مسؤولي الشركات بالقطاع الخاص والعام .

الْحَمْدُ لِلَّهِ
الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

الخاتمة العامة:

من خلال تناولي لموضوع العلاقة بين القطاع العام و القطاع الخاص و الذي يعتبر من أهم المواضيع في الوقت الحالي في ظل سياسة الإصلاح الاقتصادي ، و تفتح الاقتصاديات الوطنية أكثر فأكثر على العالم الخارجي و تزداد تبعيتها المتبادلة و تعولم التجارة الخارجية والاستثمار و رؤوس الأموال . كل ذلك ترافق مع تزايد هيمنة صندوق النقد الدولي و البنك العالمي على السياسات الاقتصادية لمختلف دول العالم و تحافت الدول على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و اتساع مجال نشاطها .

فقد كانت إشكالية هذا الموضوع تحوم حول الحلول التي يمكن أن تقدمها هذه العلاقة لمشكلة تدهور الوضعية العامة للقطاع العام، بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي المدعم من المؤسسات الدولية السالفة الذكر. وتطوير نشاط القطاع الخاص الذي أصبح اليوم يسير جانب إلي جانب مع القطاع العام .

و قد تم التطرق لهذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول، فصلين يغلب عليهما الجانب النظري لعملية العلاقة بين القطاعين، و الفصل الثالث يمثل إسقاط هذه الأخيرة ودراسة التحليلية للقطاعين في الجزائر، بالإضافة الي الخاتمة العامة و التي تتضمن النتائج العامة التي تم استخلاصها وكذا الإجراءات المصاحبة لنجاح هذه العلاقة و كذلك آفاقها المستقبلية.

إختبار الفرضيات :

***الفرضية الأولى :** - ما مدى فعالية القطاع العام في الاقتصاد الجزائري ؟

استنتجنا من خلال الفصل الأول مايلي :

- يساهم القطاع العام في خلق مناصب شغل وخلق قيمة المضافة وتساهم بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية .
 - الدولة الجزائرية تقوم بمجهودات كبيرة لتطوير المؤسسات العمومية .
 - مازل القطاع العام يعاني من مشاكل كبيرة سوء كانت داخلية أو خارجية .
- وبالتالي نثبت صحة الفرضية الأول .

***الفرضية الثاني :** - القطاع الخاص في الجزائر لم يتم إكتمال تأهيلها بعد للدخول في المنافسة العالمية ؟

استنتجنا من خلال الفصل الثاني ما يلي :

- شهدت الفترة الأخيرة نمو في القطاع الخاص .

- لا زال القطاع الخاص يعاني من المشاكل الاقتصادية والبيروقراطية في القوانين والتشريعات الضريبية .
 - عدم الإستغلال الجيد للموارد المتاحة لانجاز برامج التطوير والتأهيل لهذا القطاع .
 - وبالتالي إثبات صحة الفرضية الثانية .
- *الفرضية الثالث :** - ما مدى مساهمة العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في عملية النمو الاقتصادي لأي دولة في ظل الظروف الاقتصادية والأزمات المالية و السياسية العالمية ؟
- استنتاج من خلال الفصل الثالث ما يلي :
- تساهم العلاقة بين القطاعين في زيادة النمو الاقتصادي .
 - إن هدف الدولة الجزائرية تطوير المؤسسات العمومية والخاص لدخول في المنافسة العالمية .
 - دخول القطاع العام والخاص في شراكة لنهوض بالإقتصاد الوطني .
- وبالتالي إثبات صحة الفرضية الثالثة .

النتائج العامة للبحث :

- بعد هذا العرض الموجز و المبسط للبحث في سياق الحديث عن العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر، تم استخلاص بعض النتائج يمكن ذكرها في النقاط التالية:
- إن المؤسسة العمومية في كل سنوات التخطيط المركزي كانت تعتبر كأداة استجابة لمطالب السلطات السياسية.
 - إن تنفيذ عملية الخصخصة في فترة قصيرة سيقلص من التكاليف، ولكن مهما تكن هذه المدة قصيرة، فإن لم تصاحبها بتأييد ونية واضحة من الحكومة و احترام للقواعد فإنها لا يمكن أن تكون ناجحة.
 - لا يزال القطاع الخاص غير قادر علي المنافسة العالمية بعد ،وهذا لما يتميز به هذا القطاع من خصوصيات.
 - هناك مستوى جيد من العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر يتمثل في إعانات نقدية ودعم لوجستي تقدمها الدولة لنشاطات القطاع الخاص في ميادين الصناعة والزراعة والتجارة والتدريب والتوظيف وحماية المنتجات الوطنية. كما تتمثل الشراكة بين القطاعين بتخصيص بعض المشروعات العامة، وتبادل المعلومات والأساليب في إدارة الأعمال والإنتاج ومن ذلك تجارب التنظيم والتغيير والتدريب.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل والقيمة المضافة وتساهم بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية .

التوصيات:

و كإضافة و تأكيد على ما حملته البحوث و الدراسات السابقة في هذا الميدان من اقتراحات

وتوصيات أرى أنه من أجل نجاح العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص يتطلب على الدول إتباع الإجراءات التالية: .

- إن انتهاج سياسة العلاقة بين القطاع العام و القطاع الخاص يعني الانسحاب الغير مباشر للدولة من الحياة الاقتصادية ، و لكن مع هذا تبقى الدولة محافظة على دورها الاجتماعي و السياسي و الذي يعطي لها الحق في اتخاذ تدابير هامة و مستعجلة في حالة إذا ما رأت أن هذه العملية تحقق المنفعة الشخصية على حساب المنفعة العامة.

- إن النصوص التشريعية بخصوص القطاع العمومي في الجزائر لا تسمح لمستثمرين الأجانب بتملك النسبة الأكبر من أسهم المؤسسات المطروحة للبيع، كإجراء يجعل من المؤسسات العمومية مملوكة فقط للأفراد المحليين.

- المرونة في استخدام أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية بما يخدم الاقتصاد الوطني بشكل عام.

- العمل على تحسين كفاءة وفاعلية أداء وإنتاجية الأجهزة الحكومية وتحسين وتطوير الخدمات التي تقدمها للمستفيدين في كمها ونوعها وتوقيتها .

- دخول الجزائر في تكتل اقتصادي مع غيرها من الدول سيمثل عاملا مسبقا لنجاح هذه العلاقة لأن الاستثمارات الأجنبية لا تتوجه إلى بلد بذاته و لكن إلى إقليم.

- يتوجب على الدولة أن تعيد تنظم الضمانات الوقائية لسوق العمل الذي يسيطر عليه القطاع العام، وعليه يتوجب إيجاد حل فوري لعلاج مشكلة العمالة الزائدة، وكذلك تعميم التأمين ضد البطالة.

- مواكبة المستثمرين الأجانب و تسهيل كافة الإجراءات ورفع القيود البيروقراطية التي تعيق الاستثمار بشكل عام.

- إصلاح و تطوير البنى و الأوامر القانونية بالكامل لتتلاءم بالفعل مع متطلبات السوق على مختلف الأصعدة المالية و الاستثمارية و الإدارية.

- القضاء على بيروقراطية الإجراءات المرتبطة بخلق أو تطوير المؤسسات والاستثمار .
- تطهير البنوك العمومية و إعادة رسميتها من طرف الخزينة وفتح جميع المؤسسات المالية أمام مشاركة القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي.

أفاق البحث:

و بالنظر لحدائثة تجربة العلاقة بين القطاعين في الجزائر، فإنها تجعل من هذا البحث مفتوحا لدراسات أخرى أكثر توسعا و تعمقا، وخاصة و أن هذه التجربة ستعرف نتائج كبيرة بعد الإرادة و النية الواضحة من الحكومة و من الجهة المسؤولة عن نجاح هذه العملية.

و هذا البحث ما هو إلا محاولة جديدة للتقرب أكثر من العلاقة بين القطاع العام إلى القطاع الخاص في الجزائر، وأخيرا أتمنى أن أكون قد وقفت في تقديم و مناقشة هذا البحث بالوجه المرضي، و كذلك أكون قد ساهمت و لو بالقليل في إثراء المكتبة العلمية.

قَائِلَةٌ
بِأَنَّهَا
لَمْ تَرَ
بِأَنَّهَا
بِأَنَّهَا
بِأَنَّهَا

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. الكتب :

- 1- أحمد ماهر ، دليل المدير في التخصصة، الدار الجامعية للطباعة و النشر والتوزيع الإسكندرية 1991.
- 2-أحمين شفيق : التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و آثارها على البطالة و التشغيل في بلدان المغرب العربي . المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل بالجزائر ، مطبعة النور : نوفمبر 1999
- 3- أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 1993.
- 4- حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد دار الشروق، الأردن، 1997.
- 5- جهاد عبد الله عفاة ,قاسم موسى أبو عبيد ,إدارة المشاريع الصغيرة ,دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع , الأردن ,الطبعة العربية ,2004,
- 6- صلاح أمين أبو طالب : الشركة القابضة في قانون قطاع الأعمال .
- 7- رفعت عبد الحليم الفاعوري، تجارب عربية في التخصصة، (منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2004 .
- 8- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم ,إدارات المشروعات الصغيرة ,الطبعة الأولى ,دار الفجر للنشر والتوزيع ,2002,
- 9- غسان قلعوي : القطاع العام... إلى أين ؟ دار المكتبي، سورية (1995) .
- 10- فتح الله ولعلون الاقتصاد السياسي مدخل الدراسات الاقتصادية ، دار الحداثة لطباعة ، بيروت الطبعة الأولى ، 1981 .
- 11- مُجَدّ لطفّي فرحات، ثورة المجتمع " مدخل إلى علم الاقتصاد "، دار الجماهيرية ليبيا، الطبعة الثانية، 2004.
- 12- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار الحمديّة، الجزائر، الطبعة الأولى, 1998.

2. الرسائل والأطروحات :

- 13- عيسى مرزاققة ، القطاع ، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر ، أطروحة الدكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد ، جامعة الحاج الأخضر ، الجزائر ، 2007 .
- 14- موسى سعداوي ، دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 2007 .
- 15- محمد سعيد بسيوني الحوازي ، محددات الاستثمار في مصر في الفترة 1975-1997 ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، جامعة قناة السويس ، مصر 2002 .
- 16 - صديق مليكة ، برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2007 .
- 17- محمد نظير محمد سيوني ، دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الجنبية المباشرة مع دراسة على قطاع الصناعة في مصر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس 1986
- 18- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006
- 19- محمد علي ابراهيم القصاص، فعالية السياسة المستخدمة في الإصلاح الاقتصادي في مصر وأثرها على نشاط البنوك 1982-1992 رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس ، 1995 -
- 20- ساعد بوراوي، الممنوح للاستثمار الأجنبي المباشر في دولة المغرب العربي (الجزائر - تونس - المغرب) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة 2008
- 21- مختار لفكير: إصلاح المؤسسات العمومية بين النظرية و التطبيق، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1993.
- 22- مراد محفوظ . التحول من القطاع العام إلي القطاع الخاص ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2001.
- 23- ناجي بن حسين، تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2007

24- ليلي سنوسي: واقع وآفاق الخوصصة في الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2000.

25- قاسي عبد الرحمان، فكري مُجد عماد : خوصصة المؤسسات العمومية في ظل التوجه إلى اقتصاد السوق رسالة ليسانس، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 2000 ,

26- طالب سهام و آخرون: خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية ISE.2000. رسالة ليسانس.
3. الدوريات والمجلات :

27- أحمد هني و آخرون : القطاع العام و الخاص في الوطن العربي . مركز دراسات الوحدة العربية سنة 1990

28- مصطفى مُجد العبد الله : الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية . مركز الدراسات الوحدة العربية (1999).

29- فؤاد مُجد عيسى ، "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات" وكيل وزارة التجارة والصناعة

30- البنك الدولي , تقرير التنمية في العالم سنة :1988م .

31- مرداوي كمال ، الاستثمار الأجنبي وواقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر ، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية بالجزائر : الواقع و الآفاق ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2004 .

32- المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط : cnes . ماي : 2000

24- الجزائر : تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق : fmi و اشنطن

25- مشروع أمر يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية ، قدمته : وزارة عادة الهيكلة الصناعية و المساهمة CNES . مارس 1995

5.المجلات والجرائد :

26- علي عبد القادر علي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 31، يوليو 2004.

27- فريد بشير الطاهر، محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية، مجلة التعاون، العدد 51 يونيو 2000 .

- 28- **مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية -**
دراسة حالة الجزائر -مجلة البحث ، العدد 2010/07
- 29- **زهير عبد الكريم الكايد :الحكمانية قضايا وتطبيقات ,المنظمة العربية للتنمية الادارية , 2003**
- 30- **ناجي بن حسين ، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ، مجلة العلوم مجلة الانسانية قسم البحوث الاقتصادية العدد 31 جوان 2009**
- 31- **منصور عبد الواحد زاهر، "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص إلزام أم التزام"، الجمهورية، الأحد 05 يوليو 2009، مصر، على الموقع الرسمي للجريدة <http://www.algomhoriah.net> شوهد يوم 17 ديسمبر 2011.**
- 32- **مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية -**
دراسة حالة الجزائر -مجلة البحث ، العدد 2010/07
- 4.الملتقيات :**
- 33- **الأمين العام، " وضع مبادئ توجيهية لدور القطاع الخاص ومسؤولياته الاجتماعية" الجمعية العامة للأمم المتحدة، الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة " مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعي وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة" أبريل 2000.**
- 34- **شيببي عبد الرحيم -شكري مُجّد ، الاستثمار الخاص بالجزائر ، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية بيروت الجمهورية اللبنانية 2009**
- 35- **زرقين عبود ، جباري شوقي، دور القطاع الخاص في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-للملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول 20-21 نوفمبر 2011 كلية العلوم الاقتصادية جامعة جيجل**
- 36- **يمن مُجّد حافظ الحمّاق، اطار عام للسياسات الداعمة لدور القطاع الخاص في التنمية والتشغيل في الوطن العربي،المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل الرباط , المملكة المغربية . 21-23 أكتوبر تشرين الاول 2008) منظمة العمل العربية , 2008**
- 37- **زهير عبد الكريم الكايد :الحكمانية قضايا وتطبيقات ,المنظمة العربية للتنمية الادارية , 2003**
- ريتشارد هينغ وآخرون ,الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص ,قضايا اقتصادية ,صندوق النقد الدولي ,2007,ص8

6. القونين والأوامر والمراسيم :

- 38- الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 6-533 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 .
- 39- جريدة الشعب : الثلاثاء 21 نوفمبر 2000 : تقرير يتعلق بإعادة الهيكلة.
- 40- وزارة إعادة الهيكلة الصناعية و المساعدة: مشروع أمر يتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مارس 1995
- 42- الجزائر و صندوق النقد الدولي : مجلة الجيش : عدد 446 سبتمبر 2000 .
- 43- الجريدة الرسمية 02 أوت 1963
- 45- الجريدة الرسمية. عدد 55. المادة 5: الصادرة بتاريخ 27 سبتمبر 1995.
- 46- الجريدة الرسمية ، ميثاق الجزائر 1964 – الجزء الثاني ، الفصل الأول ، الفقرة 17 .
- 47- الجريدة الرسمية ، ميثاق الجزائر 1964 – الجزء الثاني ، الفصل الأول ، الفقرة 16 ،
- 48- المادة الأولى من الأمر رقم 95 _ 22 المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية .
- 49- راييس حدة , نوي فطيمة الزهرة , حوكمة المؤسسات ص و م , قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009, الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2001 يومي 18-19 ماي 2011, بومرداس.
- 50- مناور حداد , دور البنوك و المؤسسات المالية في تمويل المشروعات ص و م (اضاءت من تجربة الأردن والجزائر), ولاية الشلف .
- 51- شبايكي سعدان , معوقات تنمية المؤسسات ص و م في الجزائر , الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات ص و م ودورها في التنمية , 8-9 أفريل 2002 الأغواط .
- 52- دريوش محمد الظاهر، لوصيف عمار ، تقييم تجربة القطاع الخاص في الجزائر – الملتقى الوطني الأول حول : دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول 20-21 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية جامعة جيجل
7. القواميس والموسوعات :
- 53- معجم الاقتصاد عمر الأيوبي، المعاجم الأكاديمية المتخصصة (1995)

8. المواقع الإلكترونية :

54- وثيقة الكترونية من موقع: <http://www.google.fr/search02/04/2008,09:35>

55- حسن عبد المطلب الأسرج, المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية, متوفر علي الموقع [http /mpra.ub.uni-muenchen.de /22300](http://mpra.ub.uni-muenchen.de/22300) تاريخ الأطلاع : 2012/03/11 علي الساعة : 11:44

56- [http://www.arab-api.opi.org/conf-0309/pdf: p31www.andi.dz](http://www.arab-api.opi.org/conf-0309/pdf/p31www.andi.dz) ANDI NEWS ; N° 5-N

9. المراجع باللغة الأجنبية :

57- Chérif CHAKIB: Privatisation de l'entreprises publiques, économique Algérienne, revue économie n° 33, Mai 1996..

58- Hocine Benissad: op cit.:

59- Mustapha Mekideche: op cit.: page: 36. Hocine Benissad: op cit.: page: 176
Adelkarim toudjini : comment s'etablir a son compte .Edition ENAL .alrer.1986 . p12

60- Jean ranscher . pmereussira Iinter national.Groupe Express.editions.paris.2008.p121

61- Jean pemeff . les industriels algeriens –trajections social et carier partons, patrons edition du C.N.R.S ,1981

62- office national des statique .collection socie economique des pays du grand maghreb N° 10.1988.

63- MALIKA NAMADI : LE FONDEMENTS THEORIQUES DE LA PRIVATISATION. LES CAHIERS DU CREADS N(Leila Abdeladim..

كتاب القواعد
في النحو

رقم الصفحة	المحتويات
/	الإهداء
/	الملخص
/	شكر وتقدير
/	خطة البحث
/	قائمة الأشكال والجداول
أ - هـ	مقدمة
الفصل الأول: الأوضاع الاقتصادية للقطاعين العام والخاص	
1	تمهيد الفصل الأول
2	المبحث الأول: تطور دور الدولة في ظل التحولات الاقتصادية
2	المطلب الأول: دور الدولة والنشاط الاقتصادي
2	الفرع الأول: مفهوم الدولة
5	المطلب الثاني: مبررات تزايد دور الدولة
6	المطلب الثالث : أسباب تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي
6	الفرع الأول: اختيار النظام الاشتراكي
6	الفرع الثاني: الضغوط من المؤسسات المالية الدولية
7	الفرع الثالث: فشل تجارب التنمية في الدول النامية
7	الفرع الرابع: الدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات
7	المبحث الثاني: وضعية لقطاع لعام قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية
8	المطلب الأول : اقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى أواخر التسعينات
8	الفرع الأول : عرض حالة الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى بداية الثمانينات
9	الفرع الثاني: عرض حالة الاقتصاد الجزائري منذ بداية الثمانينات وحتى بداية التسعينات
11	الفرع الثالث: الاقتصاد الجزائري منذ بداية التسعينات وحتى وقتنا الحالي
13	المطلب الثاني: مفهوم القطاع العام و الأهداف السياسية والاقتصادية في ظل التخطيط المركزي
13	الفرع الأول : تحديد مفهوم القطاع العام
13	الفرع الثاني : الأهداف السياسية والاقتصادية

14	المطلب الثالث: الإصلاح الاقتصادي ومصير القطاع العمومي
16	الفرع الأول: إعادة هيكلة للمؤسسات الاقتصادية العمومية
22	الفرع الثاني: الأشكال التنظيمية الجديدة للمؤسسة العمومية الاقتصادية
23	الفرع الثالث: دور الدولة في ظل الإصلاح الاقتصادي
24	المبحث الثالث: التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص (عملية الخصخصة)
24	المطلب الأول: عملية الخصخصة (نشأة ومفهوم)
24	الفرع الأول: نشأة مصطلح الخصخصة
25	الفرع الثاني: مفهوم الخصخصة
27	المطلب الثاني: إخفاق العام والخصخصة
28	المطلب الثالث: أسباب ودوافع الخصخصة في الجزائر
28	الفرع الأول: الأسباب والدوافع الداخلية
31	الفرع الثاني: الأسباب والدوافع الخارجية
الفصل الثاني: تطور القطاع الخاص في الجزائر	
44	المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص في الجزائر
44	المطلب الأول: تعريف القطاع الخاص
45	المبحث الثاني: أصل القطاع الخاص الجزائري
45	الفرع الأول: فئة المفاوضين التجاريين
46	الفرع الثاني: فئة التجار والحرفيين
47	الفرع الثالث: فئة العمال
48	الفرع الرابع: فئة المقاولين الجدد
49	المطلب الثالث: نشأة القطاع الخاص الجزائري
49	الفرع الأول: قانون الإستثمار الخاص رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963
50	الفرع الثاني: ميثاق الجزائر 1964
51	المبحث الثاني: واقع القطاع الخاص في الجزائر
52	المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لترقية القطاع الخاص
52	الفرع الأول: قانون الإستثمار الخاص رقم 66-284 المؤرخ في 15 جويلية 1966
53	الفرع الثاني: قانون الإستثمار الخاص رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982
53	الفرع الثالث: قانون الإستثمار الخاص رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986
54	الفرع الرابع: قانون النقد والقرض 1990

55	الفرع الخامس: قوانين وتشريعات 1993
59	المطلب الثاني: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص
59	الفرع الأول: معدل النمو الناتج
59	الفرع الثاني: القروض المصرفية
60	الفرع الثالث: سعر الفائدة
61	الفرع الرابع: الضرائب
62	الفرع الخامس: الإنفاق الحكومي أو الإستثمار العام ومزاحمته للقطاع الخاص
67	المطلب الثالث: مسار القطاع الخاص في الجزائر
70	المبحث الثالث: المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر
71	المطلب الأول: المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر
73	المطلب الثاني: السياسات المقترحة لتنمية القطاع الخاص علي ضوء بعض الدراسات والتجارب الدولية
73	الفرع الأول: السياسات الداعمة للقطاع الخاص في دول شرق آسيا
74	الفرع الثاني: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة
75	الفرع الثالث: دراسات البنك الدولي
77	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث: العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص	
80	المبحث الأول: العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص
80	المطلب الأول: المقارنة بين أداء القطاع العام والقطاع الخاص
80	الفرع الأول: طبيعة الأهداف لكل من القطاعين
83	الفرع الثاني: الموازنة بين القطاع العام والقطاع الخاص
84	المطلب الثاني: المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر
84	الفرع الأول: مسؤولية القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
85	الفرع الثاني: نبذة عن الإنفاق الحكومي في الجزائر وعن معدلات النمو الاقتصادي
88	الفرع الثالث: تعريف المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص
89	المطلب الثالث: السمات الأساسية للقطاعين العام والخاص قبل الإصلاحات الاقتصادية
90	المبحث الثاني: دور القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية
90	المطلب الأول: مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية
90	الفرع الأول: المساهمة في المجال الفلاحي

91	الفرع الثاني: المساهمة في الاستثمار الإنتاجي
92	الفرع الثالث: المساهمة في مجال الخدمات
92	الفرع الرابع : المساهمة في المجال الصحي
93	الفرع الخامس : المساهمة في الضرائب بالنسبة للقطاعين العام والخاص
94	الفرع السادس : المساهمة في النشاط الاقتصادي والتشغيلي
94	المطلب الثاني: المساهمة الإجمالية للقطاعين العام والخاص خلال الفترة ما بين 2002 و 2011
96	المطلب الثالث: الشراكة بين القطاعين العام والخاص
97	المبحث الثالث: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر
97	المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
97	الفرع الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
100	المطلب الثاني : أهمية ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
100	الفرع الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
104	المطلب الثالث: الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
106	ملخص الفصل الثالث
108	الخاتمة العامة
/	قائمة المراجع
/	فهرس المحتويات